



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر  
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com  
www.Ghaemiyeh.org  
www.Ghaemiyeh.net  
www.Ghaemiyeh.ir



# السُّجُنُ وَالْفَقْهُ

في مصادر التشريع الإسلامي

الشيخ نجم الدين الطيبي

برسعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# السجن و النفى فى مصادر التشريع الاسلامى

كاتب:

نجم الدين طبسى

نشرت فى الطباعة:

بوستان كتاب قم (انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزه علميه قم)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
١٤	السجن و النفى فى مصادر التشريع الاسلامى
١٤	اشارة
١٤	المقدمة
١٥	القسم الأول فى السجن
١٥	اشارة
١٥	السجن فى الإسلام
١٥	الباب الأول: فى موارد السجن
١٦	اشارة
١٦	الفصل الأول: الحبس فى الدم
١٦	اشارة
١٦	الأول: الحبس فى تهمة الدم
١٦	اشارة
١٧	مدة الحبس
١٨	الثانى: حبس من دلّ على شخص يراذ قتله
١٨	الثالث: حبس من أمسك شخصا للقتل
١٩	الرابع: حبس الأمر بالقتل
٢٠	الخامس: حبس من خلّص القاتل من القصاص
٢٠	السادس: حبس من يقوم بالاغتتيال
٢١	السابع: حبس القاتل بعد عفو الأولياء
٢١	الثامن: حبس الجانى إلى أن يستكمل الولى الشروط فيما لو كان صغيرا، أو غائبا، أو مجنونا
٢٢	التاسع: حبس المسلم إذا قتل الدّمي
٢٢	العاشر: حبس القاتل إذا هرب بعد أخذ الدية

- الحادى عشر: حبس المولى الذى قتل عبده، أو الذى يقتل العبد ..... ٢٣
- الثانى عشر: حبس العبد القاتل بأمر مولاه ..... ٢٣
- الثالث عشر: حبس من قتل مستأمنًا ..... ٢٤
- الرابع عشر: حبس من قصد إهلاك ولده ..... ٢٤
- الفصل الثانى: الحبس فى السرقة ..... ٢٤
- اشارة ..... ٢٤
- الأول: حبس السارق فى الثالثة إلى أن يموت ..... ٢٤
- الثانى: حبس السارق الأشلّ، و الأقطع ..... ٢٤
- الثالث: حبس سارق الحلية ..... ٢٤
- الرابع: حبس الطّزار، و المختلس، و القفّاف ..... ٢٧
- الخامس: الحبس فى ناقب البيت، و الكاسر للقفل ..... ٢٧
- السادس: حبس النّباش ..... ٢٨
- السابع: حبس من باع حرًا ..... ٢٨
- الثامن: حبس السارق لغيبة المسروق منه ..... ٢٨
- التاسع: حبس قاطع الطريق ..... ٢٩
- العاشر: حبس من أعان قطّاع الطريق، كالطليع، و الردء ..... ٢٩
- الحادى عشر: حبس المتهّم بالسرقة ..... ٢٩
- الثانى عشر: حبس المعروف بالسرقة ..... ٢٩
- الفصل الثالث: الحبس فى الإيذاء الجسمى بغير الجرح ..... ٣٠
- اشارة ..... ٣٠
- الأول: حبس الممّثل ..... ٣٠
- الثانى: حبس من حلق شعر امرأة، أو أزاله ..... ٣٠
- الثالث: حبس من ضرب العبد بغير ذنب ..... ٣١
- الفصل الرابع: الحبس فى السّبّ و الإيذاء و الافتراء ..... ٣١

- ٣١ ..... اشارة
- ٣١ ..... الأول: حبس من سب مسلما أو هجاه
- ٣١ ..... الثانى: حبس من يؤذى الناس
- ٣٢ ..... الثالث: حبس الأمر بالافتراء
- ٣٢ ..... الفصل الخامس: الحبس فى ترك الواجبات و فعل المحرمات
- ٣٢ ..... اشارة
- ٣٢ ..... الأول: الحبس للمنع عن محارم الله
- ٣٢ ..... الثانى: الحبس على ترك الفرائض؛ كترك الصلاة، ترك الزكاة
- ٣٣ ..... الثالث: حبس المبتدع
- ٣٣ ..... الفصل السادس: الحبس فى السحر و أضرابه
- ٣٣ ..... اشارة
- ٣٣ ..... الأول: الحبس فى السحر و الكهانة
- ٣٤ ..... الثانى: حبس المنجم
- ٣٤ ..... الفصل السابع: حبس بعض أصحاب السلوك المنحرف
- ٣٤ ..... اشارة
- ٣٤ ..... الأول: حبس شاهد الزور
- ٣٥ ..... الثانى: حبس العالم الفاسق، و الطبيب الجاهل، و المكربى المفلس
- ٣٥ ..... الثالث: حبس السكرارى المتباعجين
- ٣٥ ..... الرابع: حبس الأشرار و الفاسدين
- ٣٦ ..... الفصل الثامن: الحبس فى الارتداد
- ٣٦ ..... اشارة
- ٣٦ ..... حبس المرأة المرتدة حبسا مؤتدا
- ٣٧ ..... الفصل التاسع: الحبس فى الفحشاء
- ٣٧ ..... اشارة

- الأول: الحبس لإقامة الحد ..... ٣٧
- الثاني: الحبس للفصل بين الحدين ..... ٣٩
- الثالث: الحبس لمنع عن الزنا ..... ٣٩
- الرابع: الحبس في الزاني بأخته ..... ٣٩
- الخامس: حبس الزانية، حدًا و عقوبة للجريمة ..... ٣٩
- السادس: حبس الزاني غير المحصن ..... ٤٠
- السابع: حبس الممسك على الزنا ..... ٤٠
- الثامن: حبس القواد؛ و هو الدال على الفحشاء ..... ٤٠
- التاسع: الحبس في اللواط ..... ٤٠
- العاشر: وطء الشريك للجارية المشتركة ..... ٤١
- الفصل العاشر: الحبس في المسكرات ..... ٤١
- اشارة ..... ٤١
- الأول: الحبس في الشارب نهار الصيام ..... ٤١
- الثاني: حبس ساقى الخمر ..... ٤١
- الثالث: حبس السكران حتى يفيق ..... ٤١
- الرابع: حبس المكثّر للخمر ..... ٤٢
- الفصل الحادى عشر: الحبس في مسائل الزوجية ..... ٤٢
- اشارة ..... ٤٢
- الأول: حبس المؤلى زوجته، الممتنع عن الفىء، و الرجوع، أو الطلاق ..... ٤٢
- الثاني: حبس المظاهر الممتنع عن الفىء أو الطلاق ..... ٤٣
- الثالث: حبس الممتنع عن تعيين زوجته أو زوجاته ..... ٤٣
- الرابع: الحبس في امتناع أحد الزوجين من الطلاق ..... ٤٣
- الخامس: حبس الزوج و الولى؛ لترك النفقة ..... ٤٤
- السادس: فيما لو قذف الزوج زوجته، فلم يلاعن ..... ٤٤



- السابع: حبس الزوج فى بعض موارد الطلاق ..... ٤٥
- الثامن: حبس من يؤذى زوجته ..... ٤٥
- الفصل الثانى عشر: حبس أعداء الدولة ..... ٤٥
- اشارة ..... ٤٥
- الأول: حبس الجاسوس المسلم ..... ٤٥
- الثانى: حبس البغاة ..... ٤٦
- الثالث: حبس الأسرى ..... ٤٦
- الرابع: حبس الكافر، و الباغى مقابل أسر المسلمين ..... ٤٧
- الخامس: حبس غير البالغ من المشركين ..... ٤٧
- السادس: حبس الممتنع عن دفع الجزية (من أهل الكتاب) ..... ٤٧
- السابع: حبس المستأمن إذا أراد الالتحاق بدار الحرب ..... ٤٨
- الثامن: حبس من أراد الخروج على الإمام ..... ٤٨
- التاسع: حبس المحارب، فيما لو لم يقتل و لم يأخذ مالا ..... ٤٨
- العاشر: حبس العجزة، و النساء، و الأطفال من البغاة ..... ٤٩
- الحادى عشر: حبس الطليع و الردء ..... ٤٩
- الثانى عشر: الحبس للنزول على حكم الإمام ..... ٤٩
- الثالث عشر: حبس من يؤذى النبى صلى الله عليه و آله و يستترق السمع ليفشى الأسرار ..... ٤٩
- الفصل الثالث عشر: حبس العمال و الموظفین ..... ٥٠
- اشارة ..... ٥٠
- الأول: حبس العامل الخائن ..... ٥٠
- الثانى: حبس ملقن العامل الخائن ..... ٥٠
- الثالث: حبس الأمير المداهن ..... ٥٠
- الفصل الرابع عشر: الحبس فى الحقوق المالية ..... ٥١
- اشارة ..... ٥١

- الأول: حبس الممتنع عن أداء دينه ..... ٥١
- إشارة ..... ٥١
- الفرع الأول: مدّة الحبس ..... ٥١
- الفرع الثاني: المماطل الموسر ..... ٥٢
- الفرع الثالث: هل يحبس الوالد في دين ولده؟ ..... ٥٢
- الفرع الرابع: هل يحبس العاقلة إذا امتنعوا عن أداء الديّة؟ ..... ٥٢
- الفرع الخامس: هل يحبس المديون للدولة؟ ..... ٥٢
- الفرع السادس: هل يختصّ الحبس في الملتوى المسلم ..... ٥٢
- الفرع السابع: يرى بعض العامّة حبس الشفيح ..... ٥٣
- الثاني: حبس المديون الذي يدعى العسر ..... ٥٣
- إشارة ..... ٥٣
- فروع: ..... ٥٤
- الأول: هل يحبس من دون حلف مدّعي اليسار؟ ..... ٥٤
- الثاني: هل يسمع بّيئة مدّعي الإعسار فوراً أم بعد حبسه مدّة؟ ..... ٥٤
- الثالث: حبس المعسر إذا صرف ماله في الحرام أو كان مخالفاً للحق ..... ٥٤
- الرابع: حبس المفلس حتى يبيع أمواله ..... ٥٤
- الخامس: حبس الغاصب، و أكل مال اليتيم ..... ٥٥
- السادس: حبس الراهن ..... ٥٥
- السابع: حبس الكفيل إلى أن يأتي بالمكفول ..... ٥٦
- الثامن: حبس المدّعي عليه الممتنع عن الكلام ..... ٥٧
- التاسع: حبس الملتوى في المحكمة، و الذي أغلظ القول للحاكم ..... ٥٧
- العاشر: حبس المدّعي عليه الممتنع عن الحضور في المحكمة ..... ٥٨
- الحادي عشر: حبس المدّعي عليه حتى يحضر الشهود ..... ٥٨
- الثاني عشر: الحبس في النكول ..... ٥٨

- ٥٩ ..... الباب الثاني: فى الحقوق و الأحكام
- ٥٩ ..... الأول: لو ثبت براءة المسجون فمن يضمن الخسارة؟
- ٦٠ ..... الثاني: حقه فى حضور الشعائر الدينيه
- ٦٠ ..... الثالث: فى لقائه بأقربائه
- ٦١ ..... الرابع: حقه فى الرفاهيه
- ٦٢ ..... الخامس: حقه فى الرخصه و الإجازة
- ٦٢ ..... السادس: حقه فى تعجيل المحاكمة
- ٦٣ ..... السابع: حقه فى حضور زوجته معه
- ٦٤ ..... الثامن: هل يحبس لو كان مريضاً؟
- ٦٤ ..... التاسع: نفقة المسجون
- ٦٥ ..... العاشر: حقه فى الخروج من السجن و إطلاق سراحه
- ٦٦ ..... ملاحظات و أمور:
- ٦٦ ..... اشارة
- ٦٦ ..... الأمر الأول: فصل الرجال عن النساء
- ٦٧ ..... الأمر الثاني: فصل الأحداث عن الكبار، و المسلمين عن غيرهم
- ٦٧ ..... الأمر الثالث: تشغيل المسجون، و قد تعرض لهذا البحث بعض المفكرين منّا «٧».
- ٦٧ ..... الأمر الرابع: تحريم التعذيب فى السجن؛ لأخذ الاقرار، كما لا اعتبار بالاقرار حينئذ
- ٦٩ ..... الأمر الخامس: معنى التأديب فى السجن و حدوده
- ٦٩ ..... اشارة
- ٦٩ ..... الأول: التضييق فى المطعم و المشرب
- ٦٩ ..... الثاني: التضييق فى الملابس
- ٦٩ ..... الثالث: التقييد، و شدّ اليدين و الرجلين
- ٧٠ ..... الرابع: التضييق فى المكان
- ٧٠ ..... الخامس: الضرب بالسياط

- ٧٠ ..... السادس: أول بناء للسجن
- ٧١ ..... السابع: المؤلفات حول السجن:
- ٧٢ ..... القسم الثاني في النفي و التغريب
- ٧٢ ..... اشارة
- ٧٢ ..... أ. معنى النفي:
- ٧٢ ..... ب. معنى التغريب:
- ٧٢ ..... ج. حكم النفي و التغريب
- ٧٣ ..... د. التغريب حدّ أم تعزير؟
- ٧٣ ..... ه. هل يجوز التغريب تعزيراً؟
- ٧٣ ..... ز. موارد التغريب
- ٧٤ ..... الفصل الأول: النفي في الدم
- ٧٤ ..... اشارة
- ٧٤ ..... المورد الأول: في قتل الولد
- ٧٤ ..... المورد الثاني: نفي قاتل عبده
- ٧٤ ..... المورد الثالث: نفي قاتل العبد
- ٧٥ ..... المورد الرابع: نفي قاتل الذمي
- ٧٥ ..... المورد الخامس: نفي الممثل بالميت
- ٧٥ ..... الفصل الثاني: النفي في الفحشاء
- ٧٥ ..... اشارة
- ٧٥ ..... المورد الأول: نفي واطئ البهيمه
- ٧٦ ..... المورد الثاني: نفي القواد
- ٧٧ ..... المورد الثالث: ما تبناه بعض العامة من تغريب اللائط
- ٧٨ ..... المورد الرابع: نفي الزاني غير المحصن
- ٨٤ ..... المورد الخامس: نفي المختث

- المورد السادس: نفى من وقع عليه التشبيب ..... ٨٥
- المورد السابع: ورد أيضا نفى من شرب الخمر فى شهر رمضان «١» او فى غيره ..... ٨٥
- المورد الثامن: نفى من يرتزق بضرب الدفوف و الغناء ..... ٨٥
- الفصل الثالث: ما يرتبط بالدولة الإسلامية: ..... ٨٥
- الفصل الرابع: ما يرتبط بأمن المجتمع و سلامته: ..... ٨٦
- اشارة ..... ٨٦
- الأول: نفى السارق ..... ٨٦
- الثانى: المحتكر ..... ٨٧
- الثالث: نفى الأشرار تأديبا ..... ٨٧
- الرابع: نفى المحارب ..... ٨٧
- المصادر ..... ٩٠
- تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية ..... ١٠٥

## السجن و النفى فى مصادر التشريع الاسلامى

## إشارة

نام كتاب: السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى

سرشناسه : طبسى، نجم الدين، - ١٣٣٤

عنوان و نام پديدآور : السجن و النفى فى مصادر التشريع الاسلامى / نجم الدين طبسى

مشخصات نشر : قم : حوزه علميه قم، دفتر تبليغات اسلامى، مركز انتشارات، ١٣٨٣.

مشخصات ظاهري : [١٥٩] ص

فروست : (بوستان كتاب قم؛ شماره كتاب ١٢٠٣. احكام؛ ٣٠. فقه و حقوق ٢٢٦)

شابك : ١٣٠٠٠ ريال

يادداشت : عربى

يادداشت : ص.ع. لاتينى شده: Najm Al -Din Tabasi. Al-Sejn Val-Nafy fi Masader l-Tashri, e l-Eslami.

يادداشت : كتابنامه: ص. [١١٧] - ١٤٣؛ همچنين به صورت زيرنويس

موضوع : زندان (فقه)

موضوع : زندانيان (فقه)

موضوع : تبعيد (فقه)

شناسه افزوده : حوزه علميه قم. دفتر تبليغات اسلامى. مركز انتشارات

رده بندي كنگره : ١٩٥/٦/٢س ١٣٨٣ ٣

رده بندي ديويى : ٢٩٧/٣٧٥

شماره كتابشناسى ملي : ٨٤-١٠٤٤

قطع : وزيرى

تعداد جلد : ١

نوبت چاپ : اول

## المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْمُرْسَلِينَ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، سَيِّمًا الْإِمَامَ الْحَجَّةَ بْنَ الْحَسَنِ الْمَهْدَى، رُوحِي وَ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ لِتَرَابِ مَقْدَمِهِ الْفِدَاءِ.

و بعد، بعد أن أنجز- و لله الحمد- تأليف كتابي: «موارد السجن فى النصوص و الفتاوى» و «النفى و التغريب فى مصادر التشريع الإسلامى» و قوبل بحفاوة فائقة، و ترحيب فى الأوساط العلميه، و الأطراف المعنيه فى داخل ايران و خارجها، بحيث أعيد طبعها ثانيا، و ترجمت إلى الفارسيه...

اقترح على بعض الساده الأفاضل أن أقوم بتلخيصها لتتميم الفائدة، و تعميم الاستفادة، سيما و هو فقه مقارن، لينضم إلى سائر أبحاثنا فى الدراسات الفقهيّه التي تم- و الحمد لله- نشرها.

فبعد دراسة الموضوع، رأيت اقتراحا جميلا، و رأيا سديدا. سيما محدودية الوقت و ضيقه، و عزة الفرص، لا- تساعد، بل تفرض الاختصار- في المؤلفات- و الوصول إلى أمهات المطالب بأقصر طريق ممكن. فليت طلبهم- شاكرًا لهم-، و قمت بتلخيص الكتابين مع اضافات و استدراقات لم تكن في المتن و الإشارة إلى

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٦

الروايات، و نقل بعضها، و الإشارة إلى كلمات فقهاء الفريقين، و موارد الخلاف و الوفاق، ثم ذكر المصادر في الهامش، بحيث يستغنى الباحث عن الرجوع إلى الكتابين، كما يسهل عليه الإطلاع عليهما، خلال هذا المختصر؛ لأنه نافذة و مدخل إليهما، و سمّيته

ب «السجن و النفي، في مصادر التشريع الإسلامي».

و في الختام نحمد الله على أنعمه و توفيقه و ما توفيقى إلا بالله. عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ.

نجم الدين الطبسي قم المقدسة ٣/ رجب / ١٤٢٢ هـ. ق ٣٠ / ٦ / ١٣٨٠ هـ. ش

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٧

## القسم الأول في السجن

### إشارة

الموارد الحقوق الاحكام

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٩

السجن في اللغة: السجن هو الحبس «١» و سجنه: أى حبسه، و السجن بالكسر هو المحبس، و صاحبه، سجان و السجين: المحبوس «٢»، كما أن الحبس و المحبس موضعان للمحبوس، فالمحبس يكون سجنًا و يكون فعلا «٣» و عليه: فالسجن هو المكان الذي يحبس فيه الإنسان. «٤»

## السجن في الإسلام

إن وجود الحبس و السجن في الإسلام- كما هو الحال في كل نظام قضائي في العالم- يعدّ من الأمور المسلمة، المفروغ عن الاستدلال عليها، فمن أشرف على الفقه الإسلامي يدعن بوجود عقوبة- أو حتى و لو لم تكن بعنوان العقوبة- باسم الحبس المخلد أو المؤقت، التأديبي، أو الاحتياطي «٥»، فنحن في غنى عن إقامة البرهان على إثباته في الشرع، فلذا نتفرغ للبحث عن أمور أخرى ترتبط بالتفاصيل؛ من موارد السجن و حقوق السجين.

(١) النهاية لابن الأثير ٢: ٣٤٢؛ الصحاح ٥: ٢١٣٢؛ لسان العرب ١٣: ٢٠٣؛ مجمع البحرين ٤: ٤٠.

(٢) القاموس ٤: ٢٣٥؛ لسان العرب ١٣: ٢٠٣؛ المفردات للراغب: ١٠٤.

(٣) العين ١: ٣٣٨؛ لسان العرب ٦: ٤٤.

(٤) معجم مقاييس اللغة ٣: ١٣.

(٥) مجلة «فراسو» لقاء و حوار مع المؤلف، العدد الثالث و الرابع من السنة الأولى، ص ٧٨.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٠

## الباب الأول: في موارد السجن

## إشارة

فنعول: أما فى بحث موارد السجن فيمكن أن يلخص فى أربعة عشر عنواناً- مع قطع النظر عن أنها مفتى بها أم لا، ورد فيها نص أم لا؛ بل المهم أنها موارد ذكرت فى الفقه الإسلامى- أعتم من فقه المذهب الإمامى، أو سائر المذاهب الإسلاميه الأخرى، و الأبواب من العناوين الرئيسيه فى القسم الأول من هذا الكتاب، هى ما يلى:

١. الحبس فى الدم؛
٢. الحبس فى السرقة؛
٣. الحبس فى الإيذاء الجسمى بغير الجرح؛
٤. الحبس فى الإيذاء الروحى و السب؛
٥. الحبس فى ترك الواجبات و فعل المحرمات؛
٦. الحبس فى السحر و أضرابه؛
٧. الحبس فى بعض أصحاب السلوك المنحرف أو المحدودين؛
٨. الحبس فى الارتداد؛
٩. الحبس فى الفحشاء؛
١٠. الحبس فى الخمر و المسكرات؛
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١١
١١. الحبس فى مسائل الزوجيه؛
١٢. حبس أعداء الدوله و مناوئها؛
١٣. حبس العمال و الموظفين؛
١٤. الحبس فى الحقوق المائيه. «١»

و لكل من هذه العناوين الرئيسيه، فصول و عناوين أخرى قد تربو على سبعة عشر فصلاً.

## الفصل الأول: الحبس فى الدم

## إشارة

و فيه موارد:

## الأول: الحبس فى تهمة الدم

## إشارة

، و قد وردت فيه روايات من الفريقين، و أن المتهم بالقتل يحبس. ففى رواية الصادق عليه السلام قال: «إنّ النبى صلى الله عليه و آله كان يحبس فى تهمة الدم سنه أيام. فإن جاء أولياء المقتول بيته، و إلّا خلى سبيله.» «٢» و قد نقله الطوسى باختلاف «٣»، كما روى الحاكم- و هو من السنه- أنّ النبى صلى الله عليه و آله حبس رجلاً فى تهمة الدم «٤»، و



قد أفتى بمضمونها جمع من فقهاءنا، كالطوسى «٥»، وابن البراج «٦»، وابن أبى حمزة الطوسى «٧»، والعلامة الحلّى فى

(١) انظر، موارد السجن: ٣٥.

(٢) الكافى ٧: ٣٧٠، ح ٥.

(٣) التهذيب ١٠: ١٥٢، ح ٣٩.

(٤) المستدرک على الصحيحين ٤: ١٠٢؛ نيل الأوطار ٧: ١٥٢؛ سنن الترمذى ٤: ٢٨.

(٥) النهاية: ٧٤٤.

(٦) المهذب ٢: ٥٠٣.

(٧) الوسيلة: ٤٦١.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٢

بعض فتاواه «١»، و من المعاصرين الإمام الخمينى «٢»، و الخوئى «٣»، و الكلپایگانى «٤»، و من العامة: مالك بن أنس «٥»، و إن خالف بعض آخر منا. «٦»

### مدّة الحبس

و قد اختلفوا فى مدّة الحبس - على القول به - على أقوال:

١. سنّة أيام: و هو قول الطوسى و جمع من فقهاء الإماميّة. «٧»

٢. ثلاثة أيام: و هو قول ابن حمزة الطوسى. «٨»

٣. سنّة كاملة: نقل ذلك عن الإسكافى. «٩»

٤. الحبس إلى فصل الخصومة، أو إحضار البيّنة. «١٠»

ثم إنّ هذا الحبس مختصّ بالمتهم بالقتل دون الجرح، كما هو استظهار المحقّق النجفى «١١» و كذا أنّ هذا الحبس هو على سبيل الوجوب لا الاستحباب «١٢» كما أنّ بعض العامة يرى حبس المتهم الناكل عن اليمين إلى أن يحلف، أو يقرّ. «١٣»

(١) تحرير الأحكام ٢: ٢٥٤.

(٢) تحرير الوسيلة ٢: ٤٨٠.

(٣) مبانى تكملة المنهاج ٢: ١٣٣.

(٤) مجمع المسائل ٣: ٢٠٨.

(٥) المدونة الكبرى ٦: ٤١٦.

(٦) شرائع الإسلام ٤: ٢٢٧؛ المختصر النافع ٢: ٢٩٨؛ الروضة البهيّة ١٠: ٧٦؛ مسالك الأنهام ١٥: ٢٢٣.

(٧) القواعد و الفوائد ٢: ١٩٢؛ نضد القواعد الفقهية: ٤٩٩.

(٨) الوسيلة: ٤٦١.

(٩) جواهر الكلام ٤١: ٢٦١.

(١٠) موارد السجن: ٤٥.

(١١) جواهر الكلام ٤١: ٢٦١؛ مفتاح الكرامة ١٠: ٨٢، «تعليقات على باب القصاص».

(١٢) موارد السجن: ٤٦.

(١٣) بدائع الصنائع ٧: ٢٨٩؛ الاختيار ٢: ١٣٥؛ التفريع ٢: ٢٠٩؛ تحفة الفقهاء ٣: ١٣٤.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٣

### الثاني: حبس من دل على شخص يراد قتله

؛ و لم أجد من تعرّض له من فقهاءنا، و لا من العامة إلا الشافعي حيث يرى فيه الحبس و التعزير. «١»

### الثالث: حبس من أمسك شخصا للقتل

و قد وردت بذلك روايات من الفريقين، و السجن فيه مؤبداً: ففي الكافي عن الصادق عليه السلام: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجلين أمسك أحدهما و قتل الآخر، قال: يقتل القاتل، و يحبس الآخر حتى يموت غمًا، كما كان حبسه عليه حتى مات غمًا.» «٢» و أمّا عن العامة: فعن الدار قطنى: قضى رسول الله صلى الله عليه و آله في رجل أمسك رجلاً- و قتله الآخر، قال: «يقتل القاتل، و يحبس الممسك.» «٣»

كما أفتى فقهاؤنا بمضمونها، كالمفيد، و الطوسى، و الديلمى، و ابن زهرة، و المحقق النجفى، و الإمام الخمينى، و المرحوم الطبسى «٤»، بل صرح السيد المرتضى بأنّ هذا من متفرّدات الإمامية، حيث قال: «و ممّا انفردت به الإمامية القول بأنّ الثلاثة إذا قتل أحدهم و أمسك الآخر، و كان الثالث عينا لهم حتى فرغوا، أنّه يقتل القاتل، و يحبس الممسك أبداً حتى يموت، و تشمل عين الناظر.» «٥»

(١) الأمّ ٧: ٣٣١؛ المحلّى ١٠: ٥١١؛ موارد السجن: ٥١.

(٢) الكافي ٧: ٢٨١؛ الفقيه ٤: ٨٦؛ التهذيب ١٠: ٢١٩.

(٣) سنن الدار قطنى ٣: ١٤٠؛ مصنّف ابن أبى شيبة ٩: ٣٧٢؛ مصنّف عبد الرزاق ٩: ٤٢٧؛ شرح النووى ١٨: ٣٨٢؛ نيل الأوطار ٧: ٢٣.

(٤) المقنعة: ١٦٦؛ الخلاف ٥: ١٧٣؛ المبسوط ٧: ٤٩؛ المراسم العلوية: ٢٣٨؛ غنية النزوع: ٤٠٧؛ جواهر الكلام ٤١: ٤٢؛ تحرير الوسيلة ٢: ٤٦٣؛ ذخيرة الصالحين ٨: ٦٧. (مخطوط)

(٥) الانتصار: ٢٧٠.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٤

و أمّا عند المذاهب الأخرى؛ فالحكم مختلف فيه، فعن مالك: «يعاقب الممسك أشدّ العقوبة، و يسجن سنه» «١»، و عن الشافعي: «أنّه يعزّر و يحبس.» «٢»، و كذلك عن أبى حنيفة: «الممسك يوجع عقوبة، و يستودع في السجن.» «٣»

فالحنفية كلّها ترى فيه الحبس حتى الموت «٤»، و الحنابلة: «يقتل» في رأى، و «يحبس حتى الموت» في رأى آخر لهم. «٥»

ثمّ إنّ هذا الحبس المؤبّد للممسك حقّ الناس، فيسقط بإسقاطه، كما عن الإمام الخمينى. «٦»

ثمّ إن المراد بالإمسك الموجب للحبس الأبدي: هو الإمساك حين فراره، لكى يتمكّن منه القاتل، كما يفهم ذلك من الطوسى «٧»، و لكن يظهر من بعض الروايات أنّ المقصود به الإمساك العرفى، فلا خصوصية لشدّ الوثاق، أو الإمساك عن الفرار، فيصدق حتى على إقفال البيت و ما شابه. «٨»

روى الكليني بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام في رجل شدّ على رجل ليقته، و الرجل فازّ منه، فاستقبله رجل آخر، فأمسكه عليه،

حتى جاء الرجل فقتله، فقتل الرجل الذي قتله، و قضى على الآخر الذي أمسكه عليه

(١) الموطأ ٢: ٨٧٣.

(٢) الأمّ ٦: ٣٠.

(٣) الأمّ ٧: ٣٣٠.

(٤) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٣٠٢.

(٥) نفس المصدر.

(٦) موازين قضائي از ديدگاه امام خميني ١: ١٨٥.

(٧) الخلاف ٥: ١٧٣، المسألة: ٣٦.

(٨) موارد السجن: ٦٢.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٥

أن يطرح في السجن أبدا حتى يموت فيه. «١»

ثم إن الحبس هنا في الممسك مؤبد و دائمى، كما هو صريح بعض رواياتنا؛ ففي رواية سماعة: و قضى على الآخر الذي أمسكه عليه،

أن يطرح في السجن أبدا حتى يموت. «٢»

و صريح فتاوى فقهاءنا «٣»، بل هو مجمع عليه، كما عن المحقق النجفى «٤»، و هو رأى بعض الظاهريه «٥»، و يبدو من العامه أن ذلك

موكول إلى رأى الحاكم-الإمام- فى طول المدّة و قصرها. «٦»

ثم إنه يجلد فى كلّ عام خمسون جلده، و به رواية صحيحة عن الإمام الصادق عليه السلام «٧» و هو رأى بعض فقهاءنا، كابن البراج

«٨»، و السيد الخوئى. «٩»

#### الرابع: حبس الأمر بالقتل

، و هو المشهور عندنا «١٠»، بل ادعى الإجماع عليه «١١»، و وردت بذلك رواية صحيحة عن الباقر عليه السلام فى رجل أمر رجلا

بقتل رجل فقتله؟ فقال: «يقتل به الذى قتله، و يحبس الأمر بقتله فى السجن

(١) الكافي ٧: ٢٨٧؛ التهذيب ١٠: ٢١٩.

(٢) نفس المصدر.

(٣) المقنعة: ١١٦؛ النهاية: ٧٤٤؛ تحرير الأحكام ٢: ٢٤٢؛ تحرير الوسيلة ٢: ٤٦٣؛ مباني تكملة المنهاج ٢: ١١؛ ذخيرة الصالحين ٨: ٦٧.

(٤) جواهر الكلام ٤١: ٤٢.

(٥) المحلى ١٠: ٥١١.

(٦) الموطأ ٢: ٨٧٣؛ نيل الأوطار ٧: ٢٣.

(٧) الكافي ٧: ٣٨٧؛ التهذيب ١٠: ٢٢١؛ البحار ١٠١: ٣٩٧؛ مرآة العقول ٢٤: ٣٩.

(٨) المهذب ٢: ٤٦٨.

(٩) مباني تكملة المنهاج ٢: ١١.

(١٠) رياض المسائل ١٦: ١٩٠.

(١١) الروضة البهيّة ١٠: ٢٧.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٦

حتى يموت». «١»

و رواية أخرى عامية أوردها ابن حزم: لو أمر رجل عبدا له، فقتل رجلا لم يقتل الأمر، و لكن يديه «٢»، و يعاقب و يحبس «٣»، و قد عمل فقهاؤنا بمضمون الصحيحة الأولى. «٤»

و عند العامة: يعزّر المكره، و عن بعضهم: يحبس، كما في الممسك على القتل. «٥»

### الخامس: حبس من خلص القاتل من القصاص

، و به رواية صحيحة عن الصادق عليه السلام: سألته عن رجل قتل رجلا عمدا، فرجع إلى الوالي، فدفعه الوالي إلى أولياء المقتول ليقتلوه، فوثب عليهم قوم، فخلصوا القاتل من أيدي الأولياء، فقال، «أرى أن يحبس الذين خلصوا القاتل من أيدي الأولياء حتى يأتوا بالقاتل، قيل: فإن مات القاتل و هم في السجن؟ قال: فإن مات فعليهم الدية يؤدونها جميعا إلى أولياء المقتول». «٦»

و قد أفتى بمضمونها جمع من فقهاءنا، منهم: الحلبي، و يحيى بن سعيد، و البحراني، و السيد الخوئي، و الكلبيگاني. «٧»

(١) الكافي ٧: ٢٨٥؛ وسائل الشيعة ١٩: ٣٢.

(٢) أي يعطى الدية.

(٣) المحلّى ١٠: ٥٠٨.

(٤) النهاية: ٧٤٧؛ الكافي في الفقه: ٣٨٧؛ الوسيلة: ٤٣٨؛ الغنية: ٤٠٧؛ مباني تكملة المنهاج ٢: ١٣؛ تحرير الوسيلة ٢: ٤٦٣؛ مجمع المسائل ٣: ٢٠٩؛ ذخيرة الصالحين ٨: ٦٦.

(٥) الإنصاف ٩: ٤٥٤؛ الاختيار ٢: ١٠٨.

(٦) الكافي ٧: ٢٨٦؛ الفقيه ٤: ٨٠؛ التهذيب ١٠: ٢٢٣؛ وسائل الشيعة ١٩: ٣٤.

(٧) الكافي: ٣٩٥؛ الجامع للشرائع: ٥٧١؛ الحدائق الناضرة ٢١: ٧٢؛ مباني تكملة المنهاج ٢: ١٢٦؛ مجمع المسائل ٣: ٢٠٩.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٧

قال الخوئي: لو أراد أولياء المقتول القصاص من القاتل، فخلصه قوم من أيديهم، حبس المخلص حتى يتمكن من القاتل، فإن مات القاتل، أو لم يقدر عليه، فالدية على المخلص. «١»

### السادس: حبس من يقوم بالاغتياال

، و به رواية عن الصادق عليه السلام: «إنّ عليّا عليه السلام خرج يوقظ الناس لصلاة الصبح، فضربه عبد الرحمن بن ملجم بالسيف على أمّ رأسه، فوقع على ركبتيه، فأخذه، فالترمه حتى أخذه الناس، و حمل عليّ عليه السلام حتى أفاق، ثمّ قال للحسن و الحسين: احبسوا هذا الأسير، و أطعموه، و اسقوه، و أحسنوا إيساره؛ فإن عشت فأنا أولى بما صنع بي، إن شئت استنقذت (استقدت)، و إن شئت عفوت، و إن شئت صالحت». «٢»

و روى عبد الرزاق بهذا المضمون رواية أخرى عن قثم مولى الفضل، عن علي عليه السلام «٣»، و رواية ثالثة عن النبي صلى الله عليه و آله: «أنّه لما رجع من خيبر جاءته امرأة من اليهود قد أظهرت الإيمان، و معها ذراع مسمومة مشوية، و وضعتها بين يديه...

إذ أنطق الله الذراع، فقالت: يا رسول الله، لا تأكلنى؛ فأنتى مسمومة... فقال:

ائتونى بالمرأة، ثم أمر بها فحبست». (٤)

و لكن قد يناقش بأن المورد خاص، و لا وجه لإلغاء الخصوصية.

### السابع: حبس القاتل بعد عفو الأولياء

، وردت بذلك روايتان: إحداهما:

من طرق الخاصة؛ رواها الطوسى بسند حسن، موثق، و ثانيتهما: من طرق العامة، رواها البستى. (٥)

(١) مبانى تكملة المنهاج ٢: ١٢٦.

(٢) قرب الإسناد: ١٤٣؛ وسائل الشيعة ١٩: ٩٦؛ جامع أحاديث الشيعة ١٣: ١٧٩.

(٣) المصنّف ١٠: ١٥٤.

(٤) بحار الأنوار ١٧: ٣١٩؛ موارد السجن: ٧٤.

(٥) معالم السنن ٤: ٣.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٨

الرواية الأولى: عن الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: عشرة قتلوا رجلا، فقال: «إن شاء أولياؤه قتلوهم جميعا و غرموا تسع ديات، و إن شاءوا تخيروا رجلا فقتلوه، و أدى التسعة الباقون إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية، كل رجل منهم، - قال: - ثم إن الوالى بعد يلى أديهم و حبسهم». (١)

و لم يفت أحد من فقهاءنا بمضمونها، بل صرح بعضهم بعدم جواز الحبس و الضرب. (٢)

نعم، يبدو من بعض المعاصرين الميل إلى ذلك «٣»، و أمرا العامة: فعن مالك، و الليث «٤»، بل المالكية، و الأحناف، و الأوزاعى، الحبس سنة. (٥)

### الثامن: حبس الجانى إلى أن يستكمل الولى الشروط فيما لو كان صغيرا، أو غائبا، أو مجنونا

، فلا يقتصر من القاتل إلى أن يبلغ وليّ الدم، أو يفيق، أو... و حبس القاتل حينئذ، هو رأى كثير من فقهاءنا، كالطوسى، و ابن أبى حمزة «٦»، و العلامة الحلى على احتمال «٧»، و ولده فخر المحققين «٨»، و الشهيد الأول «٩»، و الإمام الخمينى، فيما لو كان زمان البلوغ قصيرا «١٠»، و فيما

(١) الكافى ٧: ٢٨٣؛ الفقيه ٤: ٨٥، التهذيب ١٠: ٢١٧.

(٢) تحرير الأحكام ٢: ٢٥٦.

(٣) ولاية الفقيه ٢: ٥٠٥.

(٤) بداية المجتهد ٢: ٤٠٢؛ الموطأ ٢: ٨٧٤؛ المدونة الكبرى ٦: ٤٠٣.

(٥) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٢٦٥؛ المغنى ٧: ٧٤٥.

(٦) المبسوط ٧: ٥٤؛ الوسيلة: ٤٣٩.

- (٧) قواعد الأحكام ٢: ٢٩٩.
- (٨) إيضاح الفوائد ٤: ٦٢٣.
- (٩) القواعد و الفوائد ٢: ١٩٢.
- (١٠) موازين قضائي از ديدگاه امام خميني ١: ١٥٤.
- السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٩  
لو كان الولي غائباً. «١»  
و من العامة هو رأي الشيباني «٢»، و الشافعي «٣»، و ابن قدامة «٤»، و القرافي «٥»، و النووي «٦»، و غيرهم «٧»، بل هو رأي الشافعية، و الحنابلة، و الصحابان من الحنفية. «٨»  
ثم إن بعض فقهاءنا، فصل بين الولي الصغير و المجنون، كما فصل آخرون بين خوف فراره فيحبس، و عدمه فلا يحبس.  
و بعد هذا كله فليعلم، أنه لم يرد فيه نص بالخصوص، بل المستند، أما هو حفظ حقوقهم، أو عدم تحقق التشقي، أو عدم العلم بما يريد الغائب. «٩»

### التاسع: حبس المسلم إذا قتل الدمي

فيما لو لم يكن معتادا لذلك، فيعزّر، و يعزّم الدية عندنا «١٠»، و أمّا عند العامة: فقد صرح مالك فيه بالحبس «١١»، و لم يرد فيه نص بالخصوص. «١٢»

- (١) تحرير الوسيلة ٢: ٤٨٣.
- (٢) الجامع الصغير: ٤٩٥.
- (٣) الأمّ ٨: ٣٩٨ و ١٣٧.
- (٤) المغني ٧: ٧٤٠.
- (٥) الفروق ٤: ٧٩.
- (٦) المجموع ١٨: ٤٥٠.
- (٧) انظر: الشرح الكبير ٩: ٣٨٥؛ نهاية المحتاج ٧: ٢٨٤؛ البحر الرائق ٨: ٢٩٩؛ التشريع الجنائي: ٢٣٨.
- (٨) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٢٧٣.
- (٩) موارد السجن: ٨٤.
- (١٠) المقنعة: ٧٣٩؛ المبسوط ٧: ٥؛ غنية النزوع: ٤٠٧؛ شرائع الإسلام ٤: ٢١١.
- (١١) المدونة الكبرى ٦: ٤٠٣.
- (١٢) موارد السجن: ٨٦.
- السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٢٠

### العاشر: حبس القاتل إذا هرب بعد أخذ الدية

، و به رواية مؤتقة أوردها الكليني بسنده عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا متعمدا، ثم هرب القاتل، فلم يقدر عليه: قال: «إن كان له مال أخذت الديه من ماله، وإلا فمن الأقرب فالأقرب».

و في رواية أخرى: «ثم للوالى بعد حبسه و أدبه». «١»

و عن المجلسي الأول: أنه عمل بهما أكثر الأصحاب. «٢»

هذا و لم أر من عمل بمضمون الذيل. «٣»

### الحادي عشر: حبس المولى الذى قتل عبده، أو الذى يقتل العبد

. وردت روايات من الفريقين بحبس من قتل عبده، أو عذبه حتى مات؛ فقد روى الكليني بسنده عن الصادق عليه السلام «إن أمير

المؤمنين عليه السلام رفع إليه رجل عذب عبده حتى مات، فضربه مائة نكالا، و حبسه سنة، و غرّمه قيمة العبد، فتصدق بها عنه». «٤»

و لكن لم نجد من أفتى؛ بمضمونها من فقهاءنا، «٥» غير السيد الخوئي «٦»، و يحيى بن سعيد الحلبي. «٧»

و أما العامة: فقد قال بالحبس فيه ابن الجلاب. «٨»

(١) الكافي ٧: ٣٦٥؛ وسائل الشيعة ١٩: ٣٠٣.

(٢) روضة المتقين ١٠: ٤١٦.

(٣) موارد السجن: ٨٨.

(٤) الكافي ٧: ٣٠٣؛ التهذيب ١٠: ٢٣٥؛ الفقيه ٤: ١١٢؛ الجعفریات: ١٢٣؛ مستدرک الوسائل ١٨: ٢٤٣.

(٥) موارد السجن: ٩٠.

(٦) مباني تكملة المنهاج ٢: ٤٠.

(٧) الجامع للشرائع: ٥٧٦.

(٨) التفریح ٢: ٢١١.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٢١

### الثاني عشر: حبس العبد القاتل بأمر مولاه

، فقد أفتى جمع من فقهاءنا بتخليد العبد فى السجن، كما عن أبي الصلاح الحلبي «١»، و يحيى بن سعيد «٢»، و السيد الخوئي. «٣»

و أما من العامة: قال به أحمد بن حنبل «٤»، و أبو طالب «٥». و فيه روايتان:

إحداهما: عن أهل البيت عليهم السلام، و الأخرى بطريق عامى عن على بن أبى طالب عليه السلام:

الأولى: عن الصادق عليه السلام: «قال أمير المؤمنين عليه السلام فى رجل أمر عبده أن يقتل رجلا فقتله: و هل عبد الرجل إلا كسوطه،

أو كسيفه؟ يقتل السيد به، و يستودع العبد السجن». «٦»

الثانية: عن خلّاس، عن على عليه السلام: «إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلا، فإنما هو كسيفه، أو كسوطه، يقتل المولى و يحبس العبد

فى السجن». «٧»

و روى الكليني أيضا: «و حبس العبد القاتل عمدا». «٨»

و فيه كلام يراجع. «٩»

**الثالث عشر: حبس من قتل مستأمنًا**

، و لم نجد، به رواية و لا رأيا لفقيه

(١) الكافى فى الفقه: ٣٨٧.

(٢) الجامع للشرائع: ٥٨٠.

(٣) مبانى تكملة المنهاج ٢: ١٤.

(٤) المغنى ٧: ٧٥٧.

(٥) الإنصاف ٩: ٤٥٥.

(٦) الكافى ٧: ٢٨٥؛ وسائل الشيعة ١٩: ٣٣؛ المناقب ٢: ١٩٥؛ البحار ١٠٤: ٣٨٦.

(٧) الأم ٧: ١٧٧؛ السنن الكبرى ٨: ٥١؛ كنز العمال ١٥: ٨٧.

(٨) الكافى ٧: ٣٠٤.

(٩) موارد السجن: ١٠٢.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٢٢

من الطرفين، إلّا ما ورد عن عمر بن عبد العزيز، أن رجلا قدم من الهند بأمان إلى عدن، فقتله رجل بأخيه، فكتب فيه إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب عمر «أن لا تقتلوه به، و خذوا منه الدية، و ابعثوا بها إلى ذرّيته، و أمر به، فسجن». (١)

**الرابع عشر: حبس من قصد إهلاك ولده**

، و لم يفت به إلّا السرخسى من العامة (٢)، ثمّ هناك موارد أخرى من الحبس فى الدم، فليراجع. (٣)

**الفصل الثانى: الحبس فى السرقة****إشارة**

وفيه موارد كثيرة:

**الأول: حبس السارق فى الثالثة إلى أن يموت**

، و هو ممّا اتّفقت عليه الإماميّة- لكن بعد قطع يده و رجله فى الأولى و الثانية (٤)- كما أنّه هو رأى بعض العامة أيضا، كالشعبى، و الحسن البصرى، و النخعى، و الزهرى، و حماد الثورى (٥)، و هو رأى مالك (٦)، و أبى يوسف (٧)، و ابن الجلاب (٨)، و الكاسانى (٩)، و الموصلى (١٠)، بل هو رأى الأحناف. (١١)

(١) سنن سعيد بن منصور ٢: ٢٩٥؛ مصنف عبد الرزاق ٩: ٤٥١.

(٢) المبسوط ٢٠: ٩٠.

(٣) موارد السجن، ١٠٢.



(٤) موارد السجن: ١١٠.

(٥) المغنى ٨: ٢٦٨.

(٦) المدونة الكبرى ٦: ٢٨٢.

(٧) الخراج: ١٧٤.

(٨) التفریح ٢: ٢٢٧.

(٩) بدائع الصنائع ٧: ٨٦.

(١٠) الاختيار ٤: ١٠٩.

(١١) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ١٥٩.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٢٣

و أما من فقهاءنا: فلم نجد به مخالفا؛ إذ هو ممّا يمكن دعوى القطع به من النصوص «١»، و نكتفى بذكر أسماء بعض فقهاءنا:

منهم: الشيخ المفيد «٢»، و الشيخ الطوسى «٣»، سلار بن عبد العزيز الديلمى «٤»، و ابن إدريس «٥»، الطباطبائى «٦»، الإمام الخمينى «٧»، و الشيخ الطبسى «٨»

و به روايات من الفريقين تربو على ثمانية عشرة، و لنذكر بعضا منها:

روى الكلينى بسنده، عن أبى جعفر عليه السلام، قال: «قضى أمير المؤمنين فى السارق إذا سرق: قطعت يمينه، و إذا سرق مرّة أخرى، قطعت رجله اليسرى، ثم إذا سرق مرّة أخرى سجنته و تركت رجله اليمنى يمشى عليها إلى الغائط، و يده اليسرى يأكل و يستنجى بها، و قال: إنى لأستحيى من الله أن أتركه لا ينتفع بشيء، و لكننى أسجنه حتى يموت فى السجن». «٩»

و أما من العامة: فقد روى ابن أبى شيبه عن على عليه السلام قال: أتى بسارق، فقطع يده اليمنى، ثم أتى به، فقطع رجله اليسرى، ثم أتى به الثالثة، فقال:

«إنى أستحيى أن أقطع يده التى يأكل بها و يستنجى بها»، و فى حديث

(١) جواهر الكلام ٤١: ٥٣٣.

(٢) المقنعة: ١٥٠.

(٣) المبسوط ٨: ٣٥؛ الخلاف ٦: ٤٣٦؛ النهاية: ٧١٧.

(٤) المراسم العلوية: ٢٥٩.

(٥) السرائر ٣: ٤٨٩.

(٦) رياض المسائل ١٦: ١٣١.

(٧) تحرير الوسيلة ٢: ٤٤٠.

(٨) ذخيرة الصالحين ٨: ٢٥٥. (مخطوط)

(٩) الكافي ٧: ٢٢٢؛ وسائل الشيعه ١٨: ٤٩٢؛ البحار ٧٦: ١٨٥؛ علل الشرائع ٢: ٥٣٦؛ الجعفریات:

١٤٠؛ مستدرک الوسائل ١٨: ١٢٥؛ دعائم الإسلام ٢: ٥٣٩؛ مسند زيد: ٣٠٢.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٢٤

بعضهم: ضربه و حبسه. «١»

و فى حديث: «ثم إن عاد استودعته السجن». «٢»

## الثاني: حبس السارق الأشل، والأقطع

، بمعنى أن السارق لو كان أقطع اليدين و الرجلين، حكمه الحبس. وقد أفتى بذلك شيخ الطائفة حيث قال ...: و من سرق و ليس له اليمنى، فإن كانت قطعت في القصاص أو غير ذلك، و كانت له اليسرى قطعت يسراه ... فإن لم يكن له رجل، لم يكن عليه أكثر من الحبس على ما بيناه. «٣» و تبعه ابن البراج الطرابلسي «٤» و العلامة الحلبي «٥»، و جعله الفاضل المقداد من مواضع ثبوت الحبس فيه «٦»، و به قال الشهيد الثاني «٧»، و تبناه الفاضل الهندي «٨»، و المحقق النجفي، حيث قال في تقريب كلام شيخ الطائفة: «حبس دائما، و لعله لثبوت عقوبة السارق في الجملة». «٩» و أما من العامة؛ فقد أفتى بذلك مالك بن أنس «١٠»، و ابن قدامة «١١»، و هو رأى الشافعي، و أبي ثور،

(١) المصنف ٩: ٥٠٩.

(٢) كنز العمال ٥: ٥٥٣؛ موارد السجن: ١١٢.

(٣) النهاية: ٧١٧؛ المبسوط ٨: ٣٩؛ الخلاف ٥: ٤١.

(٤) انظر مختلف الشيعة ٩: ٢٢٢.

(٥) قواعد الأحكام ٢: ٢٧١؛ تحرير الأحكام ٢: ٢٣١.

(٦) نضد القواعد الفقهية: ٤٩٩.

(٧) الروضة البهية ٩: ٢٨٥؛ مسالك الأفهام ١٤: ٥٢٤.

(٨) كشف اللثام ٢: ٢٤٩.

(٩) جواهر الكلام ٤١: ٥٣٨.

(١٠) المدونة الكبرى ٦: ٢٨٢.

(١١) المغنى ٨: ٢٦٣؛ انظر الإنصاف ١٠: ٢٦٣.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٢٥

و أصحاب الرأي. «١»

هذا، و لكن لم يرد به نص من طرق الخاصة، و لكن ورد من طرق العامة عن علي عليه السلام أنه أشار على عمر بالحبس أو التعزير، فقد روى البيهقي بسنده:

أتى عمر برجل أقطع اليد و الرجل قد سرق، فأمر به عمر أن يقطع رجله، فقال علي عليه السلام: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ ... فقد قطعت يد هذا و رجله، فلا ينبغي أن تقطع رجله، فتدعه ليس له قائمة يمشى عليها، إمَّا أن تعزّره، و إمَّا أن تستودعه السجن». قال: أستودعه السجن. «٢»

هذا، و قد خالف بعض فقهاءنا حكم الحبس، كابن إدريس، و المحقق الحلبي، و العلامة الحلبي في التحرير، و المحقق النجفي، و الخميني، و الخوئي، و المرحوم الطبسي «٣»، بل القول بالحبس خلاف المشهور «٤»، لكنّه قول تبناه جمع من فقهاءنا.

## الثالث: حبس سارق الحلية

، و قد أفتى بذلك يحيى بن سعيد «٥»، و لم يقل به غيره، و لا ورد نص بذلك، و لعل وجهه، كون المسروق من غير حرز، فيحبس تعزيرا. «٦»

**الرابع: حبس الطّزار، و المختلس، و القفّاف**

، و به وردت روايات من الفريقين:

(١) الإنصاف ١٠: ٢٤٣.

(٢) السنن الكبرى ٨: ٢٧٤؛ كنز العمال ٥: ٥٥٣؛ المحلّي ١١: ٣٥٥؛ انظر شرح منتهى الإرادات ٣: ٣٧٤.

(٣) انظر موارد السجن: ١٢٤.

(٤) ذخيرة الصالحين ٨: ٥٩.

(٥) الجامع للشرائع: ٥٦٢.

(٦) موارد السجن: ١٢٥.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٢٦

أما عندنا: فقد روى الكليني بسنده عن الصادق عليه السلام قال: إنّ أمير المؤمنين أتى برجل قد اختلس درّة من أذن جارية، قال: «هذه الدغارة» (١) «المعلنة» فضربه و حبسه. (٢)

و عن العامّة، فعن قتادة: لا قطع على المختلس، و لكن يسجن و يعاقب (٣) هذا، و لكن لم يفت أحد منّا فيه بالحبس، بل رأيهم فيه، التعزير بما يراه الحاكم (٤)، أو التعزير بما يردع. (٥)

و من العامّة يرى أبو يوسف في القفّاف و المختلس، الأدب و الحبس حتى يحدثا توبة. (٦)

**الخامس: الحبس في ناقب البيت، و الكاسر للقفل**

، و به رواية عن علي عليه السلام أنّه أتى بلصّ نقب بيتا، فعاجلوه و أخذوه، فقال: «عجلتم عليه»، و ضربه و قال: «لا يقطع من نقب بيتا، و لا من كسر قفلا، و لا من دخل البيت و أخذ المتاع حتى يخرج من الحرز، و لكن يضرب ضربا و جيعا، و يحبس، و يغرم ما أفسده». (٧)

و أما الفتوى: فيرى فقهاؤنا فيه العقوبة، و التأديب (٨)، و التعزير (٩)، و أما

(١) أخذ الشيء اختلاسا. لسان العرب ٤: ٢٨٨؛ النهاية ٢: ١٢٣.

(٢) الكافي ٧: ٢٢٦؛ التهذيب ١٠: ١١٤؛ وسائل الشيعة ١٨: ٥٠٣.

(٣) مصنّف عبد الرزّاق ١٠: ٢٠٩.

(٤) الروضة البهية ٩: ٣٠٤؛ جواهر الكلام ٤١: ٥٠٦.

(٥) المختصر النافع: ٢٢٧؛ الوسيلة: ٤٢٣؛ المهذب ٢: ٥٥٤؛ موارد السجن: ١٢٩.

(٦) الخراج: ١٧١؛ الاختيار ٤: ١٠٨؛ الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ١٨٢.

(٧) دعائم الإسلام ٢: ٤٧٣؛ مستدرک الوسائل ١٨: ١٣٥.

(٨) تحرير الأحكام ٢: ٢٣٣.

(٩) مناهج المتقين: ٥٠٤.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٢٧

عند العامة: فيحبس حتى يحدث توبة. «١»

### السادس: حبس النباش

، و قد أورد القاضى عن الصادق عليه السلام «أنه يعاقب فى كل مرة عقوبة موجهة، و ينكل، و يحبس». «٢» و لكن فقهاؤنا- مع تفصيلهم بين إخراج الكفن من القبر و عدمه «٣»، و بين كون قيمة الكفن أكثر من ربع دينار أو أقل «٤»، و بين تكرار الفعل منه و عدمه «٥»، و بين أن يفوت السلطان و عدمه «٦»، مع ذلك كله- لم يفت أحد منهم فيه بالحبس «٧»، بل قالوا: بالتعزير. «٨»

### السابع: حبس من باع حزا

، و قد ورد بذلك عن ابن عباس: أن عليه شبيه القطع، الحبس «٩»، و لكن لم يقل أحد منّا فيه بالحبس، بل عليه القطع؛ لفساده فى الأرض «١٠»، و به روايات. «١١»

### الثامن: حبس السارق لغيبة المسروق منه

، أشار إليه شيخ الطائفة حيث قال: «منهم من قال: يحبس حتى يحضر الغائب بكل حال» «... ١٢» و الظاهر أن هذا هو قول العامة، حيث إن الشافعى يرى حبسه إلى حضور الغائب «١٣»،

(١) الخراج: ١٧١؛ مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٩٨؛ ابن أبى شيبة ١٠: ١١٨؛ المحلى ١١: ٣٢٠.

(٢) دعائم الإسلام ٢: ٤٧٦؛ مستدرک الوسائل ١٨: ١٣٦.

(٣) المبسوط ٨: ٣٤.

(٤) المقنعة: ٨٠٤.

(٥) الاستبصار ٤: ٢٤٧.

(٦) النهاية: ٧٢٢.

(٧) موارد السجن: ١٣٢.

(٨) الروضة البهيّة ٩: ٢٧٣.

(٩) مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٩٥.

(١٠) موارد السجن: ١٣٩.

(١١) الكافي ٧: ٢٢٩.

(١٢) المبسوط ٨: ٤٢.

(١٣) الأمّ ٧: ١٥١.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٢٨

و أورده النووى مع تفاصيله. «١»

**التاسع: حبس قاطع الطريق**

، وردت بذلك رواية عن الإمام محمد بن علي الجواد عليه السلام قال: «فان كانوا أخافوا السبيل فقط، و لم يقتلوا أحدا، و لم يأخذوا مالا أمر بإيداعهم الحبس. (٢)»  
 و رواه في مسند زيد عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام. (٣)  
 و قد أفتى بمضمونه أبو الصلاح الحلبي (٤)، و أبو المكارم بن زهرة (٥)، و الصهرشتي (٦)، و يحيى بن سعيد (٧)، و هو رأى مالك (٨)، و الموصلي. (٩)

**العاشر: حبس من أعان قطاع الطريق، كالطليع، و الردء**

، و هو رأى الشافعية، و أنه يحبس المعين تعزيرا (١٠) و لكن لا يبعد التعزير فيه. (١١)

**الحادي عشر: حبس المتهم بالسرقة**

، سواء فيه الحبس إلى أن يأتي بالمتاع المسروق (١٢)، أم الحبس فيه إلى أن يحضر الشهود (١٣)، أم الحبس؛

- 
- (١) المجموع ٢٠: ٩٧.  
 (٢) تفسير العياشي ١: ٣١٤؛ تفسير البرهان ١: ٤٦٧؛ وسائل الشيعة ١٨: ٥٣٥؛ البحار ٧٦: ١٩٧.  
 (٣) مسند زيد: ٣٢٣.  
 (٤) الكافي في الفقه: ٢٥٢.  
 (٥) غنية النزوع: ٢٠٢.  
 (٦) إشارة السبق: ١٤٤.  
 (٧) الجامع للشرائع: ٢٤١.  
 (٨) المدونة الكبرى ٦: ٢٩٨.  
 (٩) الاختيار ٤: ١١٤؛ انظر نيل الأوطار ٧: ١٥٥؛ الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٤٠٩؛ موارد السجن: ١٤٨.  
 (١٠) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٤١٢؛ حاشية ابن عابدين ٣: ٢١٢.  
 (١١) موارد السجن: ١٤٨.  
 (١٢) مصنف عبد الرزاق ١٠: ٢١٦؛ سنن أبي داود ٤: ١٣٥؛ فقه السنة ١٤: ٨٣؛ الأحكام السلطانية: ٢٢٠.  
 (١٣) مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٩٠؛ كنز العمال ٥: ٥٤٩.  
 السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٢٩  
 لتعديل الشهود (١)، أم حبس المتهم الذي يدعى ملكيته للمتاع. (٢)  
 فهي كلها روايات، و فتاوى عامة، لم يتعرض لها فقهاء الإمامية - أعلى الله كلمتهم -.

**الثاني عشر: حبس المعروف بالسرقة**

، و وجهه أنّ الإمام يحبس الأشرار، و لكن لم نجد من تعرّض لخصوص هذا العنوان (المورد) من فقهاء الإمامية، و لا من فقهاء المذاهب الأخرى إلّا داود بن يوسف الخطيب، قال: سئل محمد بن مقاتل عن لصّ معروف بالسرقة...! له أن يأخذه، و يأتى به الإمام؛ ليحبسه حتى يتوب. (٣)

### الفصل الثالث: الحبس فى الإيذاء الجسمى بغير الجرح

#### إشارة

و فيه موارد:

#### الأول: حبس الممثل

ففى رواية عن الصادق عليه السّلام: «لا يخلد فى السجن إلّا ثلاثة: الذى يمثّل، و المرأة ترتدّ عن الإسلام، و السارق بعد قطع اليد و الرجل». (٤)

ثمّ هل المراد بالتمثيل عمل الصور، أو التنكيل، و التشويه بقطع الأنف، و الأذن، و الأطراف «٥»، أو الذى يصرّ على العمل (التمثيل) و

(١) المدوّنة الكبرى ٦: ٢٦٧.

(٢) مصنّف عبد الرزاق ابن أبى شيبة ١٠: ١١٩.

(٣) فتاوى الغياثية: ١٠٠.

(٤) الكافي ٧: ٢٧٠؛ وسائل الشيعة ١٨: ٤٩٣.

(٥) مرآة العقول ٢٣: ٤٢٠؛ الوافي ١٥: ٤٩٣.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٣٠

يدوم عليه؟ «١» فيه اختلاف.

ثمّ إنّ الحكم بالحبس فيه مخالف للمشهور «٢»، و لعلّ المراد به التمثيل الذى لا يوجب قصاصا و لا دية، كالذى يمثّل عبده «٣»، و لا يبعد جواز حكم الإمام بالسجن على من يصرّ على عمل حرام مستهجن، بحيث لا يردعه عنه رادع إلّا ذاك «٤» و عليه، فالحكم فيه بالحبس داخل تحت الحكم بالحبس على من يصرّ على عمل محرّم، و ليس هو عنوانا خاصا حينئذ. «٥»

#### الثانى: حبس من حلق شعر امرأه، أو أزاله

و قد وردت بذلك رواية صحيحة؛ فعن الكليني، أنّه روى عن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: فما على الرجل الذى و ثبت على امرأة، فحلق رأسها؟ قال: «يضرب ضربا وجيعا، و يحبس فى سجن المسلمين حتى يستبرأ شعرها، فإن نبت أخذ منه مهر نساؤها، و إن لم ينبت أخذت منه الدية كاملة، خمسة آلاف درهم». «٦»

و قد أفتى يحيى بن سعيد فيه بالحبس «٧»، و كذلك العلامة المجلسى «٨»، و هكذا المحقّق النجفى، مع حمل الحبس على ضرب من التعزير الذى هو

- (١) ولاية الفقيه ٢: ٥٣٢.
  - (٢) مرآة العقول ٢٣: ٤٢٠.
  - (٣) الوافى ١٥: ٤٩٣.
  - (٤) ولاية الفقيه ٢: ٥٣٢.
  - (٥) موارد السجن: ١٥٦.
  - (٦) الكافى ٧: ٢٦١؛ التهذيب ١٠: ٦٤.
  - (٧) الجامع للشرائع: ٦٠١.
  - (٨) حدود، ديات، قصاص: ٦٢.
- السجن و النفي فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٣١
- على حسب ما يراه الحاكم «١»، و لكن تردّد فيه العاملى، فقال: «و الحبس و الضرب فلا جابر لهما». «٢»

### الثالث: حبس من ضرب العبد بغير ذنب

و لم أجد فيه إلّا ما عن بعض المنتحلين إلى الإسلام. «٣»

### الفصل الرابع: الحبس فى السبّ و الإيذاء و الافتراء

#### إشارة

و فيه موارد:

### الأول: حبس من سبّ مسلماً أو هجاء

و المشهور فيه عندنا هو تعزير من شتم الغير بما لا يبلغ القذف الموجب للحدّ. «٤»

و عند العامة حبس من هجا مسلماً، أو شتمه «٥»، و لعلّ المراد به التعزير الذى يراه الحاكم؛ تأديبا له. «٦»

### الثانى: حبس من يؤذى الناس

و قد يستدلّ بفعل على بن أبى طالب عليه السّلام، حيث كان إذا كان فى القبيلة

(١) جواهر الكلام ٤٢: ١٧٤.

(٢) مفتاح الكرامة ١٠: ٣٧٩.

(٣) المصنّف للكندى: ٢٠.

(٤) الروضة البهية ٩: ١٨٨؛ النهاية: ٧٢٩؛ المهذب ٢: ٥٥١.

(٥) المدونة الكبرى ٦: ٢٢٣؛ فتاوى الغياثية: ٩٩؛ الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٢١٨.

(٦) موارد السجن: ١٧٥؛ أمّا ساب النبى عليه السّلام، فيقتل عندنا، و عند المالكية، و الحنابلة، فلا يصل الدور إلى الحبس، نعم يختلف

حكمه عند بعض المذاهب الإسلامية الأخرى، فراجع.  
السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٣٢  
(أو القوم) الرجل الداعر حبسه، فإن كان له مال أنفق عليه من ماله، وإن لم يكن له مال أنفق ... عليه من مال المسلمين. «١»  
هذا، و فى العامة من يقول بذلك؛ كابن النجار. «٢»

### الثالث: حبس الأمر بالافتراء

و قد تعرّض له فيما نعلم الشافعى من العامة. «٣»  
و لعل هذا- و الذى قبله- داخل تحت الحبس، للردع عن المحرمات، و مبنّى على شمول التعزير؛ للحبس. «٤»

### الفصل الخامس: الحبس فى ترك الواجبات و فعل المحرمات

#### إشارة

و فيه موارد:

#### الأول: الحبس للمنع عن محارم الله

و فيه رواية صحيحة أوردتها الصدوق بسنده، عن الصادق عليه السلام قال: «جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه و آله، فقال: إن أمى لا تدفع يد لامس، قال: فاحبسها، قال: قد فعلت، قال: فامنع من يدخل عليها، قال: قد فعلت، قال: فقيدتها؛ فإنك لا تبرها بشيء أفضل من أن تمنعها من محارم الله». «٥»

(١) الخراج: ١٥٠.

(٢) منتهى الإرادات ٢: ٤٧٩؛ الإنصاف ١٠: ٢٤٩.

(٣) الأم ٧: ٣٣١.

(٤) موارد السجن: ١٧٧.

(٥) الفقيه ٤: ٥١؛ وسائل الشيعة ١٨: ٤١٢.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٣٣

و المراد بقيدتها، هو الحبس و المنع، كما عن المجلسى الأول «١»، و الحرّ العاملى «٢»، و قد يكون كناية عن ربطها بالزوج، كما يربط البعير الشارد بالعقال «٣»، و على أى حال، فقد عمل بمضمونها بعض فقهاءنا. «٤»  
و من العامة يرى القرافى مشروعيتها الحبس فى ثمانية مواضع: منها:  
حبس الجانى تعزيراً و ردعاً عن معاصى الله. «٥»

#### الثانى: الحبس على ترك الفرائض؛ كترك الصلاة، ترك الزكاة

و قد أفتى بذلك العلامة، فقال: «لو اعتقد وجوبها (أى الزكاة)، و منعها، فهو فاسق يضيق الإمام عليه، و يقاتله حتى يدفعها؛ لأنه حقّ



واجب عليه؛ فإن أخفى ماله حبسه حتى يظهره، فإذا ظهر عليه أخذ منه قدر الزكاة». «... ٦»  
 و فى تارك الصلاة عن أبى حنيفة و مالك: «يجبس حتى يصلّى». «٧»  
 و عن القرافي (من العامة) «يشرع الحبس فى ثمانية مواضع...: الثانى:  
 يجبس الممتنع فى حقّ الله تعالى كالصوم» «٨» و هو رأى الحنفية، و المزنى صاحب الشافعى. «٩»

(١) روضة المتقين ١٠: ٢١٥.

(٢) بداية الهداية ٢: ٤٦٢.

(٣) بداية الهداية ٢: ٤٦٢.

(٤) ولاية الفقيه ٢: ٤٣١؛ ٥٣٤؛ بداية الهداية ٢: ٤٦٢.

(٥) الفروق ٤: ٧٩.

(٦) تذكرة الفقهاء ٥: ٨.

(٧) الخلاف ٥: ٣٥٨.

(٨) الفروق ٤: ٨٠.

(٩) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٤٥٨.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٣٤

و عن المحقق النجفى: «نعم، و قد تحصل مصلحة فى بعض المقامات تقتضى جواز حبس الحاكم». «١»

### الثالث: حبس المبتدع

و هو رأى أحمد «٢» و على مذهبن يعزّر فيما لو لم يؤدّ إلى إنكار الله، أو النبى صلى الله عليه و آله، و القرآن و إلّا قتل؛ للارتداد. «٣»

### الفصل السادس: الحبس فى السحر و أضرابه

#### إشارة

و فيه موارد:

#### الأول: الحبس فى السحر و الكهانة

و عندنا إنّ الساحر يقتل بلا خلاف «٤»، أمّا عند أحمد بن حنبل، فإنّه يجبس. «٥»

أمّا الكهانة: فلا خلاف عندنا فى حرمتها. «٦»

و أمّا العامة: فعن أحمد بن حنبل القول بالحبس فيه. «٧»

(١) جواهر الكلام ٤١: ٢٤٩.

(٢) الإنصاف ١٠: ٢٤٩.

(٣) موارد السجن: ١٨٩.

(٤) مسالك الأفهام ١٤: ٤٥٤؛ المبسوط ٧: ٧٢.

(٥) المغنى ٨: ١٥٥.

(٦) تحرير الأحكام ٢: ١٦١؛ كفاية الأحكام: ٨٧؛ رياض المسائل ١٦: ٥٨؛ مصباح الفقاهة ١: ٤١٧؛ ذخيرة الصالحين ٥: ٢٩٧.

(٧) المغنى ٨: ١٥٥؛ الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٤٦٢؛ موارد السجن: ١٩٦.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٣٥

### الثانى: حبس المنجم

فقد ورد عن على عليه السلام فى قوله لمسافر بن عفيف الأزدي: «لئن بلغنى أنك تنظر فى النجوم لأخلمدتك فى الحبس ما دام لى سلطان، فوالله؛ ما كان محمداً منجماً ولا كاهناً.» (١)

و ظاهره السجن المؤبد، ولا خلاف بين المسلمين فى حرمة بعض صور التنجيم، لكن هل التنجيم بمعنى الاعتقاد بتأثير الأوضاع الفلكية فى العالم السفلى على وجه الاستقلال (٢)، أو بمعنى الاعتقاد بكون الكواكب علامة على حوادث العالم؟ (٣) ثم إن مفاد الرواية التخليد فى الحبس، و المنع عن العطاء و الرزق، و لا دلالة فيها على حرمة بعض صور التعلم؛ لأغراض مباحة. (٤)

### الفصل السابع: حبس بعض أصحاب السلوك المنحرف

#### إشارة

وفيه موارد:

#### الأول: حبس شاهد الزور

و به روايات من الفريقين، فعن الصادق، عن أبيه عليهما السلام: «إنّ علينا كان إذا أخذ شاهد زور، فإن كان غريباً بعث به إلى حيثه، و إن كان سوقياً بعث به إلى

(١) أنساب الأشراف ١: ١٩٧؛ نهج السعادة ٢: ٣٧٢؛ وسائل الشيعة ٨: ٢٦٩؛ مرآة العقول ٤: ٤١٠.

(٢) تحرير الأحكام ١: ١٦١؛ منتهى المطلب ٢: ١٠١٤؛ القواعد و الفوائد ٢: ٣٥؛ جامع المقاصد ٤: ٣٢.

(٣) موارد السجن: ٢٠١؛ مصباح الفقاهة ١: ٢٤٨.

(٤) مصباح الفقاهة ١: ٢٤٨؛ كفاية الأحكام: ٨٧؛ المكاسب ٢: ٢٧٩.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٣٦

سوقه، فطيف به، ثم يحبسه أياماً، ثم يخلّى سبيله.» (١)

و قد أفتى فقهاؤنا فيه بالتعزير (٢)، و لم يفت أحد منّا فيه بالحبس إلّا ما يتراءى من الحرّ العاملى قال:

«شاهد الزور يجلد حدّاً بقدر ما يراه الإمام، و يحبس بعد ما يطاف به» (٣ ...)

و أمّا فقهاء العامة: فعن أبي يوسف، و محمد: «يعاقب بالتعزير و الحبس.» (٤)

## الثانى: حبس العالم الفاسق، و الطيب الجاهل، و المكرى المفلس

و به رواية مرسله أوردتها الصدوق عن على عليه السلام: «يجب على الإمام أن يحبس الفسّاق من العلماء، و الجهّال من الأطباء، و المفاليس من الأكرياء». «٥»  
 و المكرى المفلس أمّا بمعنى الذين يدافعون ما عليهم من الحقوق «٦»، أو بمعنى ما يشمل الدّالّين، و الوسائط فى المعاملات، أو المقاولون الذين يخدعون الناس، و لا يوفون بالتزامهم. «٧»  
 و لم أر من أفتى بمضمونها إلّا يحيى بن سعيد الحلّى «٨»، و الكلّيايگانى. «٩»

- (١) التهذيب ٦: ٢٨٠؛ وسائل الشيعة ١٨: ٢٤٤؛ انظر كتر العمّال ٧: ٢٩؛ السنن الكبرى ١٠: ١٤٠؛ مصنّف ابن أبى شيبة ١٠: ٤١.
- (٢) النهاية: ٣٣؛ المهذّب ٢: ٥٥٢؛ تحرير الوسيلة ٢: ٤٠٩؛ ذخيرة الصالحين ٨: ٣٦.
- (٣) بداية الهداية ٢: ٤٤١.
- (٤) المبسوط للسرخسى ١٦: ١٤٥.
- (٥) الفقيه ٣: ٢؛ التهذيب ٦: ٣١٩؛ وسائل الشيعة ١٨: ٢٢١؛ الوافى ١٦: ١٠٧٦.
- (٦) مجمع البحرين ١: ٣٥٨؛ الوافى ٦: ١٠٧٦؛ القضاء للكنى: ٢١٠.
- (٧) ولاية الفقيه ٢: ٤٣٢ و ٤٨٣.
- (٨) الجامع للشرائع: ٥٦٨.
- (٩) مجمع المسائل ٣: ٢٠٩.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٣٧

و من العامّة فقد أفتى به ابن رشد فى خصوص الطيب الذى لم يكن من أهل المعرفة، فقال فيه: «بالضرب، و السجن، و الديّة». «١»

## الثالث: حبس السكارى المتباعين

فقد روى الصدوق بسنده عن الصادق عليه السلام قال: «كان قوم يشربون، فيسكرون، فتباعجوا بسكاكين كانت معهم، فرفعوا إلى أمير المؤمنين، فسجنهم». «٢ ...»  
 و قد عمل القدماء من فقهاءنا بهذا النصّ، و أمّا المتأخرون: فلمخالفته للأصول، و القواعد، لم يعملوا به. «٣»

## الرابع: حبس الأشرار و الفاسدين

وردت بذلك روايات من الفريقين، و أنّ عليا كان يحبس الفسّاق و الفاسدين.  
 ففى الجعفریات عن الصادق عليه السلام: «إنّ عليا عليه السلام كان يخرج الفسّاق إلى الجمعة، و كان يأمر بالتضييق عليهم». «٤»  
 و فى مسند زيد: «إنّ عليا كان يقيد الذّعار بقيود لها أفعال، و يوكل بهم

- (١) بداية المجتهد ٢: ٢٣٢.
- (٢) الفقيه ٤: ٨٧؛ وسائل الشيعة ١٩: ١٧٣؛ الإرشاد: ١٠٦؛ المقنعة: ٧٥٠؛ الجعفریات: ١٢٥؛ التهذيب ١٠: ٢٤٠.
- (٣) روضة المتّقين ١٠: ٣٥١؛ المهذّب البارع ٥: ٢٨٣؛ جواهر الكلام ٤٢: ٩٢؛ شرائع الإسلام ٤: ٢٥٣؛ مسالك الأفهام ١٥: ٣٥٨.

(٤) الجعفریات: ٤٤؛ مستدرک الوسائل ٦: ٢٧.  
 السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٣٨  
 من يحلها لهم فى أوقات الصلاة من أحد الجانبين» (١).  
 و لم نجد فى كلمات فقهاءنا من أفتى فيهم بالحبس، إلّا ما عن الشيخ المفيد، فقد حكم فى أهل الدغارة (الزغارة) حكمه فى  
 المفسدين و المحاربين. (٢)  
 و أمّا العامّة: فعن السرخسى: «الدغارة يحبسون أبدا حتى يموتوا» (٣)، و كذلك عن الماوردى، و بعض المعاصرين منهم، حيث يرى  
 و جوب تأديب الأشرار من ضرب، و حبس، و نفى. (٤)  
 و فيه موارد أخرى، كالحبس فيمن أقيم عليه حدّ القطع حتى يبرأ، و الحبس للاستتابة عن الذنب، و فيها بحث و كلام. (٥)

## الفصل الثامن: الحبس فى الارتداد

### إشارة

و فيه موارد:

### حبس المرأة المرتدة حسبا مؤبدا

و به روايات منها: ما رواه الكليني بسنده، عن الباقرين عليهما السلام فى المرتدة «يستتاب، فإن تاب و إلّا قتل، و المرأة إذا ارتدت عن  
 الإسلام استتبت، فإن تابت و رجعت و إلّا خلدت فى السجن، و ضيق عليها فى حبسها». (٦)

(١) مسند زيد: ٢٦٥؛ موارد السجن: ٢١٧.

(٢) المقنعة: ٨٠٤.

(٣) المبسوط ٩: ٩١.

(٤) الأحكام السلطانية: ٢٢٠؛ غايه المأمول ٣: ٣٣.

(٥) موارد السجن: ٢٢٠.

(٦) الكافي ٧: ٢٥٦؛ التهذيب ١٠: ١٣٧؛ الاستبصار ٤: ٢٥٣.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٣٩

و هذا هو المشهور بين الطائفة (١)، و مجمع عليه إجماعا بقسميه؛ و للنصوص. (٢)

و أمّا العامّة: فهو رأى طائفة منهم، كالثورى، و غيره من أهل الكوفة (٣)، و السمرقندى (٤)، و أبو حنيفة، بل الأحناف. (٥)  
 ثم هنا بحث، هل تحبس المرأة مخلدا، و دائما، و إن رجعت إلى الإسلام و تابت؟ يبدو من ابن إدريس (٦)، و العلامة الحلى (٧)  
 وجود الخلاف فى ذلك، و قد صرح الشهيد الثانى بهذا الخلاف، و أنها تخلد و لم يقبل توبتها و إن تابت، حيث قال: «فيمكن حمل  
 الأخبار الدالة على حبسها دائما من غير تفصيل على الفطرية، بأن يجعل ذلك حدا من غير أن يقبل توبتها، كما لا يقبل توبته». (٨)

(١) انظر الحدود و القصاص و الديات للمجلسي: ٤٨.

(٢) الجواهر ٤١: ٦٠٨؛ مسالك الأفهام ١٥: ٢٦؛ مجمع البرهان ١٣: ٣٣٦؛ رياض المسائل ١٤: ٢٣١؛ الكافي فى الفقه: ٣١؛ شعائر

الإسلام ٢: ٨٣٥؛ تحرير الوسيلة ٢: ٤٤٥؛ مباني تكملة المنهاج ١:

٣٣٢؛ ذخيرة الصالحين ٨: ٢٩؛ وكذلك لو ارتدت المرأة المسلمة بعد الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام لم ترجع إلى دار الكفر، و يجرى عليها حكم المسلمة المرتدة فى دار الإسلام ابتداء من الحبس و الضرب فى أوقات الصلاة حتى تتوب أو تموت. انظر ملحق منهاج الصالحين:

٤٠٣، المسألة: ١٣٦٨.

(٣) سنن الترمذى ٤: ٥٨.

(٤) تحفة الفقهاء ٣: ٣٠٩.

(٥) المغنى ٨: ١٢٣؛ الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٤٢٦.

(٦) السرائر ٣: ٥٣٢.

(٧) تحرير الأحكام ٢: ٢٣٥.

(٨) مسالك الأفهام ١٥: ٢٦؛ انظر: تحرير الأحكام ٢: ٢٣٥؛ جواهر الكلام ٤١: ٦١٢؛ ولاية الفقيه ٢: ٥٢٢.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٤٠

و فيه موردان آخران و هما: حبس المرتد، و حبس من يرى الألوهية فى على بن أبى طالب عليه السلام، و فى كليهما تأمل سنداً و دلالة. «١»

## الفصل التاسع: الحبس فى الفحشاء

### إشارة

و فيه موارد كثيرة:

### الأول: الحبس لإقامة الحدّ

، و به نصوص من الفريقين، بحبس من يراد إجراء الحدّ عليه؛ كالحامل حتى تضع، و المقرّ بالزنا أربعاً، و القاتل إلى حين إجراء القصاص. «٢»

روى الشيخ الطوسى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قضى فى وليدة كانت نصرانية «... و أنا أحبسها حتى تضع ولدها الذى فى بطنها فإذا ولدت قتلتها». «٣»

و فى قصّة ماعز أنه أقرّ عند النبى صلى الله عليه و آله، فأمر به، فحبس. «٤»

طبرى، نجم الدين، السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، در يك جلد، بوستان كتاب، قم - إيران، اول، ه ق السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى؛ ص: ٤٠

و قد أفتى الشيخ المفيد بحبس الحامل إلى أن تضع «٥» كما أفتى ابن حمزة الطوسى بحبس القاتل إلى وقت القصاص. «٦»

أمّا العامة: فعن الشافعى، و السرخسى: «الحبس إلى أن تضع». «٧»

و عن الاصطخرى: «لا تحبس حتى يشهد أربع نسوة بالحمل، فى

(١) موارد السجن: ٢٤٣.

(٢) موارد السجن: ٢٤٧.

(٣) التهذيب ١٠: ١٤٣؛ الاستبصار ٤: ٢٥٥؛ وسائل الشيعة ١٨: ٥٥٠.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ١٠: ٧٢؛ مصنف عبد الرزاق ٧: ٣٢٧؛ كنز العمال ٥: ٤١٠.

(٥) المقنعة: ٧٨٢.

(٦) الوسيلة: ٤٣٩.

(٧) الأم ٦: ١٤٦؛ المبسوط ٩: ٧٣.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٤١

مورد القصاص». «١»

و عن الجزيرى: «إن حبس الحامل إلى أن تضع، مورد الاتفاق». «٢»

هنا تنبيهان:

١. مدّة الحبس فى الحامل، و هى عندنا تسعة أشهر؛ و قيل: عشرة.

و غاية ما قيل عندنا سنة، و هى أقصى مدّة الحمل. «٣»

و أمّا عند السنّة: فقيل: «تحبس إلى سنتين» كما عن السرخسى. «٤»

و على رأى المالكية إن أكثر الحمل خمس سنين، و هذا هو المشهور الذى درج عليه القضاء عندهم. «٥»

و هذا الاختلاف ينشأ من الخلاف فى أقصى مدّة الحمل، فبعضهم لا يرى إمكان بقاء الولد أكثر من سنتين، و بعضهم يرى إمكان

بقائه إلى خمسة سنوات، و يأتى بشواهد:

إنّ الضحاك بن مزاحم ولد، و هو ابن ستّة عشر شهرا، و شعبة بن الحجاج ولد لسنتين «٦»، و مالك بن أنس ولد لثلاث سنين «٧»، و

محمد بن عجلان حمل به أكثر من ثلاث سنين، فلمّا ولد كانت قد نبتت أسنانه، و آل الحجاج من ولد زيد بن الخطاب يقلن: ما

حملت امرأة منا أقلّ من ثلاثين شهرا.

(١) المجموع ١٨: ٤٥٠.

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٣٦٤.

(٣) الروضة البهية ٥: ٤٣٢.

(٤) المبسوط ٩: ٢٧٤.

(٥) الفقه على المذاهب الأربعة ٤: ٥٢٣؛ انظر الاختيار ٣: ١٧٩؛ الإنصاف ٩: ٢٧٤؛ موارد السجن:

٢٥١.

(٦) المعارف: ٥٩٤.

(٧) سير أعلام النبلاء ٨: ١٣٢.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٤٢

و هرم بن حيان، حمل به أربع سنين، و لذلك سمى هرما «١»، و هو رأى سخيّف يرده العقل و العلم، و باطل عندنا و عند بعض العامة.

التنبيه الثانى: هل يحبس (للقصاص) فى إيراد الجرح؟ و قد يستشّف هذا من مالك. «٢»

و لم أر من تعرّض لذلك منّا، و لا من العامّة غيره. «٣»

### الثانى: الحبس للفصل بين الحدّين

و به رواية عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه حبس النجاشى بعد أن ضربه ثمانين جلدة (حدّ الشرب) ثمّ ضربه عشرين سوطا. «٤»  
و لم يتعرّض لهذا أحد من فقهاءنا إلّا ما يتراءى من الشيخ الطوسى. «٥»  
و أمّا العامّة: فعن أبى يوسف: يحبس حتّى يخفّ الضرب «٦»، و كذلك عن السرخسى، و الكاسانى. «٧»

### الثالث: الحبس لمنع عن الزنا

، و قد أشرنا إليه فى الحبس، لمنع عن المحرمات. «٨»

### الرابع: الحبس فى الزانى بأخته

، و ذلك بعد أن ضرب بالسيف - حدّا - و لكنّه لم يمت، فيحبس حتى يموت، و به رواية أوردها الكلينى عمّن ذكره

(١) المعارف: ٥٩٤.

(٢) المدوّنة الكبرى ٦: ٤٣٢؛ الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٨١.

(٣) موارد السجن: ٢٥٢.

(٤) الكافى ٧: ٢١٦؛ وسائل الشيعة ١٨: ٤٧٤؛ الفقيه ٤: ٤٠.

(٥) المبسوط ٥: ١٩٦.

(٦) الخراج: ١٦٦.

(٧) المبسوط ٢٤: ٣٢؛ بدائع الصنائع ٧: ٦٣.

(٨) موارد السجن: ٢٥٥.

السجن و النفي فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٤٣

عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل وقع على أخته؟ قال: يضرب ضربة بالسيف. قلت: فإنّه يخلص؟ قال: يحبس أبدا حتى يموت. «١» و لكنّها ضعيفة فى بعض طرقها، و لم نر قائلًا بمضمونها، بل المقطوع فى كلامهم القتل. «٢»  
نعم، يظهر من يحيى بن سعيد «٣»، و الحرّ العاملى «٤» القول بمضمونها، فالرواية قاصرة عن المعارضه، - فتأمل - بل شاذة. «٥»

### الخامس: حبس الزانية، حدّا و عقوبة للجريمة

، و هذا هو ما كان فى بداية الإسلام «٦»، ثمّ نسخ بآية الرجم «٧»، و عن البعض: لا نسخ فى الآية، بل هذا الحكم شرّع للحفاظ عن الوقوع فى الفاحشة مرّة أخرى. «٨»

و هذا ما يتراءى عن بعض العامّة أيضا «٩» و لكنّ الأكثرون منّا على نسخ هذا الحكم بآية الجلد. «١٠»

و عن العامّة: أيضا أنّه منسوخ بإجماع الأمة. «١١»

**السادس: حبس الزانى غير المحصن**

، و به روايه عن مسند زيد، قال

- (١) الكافي ٧: ١٩٠؛ وسائل الشيعة ١٨: ٣٨٥؛ التهذيب ١٠: ٢٣؛ الاستبصار ٤: ٢٠٨.
  - (٢) مرآة العقول ٢٣: ٢٨٩؛ موارد السجن: ٢٥٧.
  - (٣) الجامع للشرائع: ٥٤٩.
  - (٤) بداية الهداية ٢: ٤٥٩.
  - (٥) جواهر الكلام ٤١: ٣١١- تقرير أبحاث الكلبيكاني بقلم السيد على الميلاني؛ ذخيرة الصالحين للطبسي ٨: ٣٩. (مخطوط)
  - (٦) وسائل الشيعة ١٨: ٣٥١.
  - (٧) تفسير القمي ١: ١٣٣.
  - (٨) البيان: ٢٣١؛ موارد السجن: ٢٦٥.
  - (٩) التفسير الكبير ٩: ٢٣٢؛ روائع البيان ٢: ٢٠.
  - (١٠) فقه القرآن ٢: ٣٦٧؛ تحرير الأحكام ٢: ٢٢٢؛ مسالك الأفهام ١٤: ٣٢٥.
  - (١١) المحلى ١١: ١٣٣؛ السنن الكبرى ٨: ٢١٠.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٤٤
- رسول الله صلى الله عليه وآله: «الثيب بالثيب، جلد مائة و الرجم. و البكر بالبكر جلد مائة و الحبس سنة». «١»  
 و لم يقل به أحد من فقهاءنا، و لا من العامة، إلا ما عن مالك: «أنه يسجن فى الموضع الذى ينفى إليه». «٢» و يراه ابن الجلباب «٣» و  
 نسبه الشوكاني إلى بعض آخرين أيضا. «٤»

**السابع: حبس الممسك على الزنا**

، و لم يرد به رواية و نص، و لا قاله أحد إلا الشافعى «٥»، و لا ننكر أن عليه التعزير؛ لإعانتته على المحرم. «٦»

**الثامن: حبس القواد: و هو الدلال على الفحشاء**

، و به رواية ضعيفة السند، حيث فيها النفى بالحبس سنة «٧»، و لم أر من أفتى بالحبس فيه من فقهاءنا، و لا من تعرّض لهذه المسألة فى كتابه من العامة، إلا ما يترأى من فتاوى بعض النواصب المنتحلين للإسلام، فقال فيه بالحبس. «٨»

**التاسع: الحبس فى اللواط**

، كما يراه أبو حنيفة، من الحبس المؤبد «٩»، بل هو رأى الأحناف «١٠» و هو رأى باطل عندنا. و حدّه القتل نصًا و فتوى. «١١»

(١) مسند زيد: ٢٩٨.

(٢) المدونة الكبرى ٦: ٢٣٧.



- (٣) التفریح ٢: ٢٢٢.
- (٤) نيل الأوطار ٧: ٩٠؛ انظر موارد السجن: ٢٦٩.
- (٥) الأم ٧: ٣٣١.
- (٦) موارد السجن: ٢٧٠.
- (٧) فقه الرضا عليه السلام: ٣١؛ مستدرک الوسائل ١٨: ٨٧؛ البحار ٧٩: ١١٦.
- (٨) الفتاوى الكبرى ٤: ٢٩٩.
- (٩) معالم القربة: ٢٨١؛ المحلى ١١: ٣٨٥.
- (١٠) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ١٤١.
- (١١) المقنع: ١٤٤؛ المقنعة: ٧٨٥؛ النهاية ٤: ٧٠٨؛ المبسوط للطوسى ٨: ٧؛ المهذب ٢: ٥٣٠- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٤٥

### العاشر: وطء الشريك للجارية المشتركة

، و عندنا أن عليه التعزير، كما صرح بذلك الشيخ المفيد «١»، و أما عن بعض الخوارج فيه الحبس. «٢»

### الفصل العاشر: الحبس فى المسكرات

#### إشارة

وفيه موارد:

### الأول: الحبس فى الشارب نهار الصيام

، و به رواية عن أبى مریم، قال: أتى بالنجاشى الشاعر، قد شرب الخمر فى شهر رمضان، فضربه أمير المؤمنين عليه السلام ثمانين ثم حبسه ليلة. «٣» و قد أوردناه فى الحبس للفصل بين الحدّين.

### الثانى: حبس ساقى الخمر

و قد أشار إليه الشافعى «٤»، و هو داخل تحت الحبس على ارتكاب المحرّمات. و قد مرّ سابقا و مبنّى على شمول التعزير للحبس.

### الثالث: حبس السكران حتى يفيق

، و لم نجد به نصّا و لا فتوى، بل لا وجه لتأخير الحدّ، إلّا على قول فقهاء أهل المدينة من أنّه لا يجلد السكران حتى يصحو. «٥»

– جواهر الكلام ٤١: ٣٨١؛ قال يحيى بن سعيد: «و اللواط بالذكران بالإيقاب يوجب الرجم؛ أو الإحراق بالنار؛ أو يلقي من عال؛ أو يلقي عليه جدار؛ أو يضرب عنقه؛ و له إحراقه بالنار؛ إن لم يحرقه حيا.» الجامع للشرائع: ٥٥٥.

(١) المقنعة: ٧٨٥.

(٢) المصنّف: ٢٢٩.

(٣) الكافى ٧: ٢١٦.

(٤) الأمّ ٧: ٣٣١.

(٥) السنن الكبرى ٨: ٣١٨.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٤٦

و بالجملة فهو رأى عبد الله بن مسعود فى السكران: رفع إلى السجن، فلما كان الغد جىء به «١»، و لكنّها ضعيفه عندهم أيضا. «٢»

**الرابع: حبس المكثّر للخمر**

، كما فعلوه بأبى محجن الصحابى -الذى كان لا يزال يجلد فى الخمر-، فلما أكثر عليهم سجنوه، و أوثقوه «٣»، و عندنا يقتلون فى الثالثة أو الرابعة بعد إقامة الحدّ مرّتين، فلا يصل الدور إلى الحبس. «٤»

**الفصل الحادى عشر: الحبس فى مسائل الزوجية****إشارة**

و فيه موارد:

**الأول: حبس المؤلى زوجته، الممتنع عن الفىء، و الرجوع، أو الطلاق**

، و الروايات منّا بلغت حدّ الاستفاضة:

روى الكلينى بسنده عن أبى عبد الله عليه السّلام، قال فى المؤلى إذا أبى أن يطلق، قال: كان أمير المؤمنين عليه السّلام يجعل له حظيرة من قصب و يحبسها فيها، و يمنعها من الطعام، و الشراب حتى يطلق «٥»، و عندنا: إن امتنع من الأمرين حبس، و ضيق عليه حتى يفىء، أو يطلق «٦»، و هو ممّا لا خلاف فيه عند علمائنا. «٧»

(١) مصنّف عبد الرزاق ٧: ٣٧٠؛ كنز العمال ٥: ٤٠١.

(٢) السنن الكبرى ٨: ٣١٨.

(٣) مصنّف عبد الرزاق ٩: ٢٤٣؛ أسد الغابة ٩: ٢٤٠؛ رجال مقارن: ٧٢.

(٤) الروضة البهية ٩: ٢٠٥.

(٥) الكافى ٦: ١٣٣؛ وسائل الشيعه ١٥: ٥٤٥؛ التهذيب ٨: ٦.

(٦) شرائع الإسلام ٣: ٨٦؛ وسيلة النجاة: ٣٩٠.

(٧) جواهر الكلام ٣٣: ٣١٥؛ المقنع: ٣٥١؛ المبسوط ٤: ١٣٣؛ الخلاف ٤: ٥١٥؛ النهاية: ٥٢٩؛ الكافى فى الفقه: ٣٠٢؛ المراسم: ١٥٩؛

المهذب ٢: ٣٠٢؛ فقه القرآن ٢: ٣٠٢؛ غنية النزوع: ٣٦٥؛ المختصر النافع: ٢٠٧.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٤٧

أمّا العامّة: فيهم من يقول بالحبس، كالشافعى «١»، و مالك، و أحمد، و إسحاق، و أبى ثور، و أبى عبيد «٢». و هو قول أهل الظاهر من السنّة «٣»، و الزيدية «٤».

### الثانى: حبس المظاهر الممتنع عن الفىء أو الطلاق

. و به رواية أوردها الطوسى بسنده عن أبى بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ظاهر من امرأته؟ قال: «إن أتاها فعليه عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا، و إلّا ترك ثلاثة أشهر، فإن فاء و إلّا أوقف حتى يسأل: أ لك حاجة فى امرأتك أو تطلقها». «٥»

و قد أفتى جمع من فقهاءنا فيه بالحبس، و أنه إن خرجت ثلاثة أشهر و لم يختار أحدهما حبسه الحاكم، و ضيق عليه فى مطعمه و مشربه حتى يتخير أحدهما. «٦»

و من العامّة: فهو رأى الحنفية فى أنه يجب على القاضى إلزامه بالتكفير بالحبس أولا، فإن لم يفعل يضربه إلى أن يكفر أو يطلق «٧» و هو رأى الزيدية أيضا. «٨»

### الثالث: حبس الممتنع عن تعيين زوجته أو زوجته

. و هو فيما لو أسلم

(١) الأمّ ٨: ٢٠٠.

(٢) سنن الترمذى ٣: ٥٠٥؛ اختلاف العلماء للمروزي: ١٨٣.

(٣) بداية المجتهد ٢: ١٠٢.

(٤) عيون الأزهار: ٣٤.

(٥) التهذيب ٨: ٢٤؛ مصنف عبد الرزاق ٦: ٤٣٩.

(٦) قواعد الأحكام ٢: ١٨٦؛ كنز العرفان ٢: ٢٩٠؛ رياض المسائل ١٢: ٤٠١؛ كشف اللثام ١: ١٥٩؛ الفقه للمجلسى الأول: ١٦٠؛ جواهر

الكلام ٣٣: ١٦٤؛ وسيلة النجاة: ٣٨٩؛ تحرير الوسيلة ٢: ٣١٨؛ منهاج الصالحين ٢: ٣٤٦.

(٧) الفقه على المذاهب الأربعة ٤: ٥٠٥.

(٨) عيون الأزهار: ٢٣١.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٤٨

المشرك على أكثر من أربع نسوة و لم يختار منهنّ، و لم يترك الباقي، فبالنظر إلى عدم جواز نكاح أكثر من أربعة- نكاحا دائما- يجبره الحاكم على اختيار أربعة و ترك الباقي، فإن امتنع يحبسه إلى أن يختار منهنّ، و هو فتوى الطوسى «١»، و العلامة الحلى «٢»، و هو رأى الشهيد الأول أيضا «٣» و أمّا العامّة: يرى القرافى المالكى فيه الحبس. «٤»

و الأصل فيه قصّة غيلان بن سلمة؛ فإنه أسلم بعد فتح الطائف، و كان تحته عشرة نسوة فى الجاهلية، فأمره رسول الله صلى الله عليه و آله أن يتخير منهنّ أربعة. «٥»

### الرابع: الحبس فى امتناع أحد الزوجين من الطلاق

، و هذا من متفردات العلامة الحلّى، حيث إنّه احتمال الحبس فيما لو عقد كلّ من الوليين على امرأة لزوج، فاشتبه السابق منهما- العقدان- و امتنع كلّ من الزوجين عن الطلاق، فقال: «احتمل حبسهما عليه، و فسخ الحاكم، أو المرأة». «٦»  
 و قد تعرّض ولده فخر المحقّقين لهذه المسألة، مع بيان وجوه للاحتتمالات «٧»، و يحتمل أن يكون الوجه فى الحبس فيه أنّه حقّ الآدمى، و قد امتنعا من أدائه، فيحبس عليه.

### الخامس: حبس الزوج و الولي؛ ترك النفقة

. و فيه روايات من الفريقين؛ ففي الجعفریات: إنّ امرأة استعدت عليّتا على زوجها، فأمر عليّ عليه السّلام بحبسه،

(١) المبسوط ٤: ٢٣١-٢٢٠.

(٢) تذكرة الفقهاء ٢: ٦٥٦؛ الطبعة الحجرية؛ قواعد الأحكام ٢: ٢١؛ تحرير الأحكام ٢: ١٩.

(٣) القواعد و الفوائد ٢: ١٩٣؛ نضد القواعد الفقهية: ٤٩٩.

(٤) الفروق ٤: ٨٠.

(٥) أسد الغابة ٤: ١٧٢؛ أقضية رسول الله صلى الله عليه و آله: ١٩١.

(٦) قواعد الأحكام ٢: ٨.

(٧) إيضاح الفوائد ٣: ٣٨.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٤٩

و ذلك أنّ الزوج لا ينفق عليها، إضرارا بها، فقال الزوج: احبسها معي، فقال عليّ عليه السّلام: «ذلك لك، انطلقى، معه». «١»

و قد أفتى بذلك جمع من فقهاءنا، كالطوسى، فيما لو كان موسرا. «٢»

و المحقّق الحلّى «٣»، و العلامة الحلّى «٤» و المحدث البحرانى «٥» و المحقّق النجفى، حيث قال: «فان امتنع حبسه، إذا فرض توقّف

حصولها عليه؛ لخفاء ماله مثلا». «٦»

و أمّا العامّة: فعن الحنفية: الحبس حتّى ينفق «٧»، و السرخسى «٨»، و الموصلى «٩»، و البيهوتى «١٠» و من الزيدية، أحمد بن يحيى، «و

لكن حبسه للتكسّب». «١١»

### السادس: فيما لو قذف الزوج زوجته، فلم يلاعن

. فعن أبى حنيفة و أتباعه: «يحبس الزوج لو امتنع عن اللعان، و كذلك الزوجة، لو نكلت، مفسّرا آية العذاب فى قول: وَيَدْرَأُ عَنْهَا

العذاب». «١٢» و لا حبس فيه- عندنا؛

(١) الجعفریات: ١٠٨؛ مستدرک الوسائل ١٣: ٤٣٢.

(٢) المبسوط ٦: ٢٢؛ النهاية: ٣٦٠؛ الخلاف ٥: ١٢٩.

(٣) شرائع الإسلام ٢: ٣٥٣.

(٤) تحرير الأحكام ٣: ٤٩؛ قواعد الأحكام ٢: ٢٥٦.

(٥) الحدائق الناضرة ٢٥: ١٣٨.

(٦) جواهر الكلام ٣١: ٣٨٨.

(٧) الفقه على المذاهب الأربعة ٤: ٥٨٦.

(٨) المبسوط ٢٠: ٩٠.

(٩) الاختيار ٢: ٩٠.

(١٠) شرح منتهى الإرادات ٣: ٢٥٣.

(١١) عيون الأزهار: ٤٩٩.

(١٢) الأم ٧: ١٥٧؛ المحلّى ٩: ٣٧٥؛ الاختيار ٣: ٢٥٣؛ الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ١٠٩؛ والآية فى سورة النور (٢٤): ٧.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٥٠.

إذ أنّ الزوج لو قذف زوجته فلم يلاعن، فقد ثبت عليه الحدّ، وإن لاعن و نكلت الزوجة عن ذلك، فقد ثبت عليها حدّ القذف. «١»

### السابع: حبس الزوج فى بعض موارد الطلاق

. و ذلك فيما لو ادّعت الزوجة الطلاق، أو شهد الشاهدان أو شاهد واحد، على ذلك. فىرى الشهيد الثانى فى بعض صور الحبس، إن رآه الحاكم صلاحاً. «٢» و يتراءى من كلمات الشيخ الطوسى «٣»، و هو صريح كلمات بعض العامّة «٤»، و هو راجع إلى الحبس فى حقوق الناس، كما يبدو ذلك من كلام الشهيد الثانى فى المسالك.

### الثامن: حبس من يؤذى زوجته

. و لا بأس به؛ لأنه من حقوق الناس، و مبنى على إطلاق ولاية الحاكم «٥»، و لكن لم أر من أفتى به صريحاً من الفريقين، سوى بعض المنتحلين للإسلام. «٦»

### الفصل الثانى عشر: حبس أعداء الدولة

#### إشارة

و فيه موارد:

#### الأول: حبس الجاسوس المسلم

، و هو رأى أبى حنيفة، و الأوزاعى، و أبى يوسف. «٧»

(١) شرائع الإسلام ٣: ١٠٠؛ جواهر الكلام ٣٤: ٦٧؛ النهاية: ٥٢١.

(٢) مسالك الأفهام ١٤: ٣٢٠.

(٣) المبسوط ٨: ٢٥٤.

(٤) المدونة الكبرى ٥: ١٣٦ و ٣: ٤٧؛ المحلّى ٩: ٣٧٤؛ التفرع ٢: ١٠٦.

(٥) موارد السجن: ٣١٧.

(٦) المصنّف للكندى: ١٥.

(٧) الخراج: ١٩٠؛ معالم السنن ٢: ٢٧٤؛ عمدة القارى ١٤: ٢٥٦.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٥١

و أمّا عندنا: فالأمر مختلف فيه باختلاف الموارد، فيعزّر و يحرم من الغنيمه إن كان مسلما، و هو قول الشيخ الطوسى «١» و العلامه

الحلى «٢»، و ابن البرّاج «٣» بل لغير الإمام تعزيره، كما عن القمى. «٤»

و قد يفصل بين المسلم و الذمى و الحربى. «٥»

### الثانى: حبس البغاه

. و به روايه أوردتها النورى عن شرح الأخبار، عن موسى بن طلحه بن عبيد الله، و كان فيمن أسر يوم الجمل، و حبس مع من حبس

من الأسارى بالبصره، فقال: كنت فى سجن على بالبصره «... ٦»

و البغاه: هم الخارجون على كلّ إمام عادل. «٧»

و قال الطوسى فيه بالحبس، و أنّه يترك فى الحبس إلى انقضاء الحرب. «٨»

و قاله العلامه الحلى أيضا «٩»، و الشهيد الأوّل «١٠»، و قد تأمل فيه المحقق النجفى «١١»، و هو قول العامه أيضا، كما عن أبى يوسف

«١٢»، و الفيروزآبادى «١٣»،

(١) المبسوط ٢: ١٥.

(٢) قواعد الأحكام ١: ١١١.

(٣) جواهر الفقه: ١٥١.

(٤) جامع الشتات ١: ٩٠.

(٥) موارد السجن: ٣٢٤.

(٦) مستدرک الوسائل ١١: ٥٧؛ جامع أحاديث الشيعة ١٣: ١٠٥؛ شرح الأخبار ١: ٣٩٨.

(٧) النهاية: ٢٩٦.

(٨) المبسوط ٧: ٢٧١؛ الخلاف ٥: ٣٤٠.

(٩) تحرير الأحكام ١: ١٥٦.

(١٠) الدروس ١: ٤٢.

(١١) جواهر الكلام ٢١: ٣٤٢.

(١٢) الخراج: ٢١٤.

(١٣) التنبيه: ٢٢٩.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٥٢

و الفراء «١»، و به قال بعض الزيدية أيضا. «٢»

### الثالث: حبس الأسرى

. و به روايات من الفريقين، في أنّ النبي صَلَّى الله عليه و آله و أمير المؤمنين عليه السلام كانا يحبسان الأسرى؛ فعن المفيد: لما جرى بالأسرى من بنى قريظة إلى المدينة، حبسوا في دار من دور بنى النجار. (٣)  
 و عن ابن هشام: «فجعلت بنت حاتم في حظيرة باب المسجد، كانت السبايا يحبسن فيها». (٤) و به نصوص كثيرة من الفريقين، و لكن لم أجد له إشارة في الكتب الفقهية.

#### الرابع: حبس الكافر، و الباغي مقابل أسر المسلمين

. تفيد بعض النصوص أنّ النبي صَلَّى الله عليه و آله حبس بعض الكفار في مقابل حبسهم لبعض المسلمين المحتجزين عندهم. فعن عمران بن حصين: كانت بنو عامر أسروا رجلين من أصحاب النبي صَلَّى الله عليه و آله، فأسر النبي صَلَّى الله عليه و آله رجلا من ثقيف... فمّر به النبي صَلَّى الله عليه و آله و هو موثق، فقال: يا محمد، على ما أحبس؟ فقال: «بجريمة حلفائك من بنى عامر». (٥)  
 و قد أفتى فقهاؤنا بهذا المعنى؛ فعن الحلّي: «جاز لأهل العدل حبس من معهم توصّلا إلى تخلص أسراهم». (٦) و به قال بعض العامة، كابن قدامة (٧)،

(١) الأحكام السلطانية ص ٦٢ و ٥٥؛ المغنى ٨: ١١١.

(٢) عيون الأزهار: ٥٢١؛ الإنصاف ١٠: ٣١٥؛ شرح منتهى الإرادات ٣: ٣٨٣؛ الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٤٢١.

(٣) الإرشاد: ٥٨؛ مناقب ابن شهر آشوب ١: ٢٠٠.

(٤) السيرة النبوية ٤: ٢٢٥.

(٥) مصنف عبد الرزاق ٥: ٢٠٦؛ تأريخ المدينة ١: ٤٤٠؛ المعجم الكبير ١٨: ٢٩٠.

(٦) تذكرة الفقهاء ٩: ٤٢٤؛ تحرير الأحكام ١: ١٥٦.

(٧) المغنى ٨: ١١٥.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٥٣

و أشار إليه بعض آخر منهم. (١)

#### الخامس: حبس غير البالغ من المشركين

. لو ادعى أنّه غير بالغ كى يتخلّص من القتل.  
 و هذا ما احتمله العلامة الحلّي، حيث قال: «لو ادعى الصبيّ المشرك أنّه استنبت الشعر بالعلاج، حلف و إلّا قتل، و يحتمل أن يحبس حتى يبلغ، ثم يحلف فإن نكل قتل» (٢) و استوجهه السيّد العاملي (٣)، و لكن خالف في ذلك بعض آخر من فقهاءنا، و أشاروا إلى حلول أخرى. (٤)

#### السادس: حبس الممتنع عن دفع الجزية (من أهل الكتاب)

، و هو رأى عامي، و عن أبي يوسف فقط. (٥)

و أمّا عندنا: أنّ عدم دفعهم الجزية يخرجهم من عهد الذمة إلى المحاربين، خصوصا فيما اشترط الجزية في العقد، و حينئذ لا خلاف في خروجهم عن الذمة (٦)، فلا مورد للحبس فيه.

**السابع: حبس المستأمن إذا أراد الالتحاق بدار الحرب**

، و هو ما أفتى به ابن البراج الطرابلسى بقوله: «و لم يكن له الرجوع إلى دار الحرب، فان أراد ذلك أو همّ به، لم يكن بحبسه بأس». (٧)

- 
- (١) الإنصاف ١٠: ٣١٥؛ شرح ابن عابدين ٣: ٣١١.  
 (٢) قواعد الأحكام ٢: ٢١١؛ إيضاح الفوائد ٤: ٣٩.  
 (٣) مفتاح الكرامة ١٠: ١٠٦.  
 (٤) المبسوط ٨: ٢١٣؛ شرائع الإسلام ٤: ٩١؛ الدروس ٢: ٣٣؛ القضاء: ٩٣.  
 (٥) الخراج: ١٢٣؛ المجموع ١٩: ٤٠٢.  
 (٦) جواهر الكلام ٢١: ٢٦٧.  
 (٧) المهذب ١: ٣٠٨.  
 السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٥٤

**الثامن: حبس من أراد الخروج على الإمام**

. و الأصل فيه ما أورده الطبرى عن على عليه السلام «ما يحلّ لنا دمه و لكننا نحبسه» (١) و ما أورده السرخسى عن على عليه السلام: «ما لم يعزموا على الخروج، فالإمام لا يتعرّض لهم، فإذا بلغه عزمهم على الخروج، فحينئذ ينبغى له أن يأخذهم، فيحبسهم، قبل أن يتفاقم الأمر لعزمهم على المعصية، و تهيج الفتنة» (٢)، و لعله من باب الحبس للردع عن المعصية. (٣)

**التاسع: حبس المحارب، فيما لو لم يقتل و لم يأخذ مالا**

. و هو المتبادر من الشيخ الطوسى (٤)، و الحلبي (٥)، و السيد بن زهرة (٦)، و يحيى بن سعيد (٧)، و علاء الدين الحلبي (٨)، و ادعى فى الجواهر (٩)، أن القول بالحبس قول للعامة (١٠)، نعم، هو قول مالك، و عمر بن عبد العزيز (١١)، و أبى حنيفة (١٢)، و أبى يعلى الموصلى (١٣)، و القرافى. (١٤)

- 
- (١) تاريخ الأمم و الملوك ٦: ٣٨٤.  
 (٢) المبسوط ١٠: ١٢٥.  
 (٣) موارد السجن: ٣٥٣.  
 (٤) المبسوط ٨: ١٤٧.  
 (٥) الكافي فى الفقه: ٢٥٢.  
 (٦) غنية النزوع: ٢٠١.  
 (٧) الجامع للشرائع: ٢٤٢.  
 (٨) إشارة السبق: ١٤٢.



(٩) جواهر الكلام ٤١: ٥٩٣.

(١٠) المدونة الكبرى ٦: ٢٣٧.

(١١) مصنف عبد الرزاق ١٠: ١١٨.

(١٢) تحفة الفقهاء ٣: ١٥.

(١٣) الأحكام السلطانية: ٥٨.

(١٤) الفروق ٤: ١٧١.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٥٥

**العاشر: حبس العجزة، و النساء، و الأطفال من البغاة**

. و هو أحد قولى الشيخ الطوسى، حيث يقول: «و ذلك لكسر قلوبهم، و فلّ جمعهم» «١»، و خالفه هو فى كتابه الآخر «٢»، و لم أجد من وافقه من الطائفة. «٣»

أمّا العامّة: فنسب هذا القول إلى الحنفية، و المالكية، كما عن الفيروز آبادى «٤»، و ابن قدامة «٥»، و الجزيرى. «٦»

**الحادى عشر: حبس الطليح و الردء**

، و تفرد به - على ما نعلم - العلامة الحلّى، حيث قال: «إنّما يعزّر و يحبس، و لا يكون محاربا». «٧»

**الثانى عشر: الحبس للنزول على حكم الإمام**

. و الأصل فى ذلك ما رواه الطبرانى عن الكلبى، و محمد بن إسحاق: «أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله حبس بنى قريظة حتى نزلوا فى حكم سعد». «٨»

**الثالث عشر: حبس من يؤذى النبى صلّى الله عليه و آله و يسترق السمع ليفشى الأسرار**

. روى فى الحكم بن أبى العاص، حيث قرع بسمعه الباب؛ ليسترق بسمعه ما يسار النبى صلّى الله عليه و آله عليّا. فقال صلّى الله عليه و آله: «قرع الخيىث بسمعه الباب، انطلق - يا أبا الحسن - ففده، كما تقاد الشاة إلى حالها، فإذا بعلى قد جاء بالحكم آخذًا بأذنه، و لهازمه

(١) المبسوط ٧: ٢٧١.

(٢) الخلاف ٥: ٣٤١.

(٣) تذكرة الفقهاء ٩: ٤٢٣؛ مختلف الشيعة ٤: ٤٥٤؛ الدروس ٢: ٤٢.

(٤) التنبيه: ٢٢٩.

(٥) المغنى ٨: ١١٥.

(٦) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٤٢٢.

(٧) تحرير الأحكام ٢: ٢٣٣؛ موارد السجن: ٣٥٧.

(٨) المعجم الكبير ٦: ٧؛ بحار الأنوار ٢٠: ٢٦٢؛ المبسوط للسرخسى ٢٠: ٨٩٦.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٥٦

جميعا حتى وقف بين يدي النبي صلى الله عليه و آله، فلعه نبي الله ثلاثا، فقال لعلى: احبسه ناحية». (١)

### الفصل الثالث عشر: حبس العمال و الموظفين

#### إشارة

و فيه ثلاثة موارد:

#### الأول: حبس العامل الخائن

. و قد وردت روايات، و نصوص تاريخية عن حبس على عليه السلام للعامل الخائن، و المختلس من بيت المال، و عقوبته، زائدا على الحبس.

فعن على عليه السلام فى رسالته إلى رفاعه- قاضى الأهواز-، حينما استدرك على ابن هرمه- و إلى سوق الأهواز- خيانه: «إذا قرأت كتابى، فنجح ابن هرمه عن السوق، و أوقفه للناس، و أسجنه، و ناد عليه، و اكتب إلى أهل عملك، تعلمهم رأى فيه، و لا تأخذك فيه غفلة، و لا تفريط، فتهلك عند الله، و أعزلك أخبث عزلته، و أعيدك بالله من ذلك، فإذا كان يوم الجمعة فأخرجه من السجن، و اضربه خمسة و ثلاثين سوطا، و طف به إلى الأسواق، فمن أتى عليه بشاهد فحلفه مع شاهده، و ادفع إليه من مكسبه ما شهد به، و مر به إلى السجن مهانا مقبوحا، منبوحا». (٢)

و قد تتأيد هذه بما دلّت على حبس الغاصب، و المديون الذى لم يثبت إعساره، و الملتوى عن أداء الدين، فلعلّ الحبس من هذه الجهات، أو جهات أخرى لا نعلمها. (٣)

(١) مجمع الزوائد ٥: ٢٤٣.

(٢) دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢؛ مستدرک الوسائل ١٧: ٤٠٢؛ نهج السعادة ٤: ٣٤.

(٣) موارد السجن: ٣٦٧.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٥٧

#### الثانى: حبس ملقّن العامل الخائن

. و لعلّ الأصل فيه ما ورد ذيل كتاب على إلى رفاعه- قاضى الأهواز- فى خيانه ابن هرمه: «و لا تدع أحدا يدخل إليه- أى إلى ابن هرمه- ممن يلقنه اللدد، و يرجيه الخلوص- خلاص خ ل- فإن صحّ عندك أنّ أحدا لقّنه ما يضرّ به مسلما، فاضربه بالدرّة، فاحبسه حتى يتوب» و فى سنده كلام. (١)

#### الثالث: حبس الأمير المداهن

. و الأصل فيه ما أورده البلاذرى من قول على عليه السلام لمسيّب، و تأنيبه حيث قال له: «نا بيت قومك، و داهنت و ضيّعت!!».

فاعتذر إليه، و كلمه وجوه أهل الكوفة بالرضا عنه، فلم يجبههم، و ربطه إلى سارية من سوارى المسجد، و يقال: إنّه حبسه. «٢»

## الفصل الرابع عشر: الحبس فى الحقوق المالية

### إشارة

و فيه موارد كثيرة منها:

### الأول: حبس الممتنع عن أداء دينه

### إشارة

، قد وردت روايات من الفريقين بحبس الملتوى: منها: ما رواه الكليني بسنده عن الصادق عليه السلام، قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يحبس الرجل إذا التوى على غرمائه، ثم يأمر فيقسم ماله بينهم بالحصص، فإن أبى باعه، فيقسم ماله. «٣» و القول بالحبس فيه هو رأى فقهاءنا قديما و حديثا. فعن المفيد: «لزمه

(١) دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢.  
 (٢) أنساب الأشراف ٣: ١١٣٦؛ نهج السعادة ٢: ٥٧٧.  
 (٣) الكافي ٥: ١٠٢؛ التهذيب ٦: ١٩١؛ النهاية: ٣٥٢.  
 السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٥٨  
 الحق و الخروج منه إلى خصمه، فإن لم يخرج إليه منه، كان له حبسه «١»، و مثله عن الطوسى «٢»، و أبى الصلاح الحلبي «٣»، و لكنّه يشترط فى ذلك التماس صاحب الحق، كما صرح بذلك ابن حمزة و غيره. «٤»  
 و قد أشار إلى هذا الأمر من فقهاءنا المعاصرين: الإمام الخميني «٥»، و السيد الخوئي «٦»، و الطبسى «٧»، و السبزواري «٨». و من العامة: هو رأى مالك «٩»، و أبو حنيفة. «١٠».  
 ثمّ يبقى الكلام فى فروع المسألة:

### الفرع الأول: مدّة الحبس

؛ فقيل: شهر؛ و قيل: شهران؛ و قيل: ثلاثة؛ و بعضهم بأربعة؛ و بعضهم إلى سنه، أو يفوّض إلى رأى القاضى «١١»، أو الحبس إلى أن يبيع ماله «١٢»، أو إلى أربعين يوما «١٣»، أو ليس له حدّ محدود. «١٤».

(١) المقنعة: ٧٣٣.

(٢) المبسوط ٤: ٢٣٢؛ النهاية: ٣٤٨.

(٣) الكافي فى الفقه: ٤٤٨.

- (٤) الوسيلة: ٢١٣.
- (٥) تحرير الوسيلة ٢: ٣٧٥.
- (٦) مبانى تكملة المنهاج ١: ٢٤.
- (٧) ذخيرة الصالحين ٥: ١٣١.
- (٨) مهذب الأحكام ٢٧: ٨٦.
- (٩) المدونة الكبرى ٥: ٢٠٥.
- (١٠) المجموع ١٣: ٢٧٩؛ المبسوط ٢٤: ١٦٤؛ المغنى ٤: ٥٢٩؛ فتح العزيز ١٠: ١٩٦.
- (١١) الاختيار؛ الهامش ٢: ٩٠.
- (١٢) المصنّف: ١٨٧.
- (١٣) ميزان الاعتدال ٤: ٤٨٢.
- (١٤) التفرّيع ٢: ٢٤٧.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٥٩

### الفرع الثانى: المماطل الموسر

هل يتعين عليه الحبس أم يتخير الحاكم بينه و بين بيع ماله؟ ذهب المحقق إلى الثانى، و أمّا الأول فهو رأى جمع من فقهاءنا، كالنجفى و النراقى. (١)

### الفرع الثالث: هل يحبس الوالد فى دين ولده؟

فعن العلامة الحلّى فى أحد قوليّه: «لا يحبس». (٢) و فى رأيه الآخر: «يحبس» (٣) و لليزدى كلام. (٤) و من العامة: يرى مالک أيضا عدم حبس الوالد. (٥)

### الفرع الرابع: هل يحبس العاقلة إذا امتنعوا عن أداء الدية؟

قال به بعض العامة (٦)، و لعلّه لشمول الإطلاقات، و لأنّهم تركوا الواجب. (٧)

### الفرع الخامس: هل يحبس المديون للدولة؟

قد يقال بالحبس؛ لشمول إطلاقات الأدلّة، و قد يقال بالعدم، و قد تعرّض بعض العامة لهذا الفرع، و قال فيه بالحبس فيما لو مظل فى أداء الخراج. (٨)

### الفرع السادس: هل يختصّ الحبس فى الملتوى المسلم

، أم يعمّ الذمى و الحربى، و المستأمن، و العبيد، و النساء، و الصبى عند بعض العامة؟ «٩»

(١) مستند الشيعة ١٧: ١٨١.

(٢) تذكرة الفقهاء ٢: ٥٩.

(٣) قواعد الأحكام ١: ١٧٦.

(٤) العروة الوثقى ٣: ٥٦؛ موارد السجن: ٣٩١.

(٥) المدونة الكبرى ٥: ٢٠٥.

(٦) المبسوط للسرخسى ٢٠: ٩١.

(٧) موارد السجن: ٣٩٤.

(٨) الأحكام السلطانية: ١٧٢.

(٩) المبسوط ٢٠: ٩١.

السجن و النفي فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٦٠

و قد أشار إلى ذلك بعض العامة. «١»

### الفرع السابع: يرى بعض العامة حبس الشفيح

الذى لم يسلم الثمن فى الحال، كما نقل ذلك عن أبى حنيفة، و أبى يوسف. «٢»  
و عندنا تبطل الشفعة بعجز الشفيح عن الثمن، و بالمماطلة، و كذا لو هرب «٣»، و معه لا يبقى مجال للحبس.

### الثانى: حبس المديون الذى يدعى العسر

#### إشارة

. و به روايات منها:

ما رواه الصدوق بسنده عن أمير المؤمنين: قضى على عليه السلام فى الدين: أنه يحبس صاحبه، فإذا تبين إفلاسه و الحاجة، فيخلى سبيله حتى يستفيد مالا. «٤»

و قد أفتى به كثير من فقهاءنا قديما و حديثا، كالمفيد «٥»، و أبى الصلاح الحلبي فى مواضع من كتابه، حيث قال: «و إن ادعى إعسارا، و أنكر المدين و فقد البينة... فان ثبت له إعسار بعد ما حبسه أطلقه» «٦»، و قاله سلار بن عبد العزيز «٧»، و الطباطبائي «٨»، و الخوانسارى «٩»، و المحقق العراقى. «١٠»

(١) المدونة الكبرى ٥: ٢٠٥.

(٢) تحفة الفقهاء ٣: ٥٤.

(٣) شرائع الإسلام ٣: ٢٥٥؛ جواهر الكلام ٣٧: ٢٨١.

(٤) الفقيه ٣: ١٩؛ التهذيب ٦: ٢٣٢.

(٥) المقنعة: ٧٢٣.

(٦) الكافي فى الفقه: ٣٤١.

(٧) المراسم العلوية: ٢٣٠.

(٨) رياض المسائل ١٥: ٦٦.

(٩) جامع المدارك ٦: ٢٥.

(١٠) شرح التبصرة: ٧٨.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٦١

و من العامة: ابن جلاب «١» و الموصلى. «٢»

## فروع:

### الأول: هل يحبس من دون حلف مدعى اليسار؟

فغن الحلبي: «يحبس بعد أن يحلف مدعى اليسار»، و عن آخرين «لا حاجة إلى حلف المدعى، بل يحبس إلى أن يثبت يساره». «٣»

### الثانى: هل يسمع بينة مدعى الإعسار فوراً أم بعد حبسه مدّة؟

عندنا و جب سماعه فوراً. «٤»

و عند أبى حنيفة: يحبس المفلس شهرين، و عن الطحاوى شهراً. و روى أربعة أشهر، ثم يسمع البيّنة. «٥»

### الثالث: حبس المعسر إذا صرف ماله فى الحرام أو كان مخالفاً للحقّ

. و قد تفرّد به أبو الصلاح الحلبي قائلاً: «و إن كان مخالفاً للحقّ أو منفقاً ما استدانه فى حرام، فله حبسه». «٦»

### الرابع: حبس المفلس حتى يبيع أمواله

. و به أفتى فقهاؤنا، كالطوسى فى كتابيه «٧»، و العلامة الحلبي «٨» و الشهيدان - على تختيار للحاكم بين حبسه إلى أن

(١) التفرّيع ٢: ٢٤٧.

(٢) الاختيار ٢: ٨٩؛ موارد السجن: ٤٠٧.

(٣) قواعد الأحكام ٢: ٢٠٩؛ مستند الشيعة ١٧: ١٨١.

(٤) الخلاف ٣: ٢٧٦.

(٥) الخلاف ٣: ٢٧؛ مفتاح الكرامة ١٠: ٧٢؛ القضاء للشيخ الكنى: ٢١٢.

(٦) الكافي فى الفقه: ٣٣١.

(٧) المبسوط ٢: ٢٧٢؛ الخلاف ٣: ٢٦٨.

(٨) تذكرة الفقهاء ٢: ٥٨؛ قواعد الأحكام ١: ١٧٢.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٦٢

يقضى بنفسه، و بين أن يقضى عن ماله، و لو بيع ما خالف الحقّ - «١»، و المحقق الكركي «٢»، و الشيخ البهائي «٣»  
و عن أبي حنيفة: «ليس للحاكم بيعه، و إنّما يجبره على بيعه، فإن باعه و إلّا حبسه إلى أن يبيعه» «٤» و به قال ابن قدامة من العامة «٥»،  
و لابن جزم في بعض صور المسألة تأمل «٦».

### الخامس: حبس الغاصب، و آكل مال اليتيم

، و خائن الأمانة. و به رواية أوردها الكليني مرفوعا عن أمير المؤمنين عليه السلام: «كان لا يرى الحبس إلّا في ثلاث: رجل أكل مال  
اليتيم، أو غصبه، أو رجل أوّتمن على أمانة فذهب بها». «٧»  
و أوردها الطوسي بطريقة إلى الباقر عليه السلام. «٨»  
و قد احتمال الطوسي فيها احتمالين:  
١. «ما كان يحبس على جهة العقوبة إلّا الذين ذكرهم.  
٢. ما كان يحبسهم حبسا طويلا إلّا الذين استثناهم؛ لأنّ الحبس في الدين إنّما يكون بمقدار ما يبين حاله، فإن كان معدما، و علم  
ذلك خلاه». «٩»

(١) الروضة البهية ٤: ٤١.

(٢) جامع المقاصد ٥: ٢٢٥.

(٣) جامع عباسي: ٣٥٤.

(٤) الخلاف ٣: ٢٦٨.

(٥) المغني ٤: ٥٢٩.

(٦) المحلّي ٨: ١٦٩.

(٧) الكافي ٧: ٢٦٣.

(٨) التهذيب ٦: ٢٩٩؛ وسائل الشيعة ١٨: ١٨١.

(٩) التهذيب ٦: ٣٠٠؛ الاستبصار ٣: ٤٨.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٦٣

و لكل من المحقق القمي، و السيد العاملي، و الشيخ الكني، و السيد أحمد الخوانساري بيان و استظهار. «١»  
و من العامة فغن الموصلي الحنفي «٢»، و علاء الدين الكاساني «٣»: «حبس الغاصب مدّة».

### السادس: حبس الراهن

. و قد نصّ الفقهاء على حبسه فيما لو حلّ الحقّ و امتنع من أدائه، فيجبره على البيع، أو يبيع عليه، أو يحبسه على الخلاف، و لا نصّ له  
بالخصوص إلّا أنّه دين قد التوى عن أدائه مع تمكّنه من أدائه، فيشمله أدلّة الحبس.  
و لقد تعرّض له الشيخ الطوسي بقوله: «إن رأى الحاكم حبسه، و تعزيره حتى يبيعه فعل، و إن رأى يبيعه بنفسه» «... ٤»، و مثله المحقق  
الحلي «٥»، و العلامة الحلّي «٦»، و أورد البعض في المسألة إشكالا. «٧»  
و أمّا عن العامة: فالشافعي موافق للطوسي «٨»، و أمّا أبو حنيفة يرى حبس الراهن حتى يبيعه. «٩»

- (١) غنائم الأيام: ٦٧٩؛ مفتاح الكرامة ١٠: ٧٢؛ القضاء الشيخ الكنى: ٣١١؛ جامع المدارك ٦: ٢٥؛ ولاية الفقيه ٢: ٤٨٤.
  - (٢) الاختيار ٣: ٥٩.
  - (٣) بدائع الصنائع ٧: ١٦٣.
  - (٤) النهاية: ٤٣٣؛ المبسوط ٢: ٢٢٤.
  - (٥) شرائع الإسلام ٢: ٨٢.
  - (٦) تحرير الأحكام ١: ٢٠٨.
  - (٧) جواهر الكلام ٢٥: ٢١٧؛ منهاج الصالحين ٢: ٢١١.
  - (٨) المغنى ٤: ٤٤٧.
  - (٩) تحفة الفقهاء ٣: ٤٣.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٦٤

### السابع: حبس الكفيل إلى أن يأتي بالمكفول

. و به روايات بعضها صحيحة:

منها: ما رواه الطوسى بسنده إلى الصادق عليه السلام: «إن علينا أتى برجل كفيل برجل بعينه، فأخذ بالمكفول، فقال: احبسوه حتى يأتى بصاحبه.» (١)

و المراد بالعينة: السلف و النسبة. (٢)

و قد أفتى فقهاؤنا، كالصدوق (٣)، و الطوسى فى كتبه (٤)، و سَلَّار (٥)، و المحقق الحلّى (٦)، و يحيى بن سعيد (٧)، و الشهيدان (٨)، و العلّامة الحلّى فى كتبه (٩)، و السيّد الأصبهاني (١٠)، و الشيخ الطبسى (١١)، بل هو رأى كل من تعرّض لهذه المسألة، كما هو رأى كثير من العامة. (١٢)

لكنّ الكلام فيما لو كان محبوسا، فقد فضّل فقهاؤنا بين كونه فى سجن الحاكم فيجب تسليمه، و بين كونه فى حبس الظالم، فلا يجب تسليمه. (١٣)

- (١) التهذيب ٦: ٢٠٩؛ وسائل الشيعة ١٣: ١٥٦؛ الوافى ١٨: ٨٣٥.
- (٢) ملاذ الأخيار ٩: ٥٥٥.
- (٣) المقنع: ١٢٧.
- (٤) النهاية: ٣١٥؛ المبسوط ٢: ٣٣٧؛ الخلاف ٣: ٣٢٣.
- (٥) المراسم: ٢٠٠.
- (٦) شرائع الإسلام ٢: ١١٥؛ مختصر النافع: ١٤٣.
- (٧) الجامع للشرائع: ٣٠٣.
- (٨) الروضة البهية ٤: ١٥٢.
- (٩) تحرير الأحكام ١: ٢٢٤؛ قواعد الأحكام ١: ١٨٢؛ تذكرة الفقهاء ٢: ١٠٢.
- (١٠) وسيلة النجاة ٢: ١٤٦؛ تحرير الوسيلة ٢: ٣١.



(١١) ذخيرة الصالحين ٥: ١٨٥.

(١٢) المبسوط للسرخسى ٢٠: ٨٩؛ تحفة الفقهاء ٢: ٢٤٣؛ بداية المجتهد ٢: ٢٩؛ المجموع ١٤: ٥٣.

(١٣) تحرير الأحكام ١: ٢٢٥؛ الحدائق الناضرة ٢١: ٧٦.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٦٥

### الثامن: حبس المدعى عليه الممتنع عن الكلام

. و قد أفتى الكثير منّا:

بحبس المدعى عليه، الساكت عن الجواب عند سؤال القاضى إلى أن يقرّ أو ينكر، أو يعفو الخصم عن حقه؛ منهم: الشيخ المفيد «١»، والطوسى «٢»، والديلمى «٣»، وابن حمزة «٤»، والمحقق الحلى «٥»، والسيد العاملى «٦»، والكنى «٧».

و من العامة هو رأى أبى حنيفة «٨»، و احمد بن يحيى «٩» و فيه قول ثان بالتخير بين الحبس و الرد، كما هو رأى السيد الخوانسارى «١٠»، و رأى الشهيدين. «١١»

و قول ثالث لجمع من فقهاءنا: منهم: الإمام الخمينى، و ليس فيه الحبس. «١٢»

### التاسع: حبس الملتوى فى المحكمة، و الذى أغلظ القول للحاكم

، و قد أفتى بذلك جمع من فقهاءنا، كالشيخ الطوسى «١٣»، و القاضى ابن البراج. «١٤».

(١) المقنعة: ٧٢٥.

(٢) الخلاف ٦: ٢٣٨؛ و النهاية: ٣٤٢.

(٣) المراسم العلوية: ٢٣١.

(٤) الوسيلة: ٢١١.

(٥) شرائع الإسلام ٤: ٨٥؛ المختصر النافع: ٢٨٢.

(٦) مفتاح الكرامة ١٠: ٨٦.

(٧) القضاء للشيخ الكنى: ١٩٣.

(٨) موارد السجن: ٤٤٠؛ المغنى ٩: ٩٠.

(٩) عيون الأزهار: ٤٢٤.

(١٠) جامع المدارك ٦: ٣٩.

(١١) الروضة البهية ٣: ٩٣.

(١٢) تحرير الوسيلة ٢: ٣٨٢.

(١٣) المبسوط ٨: ٩٧.

(١٤) المهذب ٢: ٥٩٦.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٦٦

و من العامة الماوردى «١» و ابن قدامة. «٢»

و الأكثرون على تأديبه و تعزيره بما يقتضيه اجتهاد الحاكم. «٣»

**العاشر: حبس المدعى عليه الممتنع عن الحضور فى المحكمة**

. و لا كلام فى تعزيره و تأديبه بما يراه الحاكم، و لكن فى خصوص حبسه لم يقل به إلا بعض العامة. «٤»

**الحادى عشر: حبس المدعى عليه حتى يحضر الشهود**

. و هو قول الشيخ الطوسى فى موردين: أحدهما؛ الحبس؛ لتعديل الشهود، و فى مورد إتيان شاهد عدل واحد، على أن يأتى بآخر، فيرى الطوسى أن الأقوى هو حبسه، حينئذ «٥»، و هو رأى بعض العامة أيضا، مثل مالك «٦»، و أبى حنيفة. «٧»

**الثانى عشر: الحبس فى النكول**

، فتارة يكون ناكلا عن اليمين فى الدين للميت، و الوارث الناكل عن اليمين فى الوصية، و قد أورده الطوسى، و أفتى فيهما بالحبس. «٨»

و أخرى المدعى عليه الناكل عن اليمين، مع عدم البيئنة للمدعى، و الحبس فيه قول بعض العامة، كأبى حنيفة، و ابن أبى ليلى. «٩»

(١) أدب القاضى ١: ٣٥٢.

(٢) المغنى ٩: ٤٢.

(٣) موارد السجن: ٤٤٢.

(٤) الاختيار «الهامش» ٢: ٩٢.

(٥) المبسوط ٨: ٢٥٥.

(٦) المدونة الكبرى ٥: ١٨٢.

(٧) المبسوط ٩: ١٠٦؛ المغنى ٩: ٢٥٥؛ الإنصاف ١١: ٢٩٣؛ تحفة الفقهاء ٣: ١٤٦؛ بدائع الصنائع ٧:

٥٢؛ موارد السجن: ٤٥٣.

(٨) المبسوط ٨: ٢١٤ و ٢١٩.

(٩) المحلى ٩: ٣٧٣؛ الخلاف ٦: ٢٩٠.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٦٧

و ثالثة: حبس المدعى عليه الناكل عن الجواب و التفسير، و الحبس فيه هو رأى المشهور منّا «١»، بل يضيق عليه فى الحبس «٢»، و هو قول بعض العامة، كالقرافى. «٣»

رابعا: حبس المدعى عليه لو أنكر وجود المحكوم به.

و قد تعرّض العلامة الحلّى لهذه المسألة مع بيان شقوق فيها. «٤»

و هناك موارد أخرى للحبس، مثل حبس الشهود إلى بعد صلاة العصر - على الخلاف فى معنى الآية الكريمة - تحبسونها بعد الصلاة فيقسمان بالله. «٥»

و حبس العبد الذى يخاف إياقه «٦»، و حبس العبد الآبق «٧»، حبس المولى الشريك، إذا أبى عن دفع حصّة شريكه مع الخلاف فى حكمه. «٨»

و لو أردنا البحث فيها لطلال المقام. «٩»

- (١) مفتاح الكرامة ١٠: ٨٦.
- (٢) رياض المسائل ١٥: ٨٥.
- (٣) الفروق ٤: ٨٠.
- (٤) قواعد الأحكام ٢: ٢١٦؛ تحرير الأحكام ٢: ١٨٧؛ موارد السجن: ٤٧٠.
- (٥) المائدة (٥): ١٠٦؛ كتر العرفان ٢: ٩٩؛ أحكام القرآن ٢: ٢١٦؛ التفسير الكبير ١٢: ١١٧.
- (٦) الكافي ٦: ١٩٩؛ وسائل الشيعة ١٦: ٥٢.
- (٧) الخراج: ١٨٤؛ الفروق ٤: ٧٩؛ المدونة الكبرى ٦: ١٧٦.
- (٨) السنن الكبرى ٦: ٦٨؛ مصنف ابن أبى شيبة ٦: ٤٨٤؛ شرائع الإسلام ٣: ١١١؛ نيل الأوطار ٧: ١٥١.
- (٩) موارد السجن: ٤٨٣.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٦٨

## الباب الثانى: فى الحقوق والأحكام

### الأول: لو ثبت براءة المسجون فمن يضمن الخسارة؟

فالمسألة ذات صور:

تارة يكون محبوسا بطلب من الخصم، و أخرى يكون الحبس من قبل القاضى بتهمة محرم شخصى، أو اجتماعى أو سياسى.

ثم تارة البحث فى تدارك الخسارة المالية، و أخرى فى الضرر المعنوى، و رد الاعتبار.

ثم تارة يكون الحبس من طرف الجائر، و أخرى من طرف العادل.

ثم قد يكون البراءة لأجل خطأ الشهود، و أخرى للتعمد فى الكذب، و ثالثه لخطأ الحاكم فى الحكم، و الكلام فى ضمان الخسارة المالية متوقف على أن عمل الحر هل هو مال، و له مالية أم لا؟

يظهر من المحقق الحلّى عدم المالية، و عن المحقق السبزواري بأنه مقطوع به، و لذا لا يرى الضمان بحبس الصانع «١» على خلاف الإمام الخمينى. «٢»

لكن يقول المرحوم الطبسى: «إن تمّ الإجماع و الاتفاق، فليس لنا كلام،

(١) المختصر النافع ٢: ٢٥٦؛ المكاسب المحرمة ٦: ١٤؛ حاشية المكاسب للسيد اليزدى: ٥٥؛ تقارير النائى: ٤٠؛ حاشية الإيروانى: ٧٢.

(٢) كتاب البيع ١: ٢٠؛ مصباح الفقاهة ٢: ٣٦؛ جامع المدارك ٥: ٧٩٩.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٦٩

و إلّا فالمسألة مشكلة من حيث إن الآخذ و الحابس لشخص - زيد - الذى كان صانعا، لما منعه من شغله و صنعته فقد فوت عليه الفائدة التى كان يستفيدها لو لا المنع، فيكون هو المفقوت لها عنه، و حكم الشارع بنفى الضمان ضرر عليه، و «لا ضرر و لا ضرار فى الإسلام». خصوصا إذا كان المحبوس و الممنوع مما لا معيشة له سواه، و كان إعاشته، و إعاشته عياله منحصر به. «١»

ثم إن فقهاءنا تعرّضوا لحكم خطأ الحاكم، و أنه من بيت المال، لا من الحاكم «٢»، و كذلك الكلام فى خطأ الشهود. «٣»

**الثانى: حقه فى حضور الشعائر الدينية**

. و الأصل فيه ما رواه الصدوق بسنده عن الصادق عليه السلام: «على الإمام أن يخرج المحبسين فى الدين يوم الجمعة إلى الجمعة، و يوم العيد إلى العيد، فيرسل معهم، فإذا قضاوا الصلاة و العيد، ردهم إلى السجن» «٤»، و فى نقل آخر: «إن علياً كان يخرج أهل السجن من أحبس فى دين أو تهمة». و فى نقل ثالث، كان يخرج الفساق إلى الجمعة «٥»، و أفتى به أبو الصلاح الحلبي «٦»، و ارتضاه العلامة الحلبي «٧»، بل يرى هذه الرواية مناسبة للمذهب. «٨»

(١) ذخيرة الصالحين ٥: ٨٠.

(٢) السرائر ٢: ١٤٩؛ الجامع للشرائع: ٥٤٦؛ قواعد الأحكام ٢: ٢٤٧؛ تحرير الأحكام ٢: ٢٢٧.

(٣) الوسيلة: ٢٣٤؛ شرائع الإسلام ٤: ١٤٢؛ قواعد الأحكام ٢: ٢٤٧؛ الإنصاف للمرداوى ١٠: ١٢١؛ المدونة الكبرى ٦: ٢٨٣؛ عيون الأزهار: ٤٤٣.

(٤) الفقيه ٣: ٢٠؛ وسائل الشيعة ٥: ٣٦ و ١٨: ٢٢١.

(٥) الجعفریات: ٤٤؛ مستدرک الوسائل ٦: ٢٧؛ جامع أحاديث الشيعة ٦: ٦٨.

(٦) الكافي فى الفقه: ٤٤٨.

(٧) مختلف الشيعة ٨: ٤١٠.

(٨) منتهى المطلب ١: ٣٤٥.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٧٠

و يرى البعض منّا عدم خصوصية للمسجون فى الدين و التهمة، بل الظاهر عموم الحكم لكلّ مسجون مسلم. «١»

و أما ابن إدريس فقد خالف، أو توقّف فيه. «٢»

و أما العامة: فقد منع بعضهم وجود هذا الحقّ للسجين. «٣»

أما إقامتها فى السجن فلا مانع، بل يقول البعض: قد جاءت الأخبار، و دلت الآثار التى يجدها القارئ فى كتب التاريخ، و الآداب، و السير، و فى مدونات الفقه الإسلامى، بأن العبادات الشرعية، و الآداب التهذيبية، و التعاليم القرآنية. و القراءة، و الكتابة كانت مرعية و محتمة. فى النافع و المختيس، و كان أمير المؤمنين عليه السلام يؤدّب المسجونين المكلفين بالنفعات - العصى - على تركهم الشعائر الدينية، و يعزّر المهمل منهم، أو المتهاون بأدائها، كما كان يلحظ بروح الإنصاف أحوال معيشتهم، و إدارتهم و شؤونهم الأخرى ملاحظة دقيقة، و يشملهم برعايته. «٤»

طبسى، نجم الدين، السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، در يك جلد، بوستان كتاب، قم - ايران، اول، ه ق السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى؛ ص: ٧٠

**الثالث: فى لقائه بأقربائه**

، يلوح مما تفرّد به القاضى نعمان المصرى برواية عن عليّ عليه السلام: «لا تحل بينه و بين من يأتيه بمطعم، أو مشرب، أو ملبس، أو مفرش، و لا تدع أحدا يدخل إليه ممن يلقنه اللد» «٥». - أنه لا يمنع من الاتصال بالمسجون، و اللقاء معه.

و يستأنس من كلمات بعض المعاصرين جواز ذلك لغير من يرى الحاكم

(١) ولاية الفقيه ٢: ٤٧٣.

(٢) السرائر ٢: ٢٠٠.

(٣) المبسوط ٢٠: ٩٠؛ بدائع الصنائع ٧: ١٧٤؛ المحلى ٥: ٤٩.

(٤) احكام السجون: ١٣٤؛ تاريخ السجن الإصلاحى للفكيكى؛ مجلة الاعتدال؛ السنة السادسة:

العدد ١؛ موارد السجن: ٤٦٦.

(٥) دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٧١

فيه التشديد عليه؛ لدخل هذا فى تنبهه و فى إصلاحه و تهذيبه. «١»

و أما العامة: فقد صرح بعضهم بعدم المنع من دخول إخوانه و أهله عليه. «٢»

لكن قد يقال: لو كان اللقاء منافيا لمقتضى التصديق المأمور به على بعض المسجونين، كالملتوى عن أداء الدين، و كالمتردّة، فلا حقّ

له فى اللقاء و لا يجب، بل لا يجوز مراعاة ذلك. «٣»

#### الرابع: حقه فى الرفاهية

، و الأصل فى ذلك ما فى كتاب علىّ إلى قاضى الأهواز، «مر بإخراج أهل السجن فى الليل إلى صحن السجن ليتفرجوا.» «٤»

و عن البعض أنّ الإمام كان يلحظ بروح الإنصاف أحوال معيشة السجناء، و إدارتهم، و شئونهم الأخرى ملاحظة دقيقة. «٥»

و عن بعض المعاصرين على الإمام أن يراعى حاجات المحبوسين فى معاشهم: من الغداء، و الدواء، و الهواء الصافى، و الألبسة

الصيفية. و يستظهر البعض الآخر من المفكرين أنّه يلزم أن يكون بناء السجن مريحا، و واقيا من الحرّ، و البرد ممّا يتوفّر معه راحة

السجين «٦».

و استظهر- هذا البعض- ذلك من حبس النبى صلّى الله عليه و آله السجناء فى الدور الاعتيادية التى يسكنها سائر الناس، و يتوفّر فيها

النور، و السعة، فقد حبس الأسرى المقاتلين الذين حكمهم القتل فى دور اعتيادية؛ إذ فرّقهم على بيوت الصحابة، و أحيانا كان

يحبسهم فى دار واحدة، كما حبسهم فى

(١) ولاية الفقيه ٢: ٤٤٦.

(٢) المبسوط للسرخسى ٢٠: ٩٠؛ بدائع الصنائع ٧: ١٤؛ ردّ المختار ٤: ٣١٤.

(٣) موارد السجن: ٤٩٨.

(٤) دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢.

(٥) احكام السجون: ١٣٤؛ ١١٧.

(٦) أحكام السجون: ١٣٤؛ ١١٧.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٧٢

دار امرأة من بنى النجار. «١»

و من العامة أشار إلى ذلك أبو يوسف «٢»، و بعض المعاصرين منهم. «٣»

**الخامس: حقّة في الرخصة و الإجازة**

. و لم نعثر على نصّ في ذلك، و لكنّ البعض استظهر ذلك من رواية الفقيه عن الصادق عليه السّلام قال: «على الإمام أن يخرج المحبسّين في الدين يوم الجمعة إلى الجمعة، و يوم العيد إلى العيد، فيرسل معهم، فاذا قضاوا الصلاة و العيد ردّهم إلى السجن. «٤» حيث قال: و ربّما يظهر منه الفسحة لهم يوم العيد لزيارة الأهل و الأقارب «٥» و قد يستشفّ من الشهيد الثاني أيضا ذلك حيث قال: «ان سرق من الحبس أو من خارجه، لو اتفق خروجه لحاجة». «٦» و قد أشرنا إلى هذا الحقّ تفصيلا في مورد التغريب من كتابنا النفي و التغريب، فراجع. «٧»

**السادس: حقّة في تعجيل المحاكمة**

. و الأصل في ذلك ما ورد عن علي عليه السّلام أنّه كان يعرض السجنون في كلّ يوم جمعة، فمن كان عليه حدّ، أقامه، و من لم يكن عليه حدّ خلّى سبيله «٨». و قد تناول فقهاؤنا لهذا الحقّ في كتاب القضاء، فذكروا ذلك في جملة

(١) احكام السجنون: ١١٧؛ موارد السجن: ٤٩٩.

(٢) الخراج: ١٥٠.

(٣) فقه السنة ١٤: ٨٤.

(٤) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٠.

(٥) القضاء و الشهادة للمحسن: ١٦٥.

(٦) مسالك الأفهام ١٠: ٢٨٥.

(٧) النفي و التغريب: ٢٧٧.

(٨) دعائم الإسلام ٢: ٤٢؛ مستدرک الوسائل ١٨: ٣٦.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٧٣

الآداب المستحبّة، بل أوّل ما يستحبّ للقاضي، إذا جلس للقضاء النظر في حال المحبسّين في حبس المعزول؛ كما عن الطوسي «١»، و القاضي ابن البرّاج «٢»، و ابن حمزة «٣»، و المحقّق الحلّي «٤»، و العلّامة الحلّي «٥»، و الشيخ البهائي «٦»، و الفيض الكاشاني «٧»، و السبزواري «٨» و السيّد العاملي مع إشكاله على الأردبيلي «٩» و قد ترقّى السيّد الخوانساري، و أشكل على كونه من الآداب المستحبّة، إذ كيف يكون السؤال عن حاله و موجب حبسه مستحبّا؛ فإنّ المدين مع إظهار العسر يحبس حتى يتبيّن حاله، و مع تبين إعساره لا مجوّز لحبسه «١٠»، و للاشتياني جواب عن هذا النمط من الاشكال. «١١»

و أمّا العاميّة: فالأكثر على استحباب النظر في أمر المحبوسين، و لا- يهمل أمرهم «١٢»، كما عن ابن الجلباب «١٣»، و الفيروزآبادي «١٤»، و ابن قدامة،

(١) المبسوط ٨: ٩١.

(٢) المهذب ٢: ٥٩٥.

(٣) الوسيلة: ٢٠٩.

- (٤) المختصر النافع: ٢٧٩؛ و شرائع الإسلام ٤: ٧٣.
- (٥) قواعد الأحكام ٢: ٢٠٤؛ تحرير الأحكام ٢: ١٨٢؛ تذكرة الفقهاء ٢: ٥٩؛ تبصرة المتعلمين: ١٧٩.
- (٦) جامع عباسى: ٣٥٥.
- (٧) مفاتيح الشرائع ٣: ٢٤٩.
- (٨) كفاية الأحكام: ٢٦٢.
- (٩) مفتاح الكرامة ١٠: ٧٠.
- (١٠) جامع المدارك ٦: ١٢.
- (١١) القضاء: ٥٩.
- (١٢) النفقات: ٤٧.
- (١٣) التفریح ١٩: ٢٥٣.
- (١٤) التنبيه: ٥٨٣.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٧٤

حيث قال: «إذا جلس الحاكم فى مجلسه، فأول ما ينظر فيه أمر المحبوسين» (١)، و المرداوى (٢)، و النووى (٣)، و أبى إسحاق الشيرازى (٤)، و ابن النجار. (٥)

#### السابع: حقّه فى حضور زوجته معه

، وردت رواية عن الصادق عليه السلام ظاهرها ثبوت الحق للمحبوس فى حضور زوجته، ففى الجعفریات، عن الصادق عليه السلام، عن علىّ عليه السلام «إنّ امرأة استعدت عليّا على زوجها، فأمر علىّ عليه السلام بحبسها، و ذلك؛ لأنّ الزوج لا ينفق عليها إضراراً، فقال الزوج: احبسها معى، فقال علىّ عليه السلام: لك ذلك، انطلقى معه لا عليك أحداً». (٦)

و لم أجد من تعرّض لهذا الفرع إلّا بعض المعاصرين منّا، حيث قال: من الأمور المهمّة التى ينبغى رعايتها، إيجاد شرائط اللقاء بين المسجون و زوجته، و إمكان الخلوة بينهما؛ فإنّ الحاجة الجنسية من أشدّ الحاجات، و الفصل الطويل بينهما يستعقب - غالباً - أموراً لا يرضى بها العقل و الشرع، و ربّما يوجب الفرقة، و تلاشى الحياة العائليّة. (٧)

و قد تعرّض فقهاؤنا فى باب القسم - من كتاب النكاح - لمسألة يفهم منها وجود هذا الحقّ للزوج، كما عن الطوسى. (٨)

(١) المغنى ٩: ٤٦.

(٢) الإنصاف ١١: ٢١٨.

(٣) المجموع ٢: ١٤٠.

(٤) المهذب ٢: ٢٩٨.

(٥) شرح مختصر الخليل ٧: ١٧٣؛ منتهى الإرادات ٢: ٥٨٣؛ شرح منتهى الإرادات ٣: ٤٧٣؛ أدب القاضى ١: ٢٢١؛ فقه السنّة ١٤: ٨٣.

(٦) الجعفریات: ١٠٨؛ مستدرک الوسائل ١٣: ٤٣٢.

(٧) ولاية الفقيه ٢: ٤٧٠.

(٨) المبسوط ٤: ٣٣٢.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٧٥

وقال العلامة الحلى: «و لو حبس قبل القسمة، فاستدعى واحدة لزمه استدعاء الباقيات، فإن امتنعت واحدة سقط حقها» (١).  
و أما من العامة: فقد أورد عبد الرزاق فى مصنفه عن عمر بن عبد العزيز- فى المحارب-: «و اجعلوا أهله قريبا منه» (٢)، و ابن قدامة فى باب القسم (٣)، و ابن عابدين نقلا عن كتاب النهر: و إذا احتاج الجماع دخلت عليه زوجته أو أمته» (٤)، و الخطيب عن أبي حنيفة. (٥)

### الثامن: هل يحبس لو كان مريضا؟

لقد أفتى بعض المعاصرين مَنّا بعدم جواز حبس المديون؛ إذا كان مريضا- لو أضرّ الحبس به-، أو كان أجيرا للغير (٦).  
أما العامة: فالتفصيل فى الأجير للغير بين أن لا يمكنه العمل فى الحبس و غيره (٧)، و بعضهم فصل بين وجود من يخدمه فى الحبس و عدمه. (٨)

و الظاهر أنّ فتاوى فقهاءنا خاصية بمورد المديون المريض أو الأجير فيما لو أضرّ الحبس، دون سائر موارد الحبس من حبس الممسك على القتل، أو المرتد الملى، أو المرأة المرتدة، أو الأمر بالقتل. كما أنّ استدلالهم على عدم جواز الحبس مستند إلى قاعدة «الضرر، و الحرج»، و فيه كلام؛

(١) قواعد الأحكام ٢: ٤٧.

(٢) المصنف ١٠: ١١٨.

(٣) المغنى ٧: ٣٤.

(٤) رد المحتار ٤: ٣١٤.

(٥) فتاوى غياثية: ١٦٧.

(٦) تحرير الوسيلة ٢: ٣٧٥؛ العروة الوثقى ٣: ٥٦؛ مهذب الأحكام ٢٧: ٩٠؛ القضاء و الشهادة: ٢٥٧.

(٧) شرح الجمل على حاشية المنهج ٥: ٣٤٦.

(٨) الاختيار ٢: ٩١؛ فتاوى غياثية: ١٦٧.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٧٦

لأنّ فى عدم حبسه أيضا ضرر على الغريم. (١)

### التاسع: نفقة المسجون

. مقتضى كثير من النصوص هو أنّ نفقة المسجون من بيت المال، و لكنّ موردها السارق فى الثالثة، فعن الصادق عليه السلام: «و يقطع اليد و الرجل، ثمّ لا يقطع بعد، و لكن إن عاد، حبس و أنفق عليه من بيت مال المسلمين». (٢)  
و فى روايات أخرى: «إنّ نفقة المخدّين فى السجن على بيت المال، و لكن مع حصرهم بثلاثة: الممسك على الموت، و المرتدة، و السارق.

فعن الصادق عليه السلام: «من خلد فى السجن، رزق من بيت المال، و لا يخلد فى السجن إلّا ثلاثة: الّذى يمسك على الموت، و

المرأة ترتدّ إلّا أن تتوب، و السارق بعد قطع اليد و الرجل». (٣)

و فى روايات أخرى: «إنّ بيت المال يتحمّل نفقة كلّ المخدّين فى الحبس، و لكن بالنسبة إلى إطعامهم فقط» فعن عليّ عليه السلام،

كان يطعم من خلد فى السجن من بيت مال المسلمين. (٤)

أما فقهاءنا: فصيّلوا بين الفقير و الغنى مع الاختصاص بالسارق، كما عن الفاضل الهندى (٥)، و الطباطبائى (٦)، و السيّد اليزدى (٧)، و



المامقانى «٨»،

- (١) موارد السجن: ٥١٢.
- (٢) الكافى ٧: ٢٢٤؛ التهذيب ١٠: ١٠٧؛ وسائل الشيعة ١٨: ٤٩٤.
- (٣) دعائم الإسلام ٢: ٥٣٩؛ مستدرک الوسائل ١٧: ٤٠٣.
- (٤) التهذيب ١٣: ١٧٨.
- (٥) كشف اللثام ٢: ٢٤٩.
- (٦) رياض المسائل ١٦: ١٣.
- (٧) العروة الوثقى ٣: ٥٢.
- (٨) منهاج المتقين: ٥٠٣.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٧٧

و الإمام الخمينى «١»، و الشيخ الطبسى. «٢»

كما أطلق الآخرون منّا كالسيد الخوئى «٣»، كما فضل آخرون بين المكنة و نوعية الجريمة. «٤»

و أمّا من العامة: كالشيبانى «٥»، و أبى يوسف فى خصوص أهل الدعارة، و الفسق «٦»، و السمرقندى فى المرأة المحبوسة، و لكن نفقتها على الزوج «٧»، و أحمد بن يحيى، على أن يكون النفقة على المحبوس، ثم من بيت المال «٨»، و المالكية فى خصوص المرتد على أن تكون النفقة من ماله «٩»، و النزوى من الأباضية فى المديون، و يكون النفقة على الأمر بالحبس و هو الغريم «١٠»

### العاشرة: حقّ فى الخروج من السجن و إطلاق سراحه

١. تارة يكون الحبس محدودا بزمان معيّن شرعا، كالمتهم بالقتل، أو المتهم بالسرقة على قول مالك، أو لأجل معرفة حال المديون، و المحارب فيما لم يقتل و لم يجرح- على فرض تفسير النفى فى الآية بالحبس- فهذا يطلق سراحه بعد انقضاء المدّة. «١١»

- (١) تحرير الوسيلة ٢: ٤٤٠.
- (٢) ذخيرة الصالحين ٨: ٥٥.
- (٣) منهاج الصالحين ١: ٣٠٤.
- (٤) مستند الشيعة ٩: ١٨٨؛ القضاء للكنى: ٢١٢.
- (٥) النفقات: ٦٧.
- (٦) الخراج: ١٤٩. ١٨٤؛ التراتيب الإدارية ١: ٣٠٠.
- (٧) تحفة الفقهاء ١: ١٥٨؛ الإنصاف للمرداوى ١٠: ٢٤٩.
- (٨) عيون الأزهار: ٤٦٩.
- (٩) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٤٢٤.
- (١٠) المصنّف: ٤٢٤.
- (١١) موارد السجن: ٥٤٧.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٧٨

٢. و تارة يكون الحبس من باب التعزير، فلإمام العفو عنه متى شاء. «١»
٣. و تارة يتوب المسجون و يصلح أمره، أو يرى الإمام فيه صلاحا، فيطلق سراحه و إن كان الحبس مؤبدا؛ كما صرح بذلك الشيخ المفيد «٢»، و السيد المرتضى «٣»، و الديلمي «٤»، و ابن زهرة «٥»، و الفاضل الهندي «٦»، و المحقق النجفى «٧».
٤. و قد يكون مسجوننا حدا، و لكن ثبت الجرم بالإقرار، لا بالبيئة، فلإمام العفو عنه، كما عن الطوسى «٨»، و لكن مع الخلاف فى نوع الجريمة من شرب الفقاع و المسكر، أو الحقّ الخاصّ بحقوق الله، أو أنّ العفو خاصّ بالمعصوم. «٩».

(١) شرائع الإسلام ٤: ١٤٧؛ مسالك الأفهام ١٤: ٣٢٦؛ المبسوط ٨: ٦٦.

(٢) المقنعة: ٨٠٢.

(٣) الانتصار: ٦٣.

(٤) المراسم: ٢٥٩.

(٥) الغيبة: ٤٣٣.

(٦) كشف اللثام ٢: ٢٤٩.

(٧) جواهر الكلام ٤١: ٥٣٣؛ مناهج المتقين: ٥٠٢.

(٨) النهاية: ٧١٨.

(٩) الغيبة: ٤٢٥؛ جواهر الكلام ٤١: ٥٤٠؛ شرائع الإسلام ٤: ١٧٠؛ مباني تكملة المنهاج ١: ١٧٦؛ ذخيرة الصالحين للطبسى ٨: ٣٨.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٧٩

## ملاحظات و أمور:

### إشارة

ثم إنّ هناك أمور لا بدّ من مراعاتها فى السجن و السجناء:

## الأمر الأوّل: فصل الرجال عن النساء

فعن النبي صلّى الله عليه و آله كان يحبس النساء- من السبايا- فى حظيرة بباب المسجد «١» و عن الكتّاني فى بحث سجن النساء: جعلت بنت حاتم فى حظيرة بباب المسجد، و كانت النساء تحتبس فيها. «٢»

و يمكن أن يستأنس له ممّا دلّ على حرمة الخلوة بالأجنبيّة «٣»، و حرمة، أو بطلان الصلاة فى مكان خلوة لا يمكن لثالث الدخول عليهما. «٤»

هذا و قد صرح البعض ممّا بوجوب مراعاة الفصل، و أنّ اختلاط الرجل بالمرأة فى مكان خلوة، ممّا يوجب الفساد قطعا. «٥»

و من العامة صرح بذلك السرخسى «٦»، و ابن عابدين حيث قال: «يجعل

(١) السيرة النبوية ٤: ٢٢٥.

(٢) التراتيب الإداريّة ١: ٣٠٠.

(٣) وسائل الشيعة ١٣: ٢٨٠.

(٤) توضيح المسائل: للخمينى: ١٤٤؛ الخوئى: ١٥٢؛ الكلبيگانى: ١٧٢.

(٥) ولاية الفقيه ٢: ٤٥٥.

(٦) المبسوط ٢٠: ٩٠.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٨٠

للنساء سجن على حده؛ دفعا للفتنة «١»، كما يعرف من مذاق الشرع، و الجوّ التشريعى، عدم الرضا بالاختلاط». «٢»

### الأمر الثانى: فصل الأحداث عن الكبار، و المسلمين عن غيرهم

و الأصل فى ذلك ما ورد عن الصادق عليه السلام: «و يحبس فى سجن المسلمين».

و فى نقل آخر: «سجن المؤمنين» - راجع بحث الإيذاء الجسمى - و قد أشار البعض منّا إلى ذلك، فقال: فيجب أن يفرد لكلّ صنف من هؤلاء، و من أصناف المجرمين مكان خاصّ؛ لئلاّ يؤدى الأمر إلى الفساد، و بذلك يظهر وجوب إفراد سجن الشباب السّدج أيضا عن سجن من توغّل فى الانحراف الفكرى، و العقائد الفاسدة، و المناهج الباطلة المعديّة، إذ المعاشرة المستمرة مؤثّرة قطعاً، فينقلب السجن المعدّ للإصلاح إلى محلّ الفساد و الإفساد، «٣» كما نصّ من العامّة ابن عابدين على ضرورة تفريق الأحداث عن الكبار. «٤»

و من موارد حبس الأحداث (الاطفال) ما يلى:

١. حبس أطفال البغاء؛ كما عن العلّامة «٥»، و العاملى «٦»، و من العامّة

(١) ردّ المحتار ٤: ٣٢٨ و ٣٤٧.

(٢) موارد السجن: ٥١٦.

(٣) ولاية الفقيه ٢: ٤٥٥.

(٤) الدرّ المختار ٤: ٣٤٧.

(٥) القواعد ٢: ٢١١.

(٦) مفتاح الكرامة ١٠: ١٠٦.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٨١

الفيروزآبادى «١»، و ابن قدامة. «٢»

٢. حبس أحداث الكفّار لو ادّعى الإنبات. «٣»

٣. الحبس للتأديب؛ كما عن السرخسى «٤»، و الحموى «٥»، و ابن عابدين «٦».

### الأمر الثالث: تشغيل المسجون، و قد تعرّض لهذا البحث بعض المفكرين منّا «٧»

و لم يرد بخصوصه نصّ، و لكن لا كلام فى حسنه، كما يكفى فيه الإطلاقات الواردة فى الحثّ على العمل، و كراهة الكسل، و ترك العمل «٨»، و قد استدّلوا بما ورد من جواز استخدام المحبوس فى الدين للغرماء. «٩»

### الأمر الرابع: تحريم التعذيب فى السجن؛ لأخذ الاقرار، كما لا اعتبار بالاقرار حينئذ

و به وردت روايات كثيرة؛ منها: ما رواه الكلينى عن الصادق عليه السّلام: «أنّ أمير المؤمنين عليه السّلام قال: من أقرّ عند تجريد، أو تخويف، أو حبس، أو تهديد

(١) التنبيه: ٢٢٩.

(٢) المغنى ١١٥٨٦؛ والأتم ٤: ٢١٩؛ المجموع ١٩: ٢٠٦؛ حلية العلماء ٧: ٦١٧؛ الوجيز ٢: ١٦٥.

(٣) مختلف الشيعة ٩: ٣٣١؛ روضة المتقين ١٠: ٣٥٣.

(٤) المبسوط ٢٠: ٩١.

(٥) غمر عيون البصائر: ٢٢٠.

(٦) الدر المختار ٤: ٣٤٧؛ أحكام السجون: ١٠١.

(٧) أحكام السجون: ١١٤.

(٨) وسائل الشيعة ١٢: ٥١.

(٩) التهذيب ٦: ٣٠٠.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٨٢

فلا حدّ عليه». (١) و به روايات كثيرة من طرق العامّة أيضا «(٢)، كما أنّ فتاوى فقهاءنا هي مفاد هذه الروايات «(٣)، و كذلك كلمات فقهاء العامّة. «(٤)

هذا، و لكنّ هناك نصوص توهم جواز التعذيب في المتّهم بالقتل «(٥)، و في كاتم الحقيقة، و أنّ الأسرار التي يخفيها و تهّم الدولة الإسلاميّة؛ كما في كنانة بن أبي الحقيق (رأس اليهود) حينما سأله النبي صلّى الله عليه و آله عن كنز لآل أبي الحقيق، و أنكر فعذبّه الزبير «(٦)، لكن يرد عليه إشكالات: منها: ضعف السند. «(٧)

كما يبدو من البعض جواز تعذيب كاتم الحقيقة فيما إذا علم بها إجمالاً، أو احتمله احتمالاً قريباً، و كان كتمانها ضرر على المسلمين، فيتوسّل بالتعزير و التعذيب العادل إلى بلوغ الحقيقة المنشودة. «(٨)

و عن الآخر: يمكن أن يقال: إنّ حفظ نظام المسلمين و كيانهم، و كذلك حفظ أموالهم و حقوقهم أمران مهمّان عند الشارع، و هما يتوقّفان كثيراً على القبض على المتّهمين، و حبسهم بداعي الكشف و التحقيق. «(٩)

و قال أيضاً: «أمّا إذا علم الحاكم أنّه يوجد عند الشخص معلومات نافعة في حفظ النظام و دفع الفتنة، أو في تقوية الإسلام، أو في إحقاق حقوق

(١) الكافي ٧: ٢٦١؛ التهذيب ١٠: ١٤٨؛ وسائل الشيعة ١٨: ٤٩٨.

(٢) مصنّف عبد الرزاق ١٠: ١٩٢؛ سنن أبي داود ٤: ١٣٥؛ المعجم الكبير ٢٢: ١٧٠.

(٣) النهاية: ٧١٨؛ شرائع الإسلام ٤: ١٧٦؛ الجامع للشرائع: ٥٥٢؛ تحرير الأحكام ٢: ٢٣٠؛ جواهر الكلام ٤١: ٢٨٠؛ تحرير الوسيلة ٢: ٤٤.

(٤) الخراج: ١٧٥؛ المحلّى ١١: ١٤١؛ تحفة الفقهاء ٣: ٢٧٧؛ ردّ المحتار ٤: ٣١٢؛ فقه السنة ١٤: ٨٣.

(٥) دعائم الإسلام ٢: ٤٠٧.

(٦) المغازي للواقدي ٢: ٦٧١.

(٧) موارد السجن: ٥٣٨.

(٨) تعليق و تحقيق على أمّهات القضاء بهامش القضاء للعراقي: ٣٦٨ - للشيخ هادي المعرفة.

(٩) ولاية الفقيه ٢: ٥٨٥.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٨٣

المسلمين، بحيث يحكم العقل و الشرع بوجوب الإعلام عليه، و كان وجوبه واضحا بينا له أيضا، و هو مع ذلك يكتم الشهادة عنادا، جاز حينئذ تعزير المتهم؛ للكشف و الإعلام فقط من دون أن يترتب على اعترافه المجازاة؛ لما عرفت من جواز التعزير على ترك الواجب مطلقا، و المفروض أن الإعلام واجب عليه «١»، كما أجاز بعض العامة الضرب فى المتهم بالقتل و السرقة. «٢»

### الأمر الخامس: معنى التأديب فى السجن و حدوده

#### إشارة

و فيه مراتب و مصاديق:

#### الأول: التضييق فى المطعم و المشرب

، و يعاقب به طوائف:

الف: من ظاهر زوجته و لم يراجع. «٣»

ب: المديون الذى يلتوى فى السجن. «٤»

#### الثانى: التضييق فى الملبس

، و هو عقوبة المرأة المرتدة، فعن على عليه السلام:

«و لم تلبس، إلّا من خشن الثياب بمقدار ما يوارى عورتها، و يدفع عنها ما يخاف منه». «٥»

#### الثالث: التقيد، و شدّ اليدين و الرجلين

. و هى عقوبة طوائف:

١. الأمّ الزانية. «٦»

(١) ولاية الفقيه ٢: ٥٨٥.

(٢) الأحكام السلطانية: ٢٢٠؛ فقه السنّة ١٤: ٨٣؛ الفتاوى الكبرى ٤: ٢٢٨.

(٣) تحرير الأحكام ٢: ٦٢؛ وسائل الشيعة ١٥: ٥٤٥.

(٤) الكافي فى الفقه: ٤٤٨؛ نزهة الناظر: ١٢١.

(٥) دعائم الإسلام ٢: ٤٨٠.

(٦) وسائل الشيعة ١٨: ٤١٢.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٨٤

٢. العامل الخائن كما فى قصة ابن هرمه. «١»

٣. الداعر. «٢» و فى السند نظر. «٣»

٤. الملتوى عن أداء الدين. «٤»

٥. المطلوب بالدم كما عن بعض العامة. «٥»

#### الرابع: التضييق فى المكان

، و هو عقوبة طوائف:

١. الملتوى عن أداء الدين.
٢. العامل الخائن كما فى قصة ابن هرمه. «٦»

#### الخامس: الضرب بالسياط

، و هى عقوبة طوائف:

١. الممسك على القتل، كما فى التهذيب عن الصادق عليه السلام «و يضرب فى كل سنة خمسين جلدة» «٧»، و قد أفتى به ابن البراج «٨»، و السيد الخوئي. «٩»
٢. العامل الخائن كما فى ابن هرمه، «فأخرجه من السجن، فاضربه خمسة و ثلاثين سوطا، فإن رأيت به طاقة، أو استطاعة فاضربه بعد ثلاثين يوما خمسة و ثلاثين سوطا». «١٠»

(١) دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢.

(٢) مسند زيد: ٢٦٥.

(٣) موارد السجن: ٥٤٣.

(٤) القضاء للكنى: ٢١٢.

(٥) الخراج: ١٥٠.

(٦) دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢.

(٧) التهذيب ١٠: ٢٢١.

(٨) المهذب ٢: ٤٦٨.

(٩) مباني تكملة المنهاج ٢: ١١.

(١٠) دعائم الإسلام ٢: ٥٣٢.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٨٥

٣. السارق فى الثالثة، كما فى الحديث «ضربه و خلده فى السجن». «١»

٤. الملتوى عن أداء الدين، قاله الطوسى «٢»، و ابن حمزة «٣»، و يحيى بن سعيد، و العلامة، و غيرهم. «٤»

٥. المرتدة. «٥»

٦. القاتل الفارّ، ثم للوالى حبسه و أدبه. «٦» و هذا هو حدّ التأديب و التعذيب فى السجن و الحبس، على الاختلاف، و الكلام فى بعضها سندا و دلالة. «٧»

#### السادس: أول بناء للسجن

. ورد فى النصوص: أن علياً عليه السلام هو الذى بنى سجننا، و سمّاه نافعا، و بنى آخر و سمّاه مخيسا. «٨»  
 فعن السيوطى «أول من بنى السجن فى الإسلام على بن أبى طالب عليه السلام، و كان الخلفاء قبله يحبسون فى الآبار». «٩»  
 و عن ابن الهمام أيضا، و هو أول سجن بنى فى الإسلام «١٠»، و صرح

(١) الجعفرىات: ١٤١؛ سنن الدارقطنى ٣: ١٠٨.

(٢) المبسوط ٤: ٢٣٢.

(٣) الوسيلة: ٣٧٢.

(٤) موارد السجن: ٥٤٥.

(٥) شرائع الإسلام ٤: ١٨٣؛ نزهة الناظر: ١١٩.

(٦) الكافى ٧: ٢٨٦.

(٧) موارد السجن: ٥٤٦.

(٨) مسند زيد: ٢٦٦؛ الغارات ١: ١٣٤؛ النهاية ٢: ٩٢؛ لسان العرب ٦: ٧٢.

(٩) الوسائل إلى مسامرة الأوائى ٥٤ و ٤٣؛ أفضية رسول الله: ١٠؛ التراتيب الإدارية ١: ٢٩٧.

(١٠) شرح فتح القدير ٥: ٤٧١؛ مصنف عبد الرزاق ٥: ١٤٧؛ نظم الحكم بمصر فى عهد الفاطميين:

٢٨٩.

السجن و النفي فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٨٦

رضوان الشافعى بذلك. «١»

### السابع: المؤلفات حول السجن:

قد كتب و نشر حول السجن كتب و مؤلفات كثيرة منها:

١. حبس المحارب للعايشى،

٢. أحكام السجون للوائى،

٣. السجن و السجين للمحمدى و الباقرى،

٤. السجن للأردستانى،

٥. حقوق السجناء لتاج زمان،

٦. تأريخ السجن الإصلاحى للفكيكى،

٧. حقوق الإنسان فى السجون لغنام محمد،

٨. أحكام المحبوسين للخالصى،

٩. موارد السجن للطبسى،

١٠. أحكام السجن و معاملة السجناء فى الإسلام، لأبى غدة.

(١) الجنائيات المتحددة فى القانون و الشريعة: ٦٨؛ المحلى ٨: ٣٧٣ و ٩: ٣٨٢؛ نيل الأوطار ٨: ٣٠٥؛ فقه السنة ١٤: ٨١.

السجن و النفي فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٨٧

## القسم الثاني في النفي و التغريب

### اشارة

معنى النفي

معنى التغريب

حكم النفي و التغريب

التغريب حدّ أم تعزير

هل يجوز التغريب تعزيراً؟

هل كان التغريب قبل الإسلام؟

موارد التغريب

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٨٩

### أ. معنى النفي:

هو الطرد و الدفع، و الإبعاد و التنحّي، و منه: النفي إلى بلدة، يعني دفعه إليها. «١» و قيل: أصله الإهلاك بالإعدام. «٢»

### ب. معنى التغريب:

هو الإبعاد عن الوطن، و الإرسال إلى الغربة، و اغترب (تغرّب) يعني ذهب إلى بلاد الغربة. «٣» و التغريب تعبير آخر عن النفي من بلد الجنائية، و إبعاده. «٤»

### ج. حكم النفي و التغريب

، و هو مشروع بالأدلة الأربعة:

أما الكتاب: فلقوله تعالى، «أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ». «٥»

أما السنة: فللروايات المستفيضة، أو المتواترة «٦»، فقد غرّب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَغَرَّبَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ففِي الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا نَفَى أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، نَفَاهُ إِلَى أَقْرَبِ بَلَدَةٍ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَنَظَرَ فِي ذَلِكَ، فَكَانَتْ الدَّيْلَمُ أَقْرَبَ أَهْلِ الشَّرْكَ

(١) معجم مقاييس اللغة ٥: ٤٥٦؛ مجمع البحرين ١: ٤١٨؛ النهاية ٥: ١٠١؛ لسان العرب ١٥: ٣٣٧؛ القاموس المحيط ٤: ٣٩٩؛ صحاح اللغة ٦: ٢٥١٣.

(٢) مجمع البيان ٣: ١٨٧.

(٣) مجمع البحرين ٢: ١٣١.

(٤) النهاية ٤: ٣٤٩؛ لسان العرب ١: ٦٣٨؛ الوافي ٢٢: ٨٢٨.

(٥) المائدة (٥): ٣٣.



(٦) كتاب النفي و التغريب: ٢٥.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٩٠

إلى الإسلام.» (١)

أما الإجماع: فقد انعقد الإجماع على أنّ التغريب عقوبة لبعض الجرائم، كالمحارب، و الزاني غير المحصن، و الوالد يقتل ابنه، و في القيادة. (٢)

أما العقل: فهو يحكم بلزوم الحفاظ على سلامة أمن المجتمع بكلّ طريقه ممكنه، و منها: النفي و الطرد.

#### د. التغريب حدّ أم تعزير؟

إذا قلنا: إنّ الملاك في التعزير هو العقوبة التي لا تقدير لها شرعا (٣)، كما هو المشهور (٤) فهو حدّ؛ إذ قد ورد التحديد به عقوبة لبعض الجرائم؛ كوطء البهيمة، و قتل الوالد ولده، و المحارب. (٥)

و أما لو قلنا بأنّ هذا التعريف إنّما هو بحسب الغالب، و ذلك لورود تعزيرات خاصّة بكميات معيّنة في الشرع، (٦) فيحتمل كونه تعزيرا إن لم يدلّ دليل على أنّه حدّ، فيجوز للفقهاء إسقاطه، و العفو عنه، كما في كلّ تعزير.

#### ه. هل يجوز التغريب تعزيرا؟

صرّح بعض فقهاءنا بأنّ وقوع التغريب عقوبة لبعض الجرائم إنّما هو تعزير يراه الحاكم مصلحه، كما في وطاء البهيمة (٧)، و كما فيما له جانب اجتماعي، كالاحتكار. (٨) و البعض يرى أنّ

(١) التهذيب ١٠: ٣٦؛ وسائل الشيعة ١٨: ٥٤٠؛ الجامع الصحيح ٤: ٤٤.

(٢) النفي و التغريب: ٤٧ و ٩١ و ١٣٥ و ١٦٤ و ٣٦٧.

(٣) رياض المسائل ١٥: ٤٣٣؛ مسالك الأفهام ١٤: ٤٥٧.

(٤) مهذب الأحكام ٢٧: ٢٧١.

(٥) النفي و التغريب: ٨٣.

(٦) مهذب الأحكام ٢٧: ٢٧١.

(٧) جواهر الكلام ٤١: ٦٣٩.

(٨) موازين قضائي از نظر امام خميني ١: ١٧١.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٩١

التغريب كلّه من باب التعزير (١)، كما يرى بعض أتباع مدرسة الخلفاء أنّ النفي و الإبعاد يكون من مصاديق التعزير، فيجوز للحاكم التعزير به. (٢)

و. هل كان التغريب قبل الإسلام؟ يرى البعض بالنظر إلى بعض الروايات (٣)، أنّ التغريب كان أمرا، متداولاً، و شائعا قبل الإسلام، خصوصا بالنسبة إلى الرجل الزاني، فأقره الإسلام بقوله: فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ ...

وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُذُوهُمَا ... (٤)، و لكن بعد ذلك نسخ هذا الحكم بآية الجلد. (٥)

#### ز. موارد التغريب

، فإنه يعرف من خلال تتبع النصوص و الفتاوى أنّ التغريب عقوبة لجرائم، و في موارد قد تبلغ عشرين موردا في أربعة فصول و عناوين عريضة:

## الفصل الأول: النفي في الدم

### إشارة

«٦» و هو يشمل نفي قاتل الولد، و نفي قاتل عبده، و نفي قاتل العبد، و نفي قاتل الذمي و نفي الممثل بالميت. «٧»

### المورد الأول: في قتل الولد

، فهو رأى يحيى بن سعيد «٨»، و الشيخ

(١) دراسات في ولاية الفقيه ٢: ٣٢٦.

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٤٠٠؛ التاج الجامع للأصول ٣: ٣٢؛ معالم القربة: ٢٨٥.

(٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٥١.

(٤) النساء (٤): ١٥ و ١٦.

(٥) البيان في تفسير القرآن: ٣٢٩.

(٦) الثاني: في الفحشاء. الثالث: فيما يرتبط بأمن المجتمع و سلامته. الرابع: فيما يرتبط بالدولة الإسلامية و سيأتي البحث عنها.

(٧) النفي و التغريب: ١٢.

(٨) الجامع للشرائع: ٥٧٦.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٩٢

الطبسي «١»، و يميل إليه المجلسي (شيخ الإسلام) «٢»، و الخوئي و الخوانساري «٣»، لكنّه من باب التعزير يراه الحاكم، و الدليل لهذه الفتوى، هو رواية جابر عن الباقر عليه السلام في الرجل يقتل ابنه أو عبده. قال: «لا يقتل به، و لكن يضرب ضربا شديدا، و ينفي عن مسقط رأسه» «٤»، و مسقط الرأس عنوان مشير إلى موطنه الفعلي «٥»، هذا، و لم يحدّد في النص مدّة النفي، فلو كان النفي من باب التعزير، فأمره من حيث المدّة موكول إلى الحاكم. «٦»

### المورد الثاني: نفي قاتل عبده

، فقد أورد الطوسي عن الإمام الباقر عليه السلام:

«أنّه ينفي عن مسقط رأسه» «٧»، كما وردت في كتب العامة أيضا روايات: أنّ النبي صلى الله عليه و آله نفاه سنة «٨»، و لكنّها ضعيفة السند- على مبناهم-. و ممّن أفتى بالنفي من فقهائنا يحيى بن سعيد الحلّي، و العلامة المجلسي. «٩»

### المورد الثالث: نفي قاتل العبد

- و إن لم يكن المقتول عبده- و به روايات من العامة «١٠»، و قد نفي بعض الخلفاء قاتل العبد سنة «١١»، و لكن مع ذلك لم أر من الفريقين من أفتى بالنفي فيه، نعم، قالوا فيه بالتعزير. و من المذاهب

- (١) ذخيرة الصالحين ٨: ١٧٢.
  - (٢) ملاذ الأخيار ١٦: ٥٠٠.
  - (٣) جامع المدارك ٧: ٢٣٣؛ مباني تكملة المنهاج ٢: ٧٢.
  - (٤) التهذيب ١٠: ٢٣٦.
  - (٥) النفي و التغريب: ٥٢.
  - (٦) جواهر الكلام ٤١: ٦٣٩.
  - (٧) التهذيب ١٠: ٢٣٦.
  - (٨) مصنف ابن أبى شيبة ٩: ٣٠٤؛ السنن الكبرى ٨: ٣٦.
  - (٩) الجامع للشرائع: ٥٧٦؛ ملاذ الأخيار ١٦: ٥٠.
  - (١٠) مصنف ابن أبى شيبة ٩: ٤٠٧.
  - (١١) كنز العمال ١٥: ١١٩.
- السجن و النفي فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٩٣  
الأخرى من أفتى فيه بالحبس. «١»

#### المورد الرابع: نفي قاتل الذمى

. و به رواية من طرق العامة، عن النبي صلى الله عليه و آله أنه ينفى من أرضه إلى غيرها. «٢» و أن عمر بن عبد العزيز نفي قاتل الذمى إلى أرض خثعم «٣»، و لكن مع ذلك لم يفتوا بالنفى، نعم، قالوا فيه بالتعزير، و لعله لضعف المستند «٤»، إمّا للإرسال و حذف الوساطة بين عمرو بن شعيب و بين النبي صلى الله عليه و آله، و إمّا لوجود الخلاف فى عمرو بن شعيب نفسه، لأنه ليس بحجة عند بعضهم. «٥»

#### المورد الخامس: نفي الممثل بالميت

. و قد وردت به رواية عن الإمام أبى جعفر الثانى عليه السلام أنه قال: «إنما سئل الرضا عليه السلام عن نباش نبش قبر امرأة، و فجر بها، و أخذ أكفانها، فأمر بقطعه للسرقة، و نفيه لتمثيله بالميت». «٦»  
و لكن نعت على من أفتى فيه بذلك رغم التبع، بل و لم يتعرض لهذه المسألة إلّا المجلسى، و الفيض الكاشانى، و المنتظرى. «٧»

#### الفصل الثانى: النفي فى الفحشاء

##### إشارة

و فيه ثمانية موارد:

#### المورد الأول: نفي واطئ البهيمه

، وردت بذلك رواية موثقة، نقلها

- (١) المدونة الكبرى ٦: ٤٠٣؛ المحلى ١: ٣٤٧.
- (٢) مصنف عبد الرزاق ١٠: ٩٢.
- (٣) السنن الكبرى ٨: ١٠١.
- (٤) النفي و التغريب: ٧٦.
- (٥) تهذيب التهذيب ٨: ٤٣؛ سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٥.
- (٦) إثبات الوصية: ١٨٧؛ مستدرک الوسائل ١٨: ١٩٠.
- (٧) مرآة العقول ٢٣: ٤٢٠؛ الوافي ١٥: ٤٩٣؛ دراسات في ولاية الفقيه ٢: ٥٣٢.
- السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٩٤
- الكليني و الطوسي «١»، و الرواية عن سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بهيمة، أو شاء، أو ناقه، أو بقرة؟ فقال: «عليه أن يجلد حدًا غير الحدِّ، ثمَّ ينفى من بلاده إلى غيرها».
- و قد أفتى بمضمونها جمع من فقهاءنا، كالمحقق النجفي، و السيّد الخوئي، و الشيخ الطبسي «٢»، هذا، و لم يتعرّض أصحابنا للنفي عقوبة لهذه الجريمة على ما قاله المجلسي. «٣»
- و أمّا من السنّة: فقد نقل النووي عن بعض منهم أنّه يجلد و يغرب. «٤»

### المورد الثاني: نفي القواد

، و هو الذي يجمع بين الذكر و الأثني حراما «٥»، و قد وردت بذلك رواية عن الصادق عليه السلام، رواها عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن القواد ما حدّه؟ قال: «لا حدّ على القواد، أليس إنّما يعطى الأجر على أن يقود؟- قلت: جعلت فداك! إنّما يجمع بين الذكر و الأثني حراما؟ قال: - ذاك المؤلّف بين الذكر و الأثني حراما؟- فقلت: هو ذاك جعلت فداك قال: - يضرب ثلاثة أرباع حدّ الزاني (خمسة و سبعين سوطا) و ينفى من المصر الذي هو فيه» «٦»، و قد أفتى بمضمونها كثير منّا، بل هو المشهور عندنا، و ممّن قال به، الشيخ المفيد، و الطوسي، و أبو الصلاح الحلبي. «٧»

- (١) الكافي ٧: ٢٠٤؛ التهذيب ١٠: ٦٠.
- (٢) جواهر الكلام ٤١: ٦٣٩؛ مباني تكملة المنهاج ١: ٣٤٥؛ ذخيرة الصالحين ٨: ٦٢.
- (٣) مرآة العقول ٢٣: ٣١٢؛ ملاذ الأخيار ١٦: ١٢٠.
- (٤) المجموع ٢٠: ٢٩؛ النفي و التغريب ٨١: ٨٩.
- (٥) مجمع البحرين ٣: ١٣٢.
- (٦) الكافي ٧: ٢٦٦؛ التهذيب ١٠: ٦٤.
- (٧) المقنعة: ٧٩١؛ النهاية: ٧١٠؛ الكافي في الفقه: ٤١٠.
- السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٩٥
- و من المعاصرين، الخوانساري، و الخميني، و الطبسي «١»، و السيزواري، و أستاذنا الفاضل اللنكراني. «٢»
- و من السنّة، فلم نعث على رأى صريح لهم عدا ما عن المقدسي، و البهوتي، و الحرّاني. «٣»
- ثمّ يقع الكلام في أمور:

١. إنَّ التغريب هل يختص بالرجل القواد فلا نفى على القوادة، كما هو رأى الطوسى، و ابن البراج، و ابن حمزة، و الفاضل الآبى «٤»، و قد ادعى عليه عدم الخلاف، أو الاتفاق «٥»، أو أنه يشمل المرأة أيضا؛ كما عليه سلار، و يظهر من الأردبيلي و الخوانسارى «٦».
٢. الكلام فى مدّة النفى: فإنه لم يرد من الشرع تحديد المدّة «٧»، و لكنّه لا يكون إلى سنة «٨»، بل هو موكول إلى نظر الإمام، لأنّه منصوب للمصلحة. «٩»
- و قد أفتى بذلك الخمينى «١٠»، و ارتضاه أستاذنا اللنكرانى. «١١»

- (١) جامع المدارك ٧: ٩١؛ تحرير الوسيلة ٤: ٤٢٥؛ ذخيرة الصالحين ٨: ٢٤٧.
- (٢) مهذب الأحكام ٢٧: ٣٩١؛ تفصيل الشريعة (كتاب الحدود): ٢٧٧؛ المراسم العلوية: ٢٥٧؛ المهذب ٢: ٥٣٤؛ الوسيلة: ٤١٤؛ غنية النزوع: ٤٢٧؛ إصباح الشيعة: ٥١٩؛ كشف الرموز ٢: ٥٦٣؛ شرائع الإسلام ٤: ١٦٢؛ الجامع للشرائع: ٥٥٧؛ قواعد الأحكام ٢: ٢٥٨؛ تحرير الأحكام ٢: ٢٢٤.
- (٣) الفروع ٦: ١١٥؛ كشاف القناع ٦: ١٢٧؛ الفتاوى الكبرى ٤: ٢٩٩.
- (٤) النهاية: ٧١٠؛ المهذب ٢: ٥٣٤؛ الوسيلة: ٤١٤؛ كشف الرموز: ٢: ٥٦٣.
- (٥) رياض المسائل ١٦: ٦؛ جواهر الكلام ٤١: ٤٠١؛ ذخيرة الصالحين ٨: ٤٧.
- (٦) المراسم: ٢٥٧؛ مجمع الفائدة ١٣: ١٢٦؛ جامع المدارك ٧: ٩١.
- (٧) النفى و التغريب: ١١٤.
- (٨) السرائر ٣: ٤٧١.
- (٩) النهاية و نكتها ٣: ٣١٤.
- (١٠) تحرير الوسيلة ٢: ٤٢٥.
- (١١) تفصيل الشريعة: ٢٧٨.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٩٦

٣. الكلام فى أن نفى القواد إنّما يكون فى المرّة الأولى - كما هو رأى كثير من فقهاءنا قديما و حديثا، - أو أنّه فى المرّة الثانية، كما هو رأى جمع آخر.

فمن الذين أفتوا بالأول: الشيخ الطوسى، و ابن البراج و ابن إدريس، و الفاضل الآبى، و فخر المحققين، و يحيى بن سعيد، و العلامة الحلّى فى بعض كتبه، و ابن فهد الحلّى، و الشيخ الطبسى، و السيد الخوانسارى. «١»

و من الذين يرون القول الثانى: الشيخ المفيد، و أبو الصلاح الحلبي، و سلار، و ابن حمزة، و الصهرشتى، و الطباطبائى، و المحقق النجفى، و السيد الخمينى، و الشيخ اللنكرانى. «٢»

٤. التحديد المكانى، و هو الذى يقع أو ينبغى البحث فيه، و أنّه هل يكون تغريبه إلى دون المسافة، أو أكثر، أو صدق السفر؟ و لم يرد فيه نصّ بالخصوص إلّا ما ورد عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «كان أمير المؤمنين عليه السّلام إذا نفى أحدا من أهل الإسلام نفاه إلى أقرب بلدة من أهل الشرك إلى الإسلام، فنظر فى ذلك، فكانت الديلم أقرب أهل الشرك»، «٣» و قد حدّد الطوسى التغريب بما يراه الإمام؛ لأنّه ليس بمحدود شرعا. «٤»

٥. المؤونة فى التغريب عليه، و أمّا لو لم يكن له فمن بيت المال. «٥»

، كما هو رأى سعيد بن مسيب - على ما قيل - و عطاء، و الحسن، و قتادة، و النخعي

(١) النفي و التغريب: ١٢٢.

(٢) النفي و التغريب: ١٢٢.

(٣) التهذيب ١٠: ٣٧.

(٤) المبسوط ٨: ١.

(٥) المهذب البارع ٥: ٦٤.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٩٧

و الثوري، و الأوزاعي، و أبو طالب، و الشافعي. «١» و هو مردود عندنا، بل يجب عليه القتل، و هو متفق عليه بين الإمامية. «٢»

### المورد الرابع: نفي الزاني غير المحصن

، و هذا مما لا خلاف فيه بن الإمامية، و به روايات تزيد على العشرة:

منها: ما عن الباقر عليه السلام في البكر و البكرة «إذا زنيا جلدا مائة و نفيًا سنة في غير مصرهما» «٣»، و قد ورد عن العامة أيضا بهذا العدد من الروايات، و أنه جلد مائة و تغريب عام «٤»، و نكتفي من آراء الخاصة بكلام ابن أبي عقيل حيث قال: «إذا كانا بكرين، جلدًا مائة و نفيًا سنة» «٥» و هذا هو رأى جمهور السنة أيضا، بل كاد أن يكون إجماعا «٦»، و لا أقل أنه رأى المالكية، و الشافعية، و الحنابلة. «٧»

ثم إن هنا مطالب و أبحاث:

١. أن التغريب واجب عندنا، و ليس مستحبًا موكولا إلى اختيار الإمام «٨»، و لكن عن بعض العامة أنه يترك إلى الإمام، فإن رأى فيه فائدة غزب. «٩»

٢. أن التغريب عند الإمامية حدّ بالاتفاق «١٠»، و هو رأى جمهور السنة

(١) نيل الأوطار ٧: ١١٦؛ الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ١٤١.

(٢) جواهر الكلام ٤١: ٣٨١.

(٣) الكافي ٧: ١٧٧.

(٤) صحيح البخارى ٨: ٣٠.

(٥) مختلف الشيعة ٩: ١٥٠.

(٦) الدرر البهية: ٣٢١.

(٧) الفقه الإسلامي و أدلته ٦: ٣٩.

(٨) المبسوط ٨: ٣؛ المهذب البارع ٥: ٦٤.

(٩) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٦٤.

(١٠) الخلاف ٢: ٤٣٩؛ مسالك الأفهام ٤: ٢١١.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ٩٨

أيضا «١»، و لكن عند الأحناف أنه تعزيز موكول أمره إلى الإمام. «٢»

٣. أن المشهور عندنا فى مدّة النفى هو سنه بلا زياده و نقيصه «٣»، بل لم يكن فيه خلاف. «٤»
٤. أن المراد بالسنة التى هى مدّة التغريب هو السنة الهلالية لا الشمسية «٥»، حيث إن أكثر الأحكام الشرعية تترتب على الأشهر القمرية. «٦»
- و قد صرح بذلك من المعاصرين الكلبياگانى، فقال: «المراد من السنة و العام هو الهلالى منها دون الشمسى؛ فإنّ الأحكام الواردة من الشرع فى الشهور و السنة محمولة على القمرية». «٧»
- و من العامة تعرّض الرملى إلى ذلك. «٨»
٥. أنه يدور البحث فى ابتداء العام هل هو من أول السفر، كما يظهر من الروايات، و مال إليه بعض المعاصرين منا «٩»، و وافقنا الرملى فيه، أو أنه من حين وصوله إلى بلد التغريب، كما هو الظاهر من روايات أخرى و يبدو من الشافعية؟ «١٠»

- (١) روائع البيان ٢: ٢٩.
- (٢) المبسوط للسرخسى ٩: ٤٥؛ بدائع الصنائع ٧: ٣٩.
- (٣) المقنعة: ٧٧٧.
- (٤) ذخيرة الصالحين ٨: ٤١.
- (٥) الروضة البهية ٩: ١٠٩.
- (٦) بيست و پنج رساله «فارسی» للمجلسى: ٤٠٢.
- (٧) الدر المنضود ١: ٣٢١.
- (٨) نهاية المحتاج ٧: ٤٢٨.
- (٩) حدود الشريعة ٤: ٤٢٨.
- (١٠) أسنى المطالب ٤: ١٢٩؛ مغنى المحتاج ٤: ١٤٨.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ٩٩
٦. و لو عاد المغرب باختياره، و قبل انقضاء المدّة، فقد يقال بالبناء على ما سبق، كما عليه العلامة الحلى، و الشهيد الثانى، و الكلبياگانى «١»، و هو رأى الحنابلة، و المالكية. «٢»
- و قد يقال بأنّ المدّة الماضية لا تحتسب له، بل لا بدّ من مضى سنه من الطرد. «٣»
٧. و أمّا النفى و التغريب لو كان مريضاً، فإنّ و إن لم نجد نصّاً بالخصوص، و لا كلاماً للفقهاء فى ذلك، و لكن يستشفّ من بعض الكلمات، الفرق بين المرض الذى لا يرجى زواله فلا ينتظر، و بين المرض الذى يرجى زواله فينتظر، كما عن الطوسى. «٤»
٨. أنّ التغريب قد يتوقّف و يعلّق فيما إذا رأى الحاكم أنه يمكن إثارة الفتن بسبب هذا النفى، فيتوقّف عند التنفيذ إلى زوال المانع، و لكنّه لا يسقط. «٥»
٩. حدّ التغريب و المسافه، و هو موكول - عندنا - إلى ما يراه الحاكم كما عن الطوسى «٦»، أو إلى أدنى بلد من بلاد الإسلام إلى الشرك، كما عن يحيى بن سعيد «٧»، أو إلى مسافه قصر الصلاة، كما عن العلامة الحلى «٨»،

(١) تحرير الأحكام ٢: ٢٢٣؛ الروضة البهية ٩: ١١١؛ الدر المنضود ١: ٣٢٢.

(٢) التشريع الجنائى الإسلامى ٢: ٣٨٢؛ الاقناع ٤: ٢٥٢.

(٣) كشف اللثام ٢: ٢٢٤؛ قواعد الأحكام ٢: ٢٥٥.

(٤) المبسوط ٥: ٢٠٣؛ الخلاف ٢: ٤٤٢.

(٥) الدر المنضود ١: ٣٢٣.

(٦) المبسوط ٨: ٣.

(٧) الجامع للشرائع: ٥٥٠.

(٨) تحرير الأحكام ٢: ٢٣.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٠٠

أو بحسب ما يصدق عليه الغربية، كما عن السبزواري «١»، أو إلى خمسين فرسخا كما فى بعض النصوص. «٢» و رأى جمهور السنّة فى ذلك، هو مسافة يقصر الصلاة فيها، كما عن الحصنى الشافعى «٣»، و عن بعضهم بمقدار ما يصدق عليه اسم النفى، كما عن المرداوى و ابن قدامة. «٤»

١٠. يقع البحث فى جواز التغريب إلى بلاد الشرك على ما فى رواية بكير، عن على عليه السلام: جواز نفيه إلى بلاد الشرك الحدودية

المجاورة لبلاد الإسلام «٥»، أو أنه لا يجوز التغريب إلى بلاد الكفر، لأن ذلك من مصاديق التعرب بعد الهجرة. «٦»

١١. يقع الكلام أيضا فى حبسه فى المنفى، كما عن الأندلسى «٧»، و هو رأى الشافعية، و مالك «٨»، أو يترك مطلق العنان، كما عن

العلامة الحلّى «٩» مع رصده و مراقبته، كما عن الشريينى. «١٠»

١٢. ثم إن تعيين البلد بيد المغرب، فيكون إليه الخيرة، كما عن العلامة الحلّى، و الفاضل الهندى، و الكلايگانى «١١»، أو أنه بيد

الحاكم، و إن لم يكن

(١) مهذب الأحكام ٢٧: ٣٣٦.

(٢) الفقه الرضوى: ٢٧٥.

(٣) كفاية الأخيار ٢: ١١٠؛ أسنى المطالب ٤: ١٣٠.

(٤) الإنصاف: ٧٢؛ المغنى ٩: ٤٤.

(٥) وسائل الشيعة ١٨: ٣٩٤.

(٦) الدر المنضود ١: ٣١٩.

(٧) المنتقى ١: ٣١٩.

(٨) التشريع الجنائى ٢: ٣٨٣؛ المدونة الكبرى ٦: ٢٣٦.

(٩) تحرير الأحكام ٢: ٢٢٣.

(١٠) المغنى المحتاج للشريينى ٤: ٢٤٨.

(١١) قواعد الأحكام ٢: ٢٥٥؛ كشف اللثام ٢: ٢٢٤؛ الدر المنضود ١: ٢٢٢.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٠١

فيه دليل بالخصوص، كما عن الخمينى، و السبزواري، و شيخنا الأستاذ اللكرانى «١»، و هو رأى بعض السنّة، كالبهوتى. «٢»

١٣. يقع البحث فى التغريب لو كان الطريق غير آمن، و يخشى عليه من التلف، فينتظر، و لكن لو كان الطريق مخيفه، و لم يبلغ ذلك

الحدّ لم ينتظر، كما عن العلامة الحلّى و الفاضل الهندى «٣»، و عن الرملى من السنّة أنّ التغريب إنّما يكون فيما لو كان الطريق آمنا.

«٤»

١٤. يقع البحث فى جواز انتقاله من بلد التغريب إلى بلد آخر- غير بلده- فعن البعض أنّ اختيار النفى فقط بيد الحاكم دون اختيار



بلد آخر، كما عن الكلبايجاني «٥»، وقد يقال بالجواز نظرا إلى عدم خصوصية في المنفى ما لم يحتّم عليه الحاكم الإقامة في مصر معيّن، و عن بعض العامة أنه ملزم بالإقامة فيما غرّب إليه ليكون له كالحبس، كما عن الرملي «٦»، و عن بعض آخر أنه يجوز له الانتقال؛ إذ لم يدلّ على المنع دليل، كما عن الشرييني. «٧»

١٥. ثم يقع الكلام و البحث في أنّ التغريب هل هو من بلد الجريمة- كالزنا-، أو من بلد الجلد و إجراء الحكم، أو من بلد المجرم؟ فالروايات في ذلك مختلفة؛ و قد اختار الأول الفاضل الهندي، و الطباطبائي، و الخميني،

(١) تحرير الوسيلة ٢: ٤١٨؛ مهذب الأحكام ٢٧: ٣٣٦؛ تفصيل الشريعة: ١٣٨.

(٢) شرح منتهى الإرادات ٣: ٣٤٤.

(٣) قواعد الأحكام ٢: ٢٥٥؛ كشف اللثام ٢: ٢٢٤.

(٤) نهاية المحتاج ٧: ٤٢٨.

(٥) الدر المنصود ١: ٣٢٢.

(٦) نهاية المحتاج ٧: ٤٢٧.

(٧) مغنى المحتاج ٤: ١٤٨.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٠٢

و المرحوم الطبسى- الشيخ الوالد- «١»، و اختار الثانى الشيخ الطوسى، و ابن البرّاج، و من العامة ابن أبى ليلى «٢»، و اختار الثالث ابن حمزة، و العلامة الحلّى. «٣»

و قد يقال بمراعاة جميع العناوين، و نفيه من بلد الجلد و الزنا و موطنه، و هو رأى بعض أعظم عصرنا. «٤»

١٦. ثم يقع الكلام في تغريب المرأة، فالمشهور عندنا عدمه، بدليل الإجماع، كما عن الطوسى «٥»، و أدلة أخرى تبلغ عشرة، بعضها واهية. «٦»

و يظهر من بعض آخر منا، تغريب المرأة، و من القائلين به ابن أبى عقيل العماني، و الشهيد الثانى، و المحقق الأردبيلى، و السيد الخوانسارى، و الخوئى «٧»؛ لوجود نصوص في ذلك:

منها: ما عن الباقر عليه السلام: «و قضى- أى على عليه السلام- فى البكر و البكرة إذا زنيا جلد مائة و نفى سنة فى غير مصرهما، و هما اللذان قد أملكا و لم يدخلها». «٨»

و أما عند السنة: فالأمر عندهم مختلف فيه. فعن جمع منهم أنه لا نفي

(١) كشف اللثام ٢: ٢١٩؛ رياض المسائل ١٥: ٤٨٤؛ تحرير الوسيلة ٢: ٢١٨؛ ذخيرة الصالحين ٨: ٤١.

(٢) المبسوط ٨: ٣؛ المهذب ٢: ٥٢٨؛ المبسوط للسرخسى ٩: ٤٥.

(٣) الوسيلة: ٤١١؛ تحرير الأحكام ٢: ٢٢٣.

(٤) الدر المنصود ١: ٣١٧.

(٥) المبسوط ٨: ١ و ج ٥: ٢٠٣.

(٦) النفي و التغريب: ٢٤١.

(٧) مختلف الشيعة ٩: ١٥٢؛ مسالك الأفهام ١٤: ٣٧٠؛ مجمع الفائدة ١٣: ٧٦؛ جامع المدارك ٧: ٩٠؛ مباني تكملة المنهاج ١: ٢٠١.

(٨) الكافي ٧: ١٧٧؛ الاستبصار ٤: ٢٠٢.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٠٣

عليها، و هو رأى مالك، و الماوردي، و أبي إسحاق الشيرازي، و الأوزاعي. «١»

و عن الشافعي، و ابن حزم، و السرخسي، و آخريين: أنها تغرب. «٢»

و عن طائفة ثالثة منهم، التفصيل بين وجود محرم لها فتغرب، و إلا فلا. «٣»

١٧. ثم، يقع الكلام في أنه هل يغرب لو زنى و هو في السجن؛ و هل يصدق عليه أنه غير محصن؛ كما في رواية الحارث بن المغيرة، عن الصادق عليه السلام [قال]: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل له امرأة بالعراق، فاصاب فجورا، و هو بالحجاز؟ فقال: «يضرب حد الزاني مائة جلدة، و لا يرجم» قلت: فان كان معها في بلدة واحدة، و هو محبوس في سجن لا يقدر أن يخرج إليها، و لا تدخل هي عليه، أ رأيت إن زنى في السجن؟ قال: «هو بمنزلة الغائب عن أهله، يجلد مائة جلدة» «٤»، أم يسقط التغريب عنه، لعدم إمكانه سيما لو كان الحبس دائما، أم يغرب بعد انقضاء مدة الحبس؛ استصحابا لحكم الحبس، أم يغرب من بلد الحبس إلى بلد آخر و يحبس فيه عملا بمقتضى إطلاق وجوب التغريب؟ «٥»

١٨. ثم يقع الكلام في أن المغرب لو ارتكب ما عقوبته التغريب كالزنا، فهل يغرب من البلد إلى بلد آخر، كما عن العلامة الحلبي، و الكلبي يگاني «٦»،

(١) المدونة الكبرى ٦: ٢٣٦؛ الأحكام السلطانية: ٢٢٣؛ المهذب ٢: ٢٧١؛ الإنصاف ١: ١٧٤؛ سبل السلام ٤: ٥.

(٢) إرشاد الساري ١٠: ٢٦؛ المحلى ١١: ١٨٦؛ المبسوط ٩: ٤٤.

(٣) الفروع للمقدسي ٦: ٦٩.

(٤) الكافي ٧: ١٧٨.

(٥) النفي و التغريب: ٢٦٣.

(٦) تحرير الأحكام ٢: ٢٢٣؛ الدر المنصود ١: ٣٢٢.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٠٤

و هو رأى ابن قدامة، و الشرييني من السنة؟ «١»

ثم، هل أن مدد التغريب تتداخل فيما بينها أم أنه يجب إكمال السنة الأولى أولا، ثم يبدأ في احتساب سنة أخرى لزناه الآخر. «٢»

١٩. ثم يقع الكلام في نفقة المغرب، و هل هي على نفسه؛ لأن التغريب حصل نتيجة لفعله، و حينئذ فإن كان فقيرا فعلى بيت المال، إن كان، و إلا فعلى المسلمين «٣»، أم نقول بأن النفقة على بيت المال ابتداء؛ لأنه معد لمصالح المسلمين، و التغريب من جملتها؟ «٤»

٢٠. ثم، يقع الكلام في تغريب من كان عائلا بمن تجب نفقته عليه من الأولاد و الوالدين و ... فقد يقال بعدم التعارض بين الواجبين، و ذلك لأن النفقة المستقبلية غير واجبة عليه، و بعد التغريب يسقط عنه نفقتهم، و لو أمكنه العمل في المنفى يجب أن يمكن من العمل؛ لأن التغريب يحصل من دون الإضرار بأهله. «٥»

و قد يقال: إن لم يتمكن من أداء مئوتهم؛ فإنه يؤخر نفيه إلى رفع المانع، كما عن السيد الكلبي يگاني. «٦»

٢١. ثم، يقع الكلام في مراعاة الأمور الترفيحية، و سلامة المنفى؛ إذ طالما

(١) المغني ٨: ١٦٩؛ مغني المحتاج ٤: ١٤٨.

(٢) النفي و التغريب: ٦٧.

(٣) قواعد الأحكام ٢: ٢٥٤؛ كشف اللثام ٢: ٢١٩؛ الدر المنصود ١: ٣٢٤؛ المنتقى للأندلسي ١: ١٣٧؛ ذيل نهاية المحتاج ٧: ٤٢٨.

(٤) النفي و التغريب: ٢٧٠.

(٥) النفي و التغريب: ٢٧٤؛ ذيل نهاية المحتاج ٧: ٤٢٨.

(٦) الدر المنضود ١: ٣٢٤.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٠٥

لم يقصد بالتغريب القضاء على حياته إلّا المحارب على الخلاف بين الفقهاء، فلا بدّ و أن لا يعرّض للتشديد و المضايقات. و عليه؛ فلا بدّ من توفير الاحتياجات الأولى «١»، فلا يغزّب إلى أماكن خالية من هذه الأمور، بل من السكن، و لا إلى المناطق الحارّة، أو الباردة جدّاً، كما عن شيخنا الأستاذ اللنكراني «٢»، بل و لا إلى بلد أشيع بها مرض، كالطاعون، و كما عن الرملي. «٣»

٢٢. هل يسمح له بالتجارة و الكسب في المنفى، كما هو مقتضى الإطلاق، و لم يقدّم دليل خاصّ على المنع، و هو رأى الماوردي، و الروياني، و الشرييني من السنّة، و لم نجد فتوى من فقهاء الإماميّة في هذا المورد «٤»، أو أنّه لا- يمكن من حمل مال زائد على نفقته يتّجر به، كما عن الرملي. «٥»

٢٣. هل يعطى له الرخصة و الإجازة للعودة إلى بلده، و الاتصال بذويه و أقاربه؟ فإنّه لم يرد فيه نصّ بالخصوص غير ما رواه الهندي عن الماوردي، عن النبي صلى الله عليه و آله: «يا أُنّه، اخرج من المدينة إلى حمراء الأسد، فليكن بها منزلك، و لا تدخل المدينة إلّا أن يكن للناس عيد، فتشده» «٦»، و هي ضعيفة السند، و غامضة الدلالة.

فقد يقال: إن كان التغريب حدّاً- بعنوان الحدّ- و محدوداً بمدّة، فمقتضى إطلاق دليله، هو لزوم كونه مغرباً في تمام المدّة، فالرخصة تنافيه.

(١) النفي و التغريب: ٢٧٥.

(٢) تفصيل الشريعة: ١٤٥.

طبسي، نجم الدين، السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، در يك جلد، بوستان كتاب، قم - ايران، اول، ه ق السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي؛ ص: ١٠٥

(٣) نهاية المحتاج ٧: ٤٢٨؛ كشف القناع ٦: ٩٣.

(٤) النفي و التغريب: ٢٧٥.

(٥) مغنى المحتاج ٤: ١٤٨.

(٦) كنز العمال ٥: ٣٢٤؛ النفي و التغريب: ٢٧٩.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٠٦

و أمّا لو لم يكن محدوداً بمدّة، أو كان محدوداً بالتوبة، فالإطلاق يقتضى نفيه مدّة، فيجوز ترخيصه بعده.

أمّا لو كان من باب التعزير: كما في وطء البهيمة، و قاتل الولد، و القوّاد، و قاتل العبد، و قاتل الذمّي، فإن رأى الحاكم مصلحة في ترخيصه- على القول بسعة ولايته- فيرخص، نعم، ورد [حديث] مرسل في مورد المختث، و أنّه يرخص في الأعياد، ليشهد الصلاة. و قد يظهر من بعض فقهاءنا أنّه لا يجوز الرجوع إلى بلده بعد أن يقيم مدّة في المنفى، بحيث يقيم مدّة في بلده، و مدّة في المنفى، كما هو رأى الكلبيكاني. «١»

٢٤. لو ادّعى المغرب انتهاء المدّة، فقد يقال بأن مقتضى الاستصحاب بقاؤه و عدم انتهاء المدّة، و قد يقال بأنّ هذا في حقوق الله. و هو مبنى على المسامحة، فيصدّق قوله، كما عن الشرييني، و الرملي، و لم نجد هذا في كتبنا. «٢»

هذا. و لم يرو فقهاؤنا شيئاً فيه، و لعله لعدم الاحتياج إليه بعد فرض أن الحاكم يشته فى ديوانه، أو يثبت زمان التغريب، و عن بعض العامة، يحلف لو كان متهماً كما عن الرملى «٣»، أو يحلف استحباباً و إن لم يكن متهماً، كما عن الشريينى «٤»، هذا، و لم نعرف وجه الاستحباب و دليله.

٢٥. ثم، لو انتهت مدّة التغريب، فهل يحقّ للمغزّب الرجوع من دون

(١) الدر المنصود ١: ٣٢٢.

(٢) النفى و التغريب: ٢٨٦.

(٣) مغنى المحتاج ٤: ١٤٨.

(٤) نهاية المحتاج ٧: ٤٢٨.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٠٧

تنسيق مع الحاكم، و لا- استئذانه؟ فقد يقال بعدم الحاجة إلى ذلك طالما قد أتى بالواجب، فلا مبرر لتأخير الإفراج و المكث إلى الاستئذان، و لم يتعرّض أحد من فقهاءنا لهذه المسألة، و لكن بعض الشافعية تعرّض لهذا الأمر، و قال بعدم جواز الرجوع من دون الاستئذان، و أنه يعزّر لو رجع. «١»

٢٦. هل يحلق رأس المغزّب فى الزنا زيادة على التغريب؟

فقول: أمّا من حيث الفتوى: فقد اختلفت الكلمات، فمنهم من يقول بالجزّ، كالصدوق، و ابن أبى عقيل، و ابن الجنيد، و الطوسى، و الحلبي، و ابن زهرة، و الطبرى، و الخوئى، و الخمينى، و الطبسى. «٢»  
و عن آخرين اختصاص الجزّ بالناصية، كالمفيد، و سلّار، و ابن حمزة. «٣»  
و قد خلت كلمات العامة عن التعرّض لهذه المسألة.

أمّا من حيث الدليل: فقد وردت روايات فى الجزّ، منها: ما عن الإمام موسى بن جعفر عليه السّلام: «يجلد الحدّ، و يحلق رأسه» «٤»، و رواية أخرى عن الصادق عليه السّلام: «يضرب مائة و يجزّ شعره». «٥»

٢٧. أن حلق رأس المغزّب فى الزنا يختصّ بالرجل دون المرأة؛ إذ لا دليل على ذلك فى غيره. «٦»

### المورد الخامس: نفى المخنث

- على ما قيل - و معنى المخنث: هو الذى

(١) اسنى المطالب ٤: ١٣٠.

(٢) النفى و التغريب: ٢٨٩.

(٣) المقنعة: ٧٧٥؛ المراسم العلوية: ٢٥٣؛ الوسيلة: ٤١١.

(٤) تهذيب الأحكام ١٠: ٣٦.

(٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٣٦.

(٦) ذخيرة الصالحين للطبسى، ٨: ٤١؛ النفى و التغريب: ٢٩٣.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٠٨

يتشبه بالنساء، كما عن العسقلانى، و القسطلانى «١»، أو هو الذى يلين فى قوله، و ينكسر فى مشيه «٢»، أو هو الذى يوطأ فى دبره. «٣»

أما النفى: فلم يثبت عندنا ذلك، بل يرجم «٤»، وقد صرح بذلك أبو الصلاح الحلبي «٥»، وإن تردّد العلامة فى ذلك، لكن وردت روايات من طرقنا بأنّ النبي صلى الله عليه وآله غرّب هيت، و مانع إلى العرايا «٦» و هى اسم حصن بالمدينة. «٧»  
كما وردت روايات بطردهم من المسجد «٨»، أو طردهم من البيوت «٩»، كما وردت روايات بلعنهم. «١٠»  
هذا. و لكنّ السنّة يرون نفيه من البلد؛ كما عن الشافعية «١١»، بل هو متفق بينهم «١٢»، كما عنونوا له بابا، و نقلوا روايات نسبوها إلى النبي صلى الله عليه وآله الكريم. «١٣»

### المورد السادس: نفى من وقع عليه التشبيب

، كما ورد من غير طرقنا.  
و معناه: ذكره المحاسن و إظهار شدّة الحبّ بالشعر. «١٤»

- 
- (١) إرشاد السارى ١٠: ٢٦؛ فتح البارى ٩: ٣٣٦.
  - (٢) مرآة العقول ٢٠: ٣٤٨؛ لسان العرب ٢: ١٤٥.
  - (٣) مجمع البحرين ٢: ٢٥٢.
  - (٤) الكافى ٧: ٢٦٧.
  - (٥) الكافى فى الفقه: ٤٠٩.
  - (٦) الكافى ٧: ٢٦٨.
  - (٧) مرآة العقول ٢٠: ٣٥١.
  - (٨) علل الشرائع: ٦٠٢.
  - (٩) الجعفریات: ١٢٧.
  - (١٠) مستدرک الوسائل ١٤: ٣٤٩.
  - (١١) الأمّ ٦: ١٤٦.
  - (١٢) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ١٣٥؛ الأحكام السلطانية: ٢٧٩.
  - (١٣) فتح البارى ١٢: ١٣٤؛ ١٠: ٢٧٤؛ كنز العمال ٥: ٣٢٤.
  - (١٤) الاختبارات ٤: ٦٠٤.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٠٩

### المورد السابع: ورد أيضا نفى من شرب الخمر فى شهر رمضان «أ» او فى غيره

#### المورد الثامن: نفى من يرتزق بضرب الدفوف و الغناء

، كما ورد فى بعض الكتب، و قاله بعضهم. «٢»  
هذا. و لكن لم يرد من طرقنا ما يؤيد هذا المعنى، و لا أفتى فقهاؤنا بالنفى فى هذه الموارد.

### الفصل الثالث: ما يرتبط بالدولة الإسلامية:

و يندرج تحته موارد:

١. نفي الجاسوس المسلم، فقد قيل بالنفي فيه، كما نسب ذلك إلى الأوزاعي، و سخنون «٣»، أما عندنا: فلم يكن فيه النفي. «٤»
٢. نفي من استهزأ بالنبي صلى الله عليه و آله، أو أذاع أسرار الدولة، و قد غرّب رسول الله صلى الله عليه و آله الحكم بن أبي العاص إلى الطائف «٥»، و طرد يهود بنى قينقاع «٦»، و يهود بنى النضير من المدينة أيضا. «٧»

- (١) مصنف عبد الرزاق ٧: ٣٨٢؛ تاريخ المدينة ٢: ٧٢٠؛ طبقات ابن سعد ٣: ٢٨٢.
- (٢) سنن ابن ماجه ٢: ٨٧١؛ كتر العمال ١٥: ٢٢٢؛ النفي و التغريب: ٣٣٢؛ و صرح بذلك القرشي في معالم القرية: ١٠٧.
- (٣) معالم السنن ٢: ٢٧٤؛ أفضية رسول الله: ٨٠.
- (٤) النفي و التغريب: ٣٣٨.
- (٥) بحار الأنوار ١٨: ٥٩؛ مختصر تاريخ دمشق ٢٤: ١٩٢؛ أخبار مكة للفاكهى ٥: ٢٣٨.
- (٦) مسند احمد ١: ١٤٩.
- (٧) مجمع البيان ٩: ٢٥٦.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١١٠

٣. تغريب النواصب و الحاقدين من العاصمة «١»، كما طرد النبي صلى الله عليه و آله الحكم بن أبي العاص من المدينة «٢»، و طرد أمير المؤمنين عليه السلام قبيلة باهلة من الكوفة؛ لأنهم أبوا أن يخرجوا معه إلى صفين، فطردهم إلى الديلم «٣»، كما أن المهدي عليه السلام يطرد النواصب من الكوفة إلى أرض السواد. «٤»
٤. و مّا قيل فيه بالنفي: المحتال و من يقوم بالتزوير في مستندات الدولة و غيرها، فقد ورد عن بعض الخلفاء أنه غرّبه «٥»، و حاول ابن قدامة تبرير موقف الخليفة و فعله «٦»، هذا. و لم يرد عندنا إلّا التعزير و العقوبة. «٧»
٥. ورد عن بعض خلفاء بنى أمية (عمر بن عبد العزيز) أنه غرّب رجلا كان يرى تقديم معاوية على أمير المؤمنين على عليه السلام، و يقول بأنه أولى منه. «٨»

## الفصل الرابع: ما يرتبط بأمن المجتمع و سلامته:

### إشارة

و فيه موارد:

### الأول: نفي السارق

، و قد وردت نصوص بذلك، و أن عليا عليه السلام نفي السارق من الكوفة إلى بلد آخر «٩»، و لكن نعر على فتوى لفقهاينا في ذلك. أما عن

- (١) النفي و التغريب: ٣٣٤.
- (٢) شرح نهج البلاغة ٦: ١٤٩.
- (٣) وقعة صفين: ١١٦؛ الغارات ١: ١٩.

(٤) الكافي ٨: ٢٢٧؛ معجم أحاديث الإمام المهدي ٣: ٣٠٨.

(٥) الفروع للمقدسي ٦: ١١٢.

(٦) المغنى ٨: ٣٢٥.

(٧) النفي و التغريب: ٣٥٥.

(٨) مجموعة ورّام: ٣٠١.

(٩) دعائم الإسلام ٢: ٤٧١؛ الكافي ٧: ٢٣٠.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١١١

العامّة: فقد ورد ذلك عن التبصرة. «١»

### الثاني: المحتكر

، فقال فيه بعض العامّة بالنفي، كما عن العيني و العسقلاني. «٢»

### الثالث: نفي الأشرار تأديبا

، لهم و منعا لشّرهم، كما عن بعض العامّة، و لم أجد من أفتى به متّاء، و لكن لا بأس به إذا رآه الحاكم. «٣»

### الرابع: نفي المحارب

و هو المورد المهمّ في المقام، و المحارب: هو الذي يجرّد السلاح، و يكون من أهل الريبة «٤»، و قد صرح القرآن الكريم بتغريبه كأحد العقوبات له بقوله تعالى: **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا... أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ**. «٥» و قد وردت روايات كثيرة بشأن تعريف المحارب و حكمه:

منها: ما رواه جميل بن درّاج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن قول الله عزّ و جلّ: **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ... قُتِلَ: أَى شَىءٍ عَلَيْهِمْ مِنْ هَذِهِ الْحُدُودِ الَّتِي سَمَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟** قال: «ذلك إلى الإمام، إن شاء قطع، و إن شاء صلب، و إن شاء نفي، و إن شاء قتل». قلت: النفي إلى أين؟ قال: «ينفي من مصر إلى مصر» - و قال: - **إِنَّ عَلَيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ نَفَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ**. «٦»

(١) الإنصاف ١٠: ٢٨٦.

(٢) عمدة القارى ٢٤: ١٤؛ فتح البارى ١٢: ١٣٤.

(٣) غاية المأمول شرح التاج الجامع للأصول ٣: ٣٢.

(٤) النهاية: ٧٢٠؛ موارد السجن: ٣٥٤.

(٥) المائدة (٥): ٣٣.

(٦) الكافي ٧: ٢٤٥.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١١٢

ثم، إنّه يقع الكلام في أمور:

١. مدّة نفي المحارب، و الروايات في المقام مطلقة، لكن في رواية المدائني عن الرضا عليه السّلام: «أنّ التقدير بنسبة ما ارتكبه من الجناية» - قال: سئل عن قول الله عزّ و جلّ: **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ... فَمَا الَّذِي إِذَا فَعَلَهُ اسْتَوْجِبَ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ؟** قال: «إذا حارب الله

و رسوله، و سعى في الأرض فسادا فقتل، قتل به، و إن قتل و أخذ المال، قتل و صلب، و إن أخذ المال و لم يقتل، قطعت يده و رجله من خلاف، و إن شهر السيف، فحارب الله و رسوله، و سعى في الأرض فسادا، و لم يقتل، و لم يأخذ المال ينفي من الأرض». «... ١» و رواية المدائني عن الصادق عليه السلام: «إن الملاك هو التوبة» «٢»، و أن الإفراج عنه لمدة سنة إنما هو لأجل أنه سيتوب خلالها «٣»، و قد اختلفت الآراء و الفتاوى في هذا المقام، فعن المفيد، أن النفي أبدئاً أو يتوب «٤»، و كذلك الشهيد الأول، و ابن فهد الحلبي «٥»، و هو رأى جمهور العامة. «٦»

و عن يحيى بن سعيد، أنه ينفي من بلاد الإسلام سنة، و هو المتبادر من الشهيد الثاني أيضا. «٧»

(١) الكافي ٧: ٢٤٦.

(٢) التهذيب ١٠: ١٣١.

(٣) النفي و التغريب: ٣٩٦.

(٤) المقنعة: ٨٠٤.

(٥) غاية المراد: ٤: ٢٧٩؛ المهذب البارع ٥: ٣٢٠.

(٦) المغني ٨: ٢٩٥؛ الإنصاف ١٠: ٢٩٩؛ الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٤١١.

(٧) الجامع للشرائع: ٢٤٢؛ مسالك الأفهام ١٥: ٨؛ موارد السجن: ٣٥٨.

السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١١٣

٢. المقصود بالنفي، هو أن لا يدع يستقر في بلد، بل دائما يطارد و يمنع من كل بلد يقصده، كما عن ابن فهد الحلبي، و ابن إدريس «١»، أو أنه ينفي من بلاد الإسلام سنة، كما عن يحيى بن سعيد من فقهاءنا، و الكاساني من المذاهب الأخرى. «٢»  
٣. ثم، إن نفي المرأة المحاربة أيضا مورد للبحث، كما في العناوين الماضية، فالظاهر من الشيخ الطوسي، و العلامة الحلبي، و الفاضل الهندي، هو التغريب. «٣»

و يظهر من بعض آخرين: الاختصاص بالرجل، و هو قول ابن إدريس، و ابن الجنيد «٤»، و رأى مالك، و بعض الأحناف أيضا. «٥»  
٥. هل يشترط في تغريب المحارب البلوغ؟ و قد اشترطه ابن الجنيد، و ارتضاه الشهيد الأول «٦»، و لم يتعرض له كثير من الأصحاب.  
٦. هل يسمح للنفي المحارب اللجوء إلى البلاد الكافرة؟ ففي بعض روايات أهل البيت عليهم السلام أنه يضرب عنقه؛ إذا أراد الدخول إليها «٧»، أو قوتل أهلها إن توجه إلى أرض الشرك، و أعطوه اللجوء. «٨»  
و عن أبي بصير أنه ينفي من أرض الإسلام كلها حتى يلحق

(١) المهذب البارع ٥: ٣٢؛ السرائر ٣: ٥٠٥؛ النفي و التغريب: ٤٢٣.

(٢) الجامع للشرائع: ٢٤٢؛ بدائع الصنائع ٧: ٩٥.

(٣) الخلاف ٢: ٤٨٣؛ مختلف الشيعة: ٩: ٢٥٨؛ كشف اللثام ٢: ٢٥١؛ النفي و التغريب: ٤٢٣.

(٤) السرائر ٣: ٥١٠؛ مختلف الشيعة ٩: ٢٥٩.

(٥) المدونة الكبرى ٦: ٣٠٢؛ حاشية ابن عابدين ٤: ١١٧.

(٦) غاية المراد ٤: ٢٨٠.

(٧) تفسير العياشي ١: ٣١٧.

(٨) تفسير نور الثقلين ١: ٦٢٢.



السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١١٤

بأرض الشرك. «١»

هذا. و قد أفتى فقهاؤنا بالمنع من دخوله بلد الشرك، و إن أعطوه اللجوء قوتلوا، كما عن الشيخ الطوسى «٢»، و لكن أشكل فى ذلك بعض آخر منا «٣»، و قالوا بأنه يوكل أمره إلى نظر الإمام حسب ما يراه من المصلحة. «٤»

٧. إذا تاب المحارب قبل الظفر به، سقط عنه النفى بلا خلاف؛ للآية الكريمة **إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ** «٥»، و قد تعرض فقهاؤنا لهذا الفرع، و أنه لا خلاف فيه، كما عن ابن إدريس. «٦»

٨. هل ينفى المحارب إذا كان مريضاً؟ نظراً إلى عدم السماح له بالاستقرار على وجه الأرض حتى يموت، لا بدّ من ملاحظته، و عدم الأذن له فى الاستقرار و إن كان مريضاً «٧»، و لكن عن بعض الظاهريّة من العامّة أنه يترك مدّة مرضه، كما عن ابن حزم. «٨»

٩. أن المنفى المحارب يحاصر اقتصادياً، و تقطع العلاقات الاجتماعية معه على ما ورد فى رواية المدائنى عن الإمام الرضا عليه السلام: «ثم يكتب إلى أهل ذلك المصر أن ينادى عليه بأنه منفى، فلا تؤاكلوه، و لا تشاربوه، و لا تناكحوه». «٩»

(١) نوادر أحمد بن محمد: ١٤٧.

(٢) الخلاف ٢: ٤٧٩.

(٣) جواهر الكلام ٤١: ٥٩٤.

(٤) النفى و التغريب: ٤١٤.

(٥) المائدة (٥): ٣٣.

(٦) السرائر ٣: ٥٠٩.

(٧) النفى و التغريب: ٤١٨.

(٨) المحلّى ١١: ١٨٢.

(٩) تفسير العياشى ١: ٣١٧.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١١٥

و فى رواية أخرى: «فلا تجالسوه و لا تبايعوه» «١»، و هو رأى كثير من فقهاءنا، كما عن ابن فهد، و المحقق الحلى، و العامّة الحلى، و السيد الخوئى، و الشيخ الوالد. «٢»

١٠. ثم، إن نفى المحارب هل هو مقتضى التخيير من الإمام أم الترتيب؟

فعن جمع من فقهاءنا، القول بالتخيير بين النفى، و القتل، و الصلب، و القطع، بل هو رأى المشهور عندنا «٣»، و عليه رأى المتأخرين. «٤»

و عن آخرين، القول بالترتيب، و هو رأى جمع من فقهاءنا، كالشيخ الطوسى، و أبى الصلاح، و ابن زهرة «٥»، و رأى الشافعى، و أبى حنيفة، و جماعة من الأحناف أيضاً هو الترتيب «٦»، كما أن المالكية و الظاهريّة ذهبت إلى التخيير. «٧»

١١. أن النفى لا يثبت للطبع، و هو الذى يرقب للمحارب من يمرّ بالطريق فيعلمه «٨»، و لا ينفى الردء، و هو المعين من غير مباشرة، بل يحبس «٩»، و عن بعض العامّة أنه ينفى. «١٠»

(١) الكافى ٧: ٢٤٦.

(٢) المهذب ٢: ٥٥٣؛ شرائع الإسلام ٤: ١٨٢؛ قواعد الأحكام ٢: ٢٧٢؛ مبانى تكملة المنهاج ١: ٣٢٤؛ ذخيرة الصالحين ٨: ٦٠.

- (٣) النفى و التغريب: ٤٣٢.
- (٤) مسالك الأفهام ١٥: ٧؛ الروضة البهية ٩: ٢٩٩.
- (٥) غاية المراد ٤: ٢٧٣؛ كشف اللثام ٢: ٢٥١.
- (٦) الإنصاف ١٠: ٢٩٢؛ شرح الأزهار: ٣٧.
- (٧) بداية المجتهد ٢: ٤٥٦؛ المحلى ١١: ٣٠٠.
- (٨) معجم مقاييس اللغة ٢: ٥٠٧.
- (٩) تحرير الأحكام ٢: ٢٣٣.
- (١٠) الفقه على المذاهب الأربعة ٥: ٤١٢؛ النفى و التغريب: ٤٣٥.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١١٦
- و هناك موارد من الجرائم يرى بعض المذاهب الأخرى فيها عقوبة النفى، كمن يعنت بالغوامض، و من وجد فى دار من دون اذن. و لكننا نكتفى بهذا المقدار؛ رعاية للاختصار. «١»
- فرغت من تدوينه و تنظيمه، و الساعة تشير إلى الثانية، و خمس و أربعين دقيقة بعد منتصف الليل من يوم الجمعة، المصادف لذكرى شهادة الإمام الهادى عليه السلام.
- وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ\*

- (١) أفضية رسول الله صلى الله عليه و آله: ١٠؛ النفى و التغريب: ٤٣٨؛ كنز العمال ٢: ٣٣٦؛ مصنف عبد الرزاق ٩: ٤٣٦.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١١٧

## المصادر

١. القرآن الكريم.
٢. نهج البلاغة: جمع الشريف الرضى ت ٤٠٦ هـ. ق، مؤسسه الأعلمی، بیروت.
٣. آئين نامه جمهورى اسلامى، ذكر الله احمدى، دار الباقر، قم المقدسه.
٤. إثبات الهداء، محمد بن الحسن الحرّ العاملى، ت ١١٠٤ هـ. ق، المطبعة العلمیة، قم المقدسه.
٥. إثبات الوصیة، على بن الحسين المسعودى، المؤرخ، ت ٣٤٦ هـ. ق، المطبعة الحيدريه، النجف الأشرف، نشر الرضى، قم المقدسه.
٦. الاحتجاج، أحمد بن على بن أبى طالب الطبرسى - من علماء القرن السادس، مكتبة المصطفوى، قم المقدسه.
٧. أحسن التقاسيم، محمد بن أحمد البناء البشارى المقدسى، ت ٣٨٠ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بیروت.
٨. أحكام بانوان، محمد وحيدى، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسه.
٩. أحكام السجن، للوائلى، الشيخ أحمد، أهل البيت، بیروت.
١٠. الأحكام السلطانيه، أبو الحسن الماوردى، ت ٤٥٠ هـ. ق، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسه.
١١. الأحكام السلطانيه، أبو يعلى الفراء، ت ٤٥٨ هـ. ق، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسه.
١٢. أحكام القرآن، لابن العربى، ت ٥٤٢ هـ. ق، دار إحياء الكتب العربيه، بیروت.
١٣. أخبار مکه، للفاكهى، كان حيا ٢٤٠ هـ. ق، دراسه و تحقيق دهيش.
١٤. الاختيار، عبد الله الموصلى، ت ٥٩٠ هـ. ق، عالم المعرفة، بیروت.

- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١١٨
١٥. الاختيارات العلمية، ابن تيمية، ت ٧٢٨ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
١٦. اختيار معرفة الرجال، (المعروف برجال الكشي) للشيخ الطوسى، ت ٤٦٠ هـ. ق، مشهد.
١٧. الاستبصار، محمد بن الحسن الطوسى - شيخ الطائفة - ت ٤٦٠ هـ. ق، المكتبة المرتضوية، طهران.
١٨. الاستيعاب فى معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ت ٤٦٣ هـ. ق، مكتبة نهضة مصر.
١٩. الإسلام و مبدأ المقابلة بالمثل، للسيد جعفر مرتضى، نشر الوكالة العالمية للتوزيع.
٢٠. الاشتقاق، ابن دريد، ت ٣٢١ هـ. ق، مكتبة الخانجي، مصر.
٢١. أدب القاضى، أبو الحسن الماوردى، ت ٤٥٠ هـ. ق، طبع العانى، بغداد، سنة ١٣٩٢ هـ. ق.
٢٢. الإرشاد، محمد بن محمد بن النعمان - المفيد - ت ٤١٣ هـ. ق، مكتبة بصيرتى، قم المقدسة.
٢٣. إرشاد الأذهان، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلى، ت ٧٢٦ هـ. ق، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
٢٤. إرشاد السارى، القسطلانى، ت ٩٢٣ هـ. ق، دار التراث العربى، بيروت.
٢٥. استفاءات جديد، للإمام الخمينى، ت ١٤٩٠ هـ. ق، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
٢٦. أسد الغابة، ابن الأثير الشيبانى، ت ٦٣٠ هـ. ق، المكتبة الإسلامية، طهران.
٢٧. أسنى المطالب، أبو يحيى زكريا الأنصارى، ت ٩٢٦ هـ. ق، المكتبة الإسلامية، عن طبع الميمنية، مصر، سنة ١٣١٣ هـ. ق.
٢٨. إشارة السبق، علاء الدين الحلبي، ت ٧٠٨ هـ. ق، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
٢٩. الأشباه و النظائر، جلال الدين السيوطى، ت ٩١١ هـ. ق، مصطفى الحلبي، مصر، سنة ١٣٧٨ هـ. ق.
٣٠. الأشباه و النظائر، زين العابدين ابن نجيم، ت ٩٧٠ هـ. ق، مصطفى الحلبي، مصر، سنة ١٣٧٨ هـ. ق.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١١٩
٣١. الإصابة، ابن حجر العسقلانى، ت ٨٥٢ هـ. ق، دار الكتاب، بيروت.
٣٢. إصباح الشيعة، للصهرشتى، نظام الدين، بين القرن الرابع و الخامس، مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسة.
٣٣. أصول السرخسى، ت ٤٩٠ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٣٤. أصول الحديث، محمد عسجج الخطيب، دار الفكر، بيروت.
٣٥. الأعلام، للزركلى، خير الدين، دار العلم للملايين، بيروت.
٣٦. إعلام الورى، أبو على، الفضل بن الحسن، الطبرسى، ت ٥٤٨ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٣٧. الأغانى، أبو الفرج الأصفهاني، ت ٣٥٦ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٣٨. الأمالى، الصدوق، محمد بن على بن الحسين، ت ٣٨١ هـ. ق، الأعلمى، بيروت.
٣٩. الأمالى، الطوسى، ت ٤٦٠ هـ. ق، مكتبة الداورى، قم.
٤٠. الإمامة و السياسة، لابن قتيبة الدينورى، ت ٢٧٦ هـ. ق، دار الشريف الرضى، قم المقدسة.
٤١. أفضية رسول الله صلى الله عليه و آله، محمد بن فرج القرطبي المالكي، ت ٤٩٧ هـ. ق، دار البخارى، القصيم.
٤٢. الاقناع، أبو بكر النيسابورى، ت ٣١٨ هـ. ق، الطبعة الأولى، تحقيق: جبرين.
٤٣. الأم، محمد بن إدريس الشافعى، ت ٢٠٤ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٤٤. الانتصار، على بن الحسين الموسوى (الشريف الرضى)، ت ٤٣٦ هـ. ق، نشر الرضى، قم المقدسة.
٤٥. الأنساب، أحمد بن يحيى البلاذرى، ت: القرن الثالث، الأعلمى، بيروت.

٤٦. الأنساب، عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني، ت ٥٦٢ هـ. ق، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٧. الإنصاف، علاء الدين المرادوى، ت ٨٨٥ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٤٨. الأوائل، للطبراني، ت ٣٦٠ هـ. ق، (ضمن الوسائل للسيوطى) دار الكتب العلمية، بيروت.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٢٠
٤٩. إيضاح الفوائد، الشيخ أبو طالب الحلّى (فخر المحققين)، ت ٧٧١ هـ. ق، بنياد فرهنگ إسلامى، طهران.
٥٠. إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا، ت ١٣٣٩ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٥١. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسى، ت ١١١١ هـ. ق، مؤسسه الوفاء، بيروت.
٥٢. البحر الرائق، زين العابدين بن نجيم، ت ٩٧٠ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٥٣. بدء الإسلام و شرايع الدين، لابن سلام الإباضى، ت ٢٧٣ هـ. ق، فرانز شتانيز.
٥٤. بدائع الصنائع، علاء الدين الكاسانى، ت ٥٨٧ هـ. ق، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٥. بداية المجتهد، ابن رشد القرطبى، ت ٥٩٥ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٥٦. البداية و النهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، ت ٧٧٤ هـ. ق، دار الفكر، بيروت.
٥٧. بداية الهداية، محمد بن الحسن، الحرّ العاملى، ت ١١٠٤ هـ. ق، آل البيت، قم المقدّسة.
٥٨. بدائع الصنائع، الكاسانى، علاء الدين، ت ٥٨٧ هـ. ق، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٩. البرهان فى تفسير القرآن، السيد هاشم البحرانى، ت ١١٠٧ هـ. ق، إسماعيليان، قم المقدّسة.
٦٠. برهان قاطع، محمد حسين برهان، ت ١٠٨٣ هـ. ق، نشر خرد، نيما، طهران.
٦١. بستان السياحة، للشيروانى، زين العابدين، ت ١٢٤٨ هـ. ق، مكتبة النسائي.
٦٢. بصائر الدرجات فى فضائل آل محمد صلى الله عليه و آله، محمد بن الحسن بن فروخ الصفّار القمى، ت ٢٩٠ هـ. ق، مكتبة المرعشى، قم المقدّسة.
٦٣. البلدان، أحمد بن يعقوب، الشهير باليعقوبى، ت ٢٨٤ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٦٤. بلوغ المرام، ابن حجر العسقلانى، ت ٨٥٢ هـ. ق، القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ. ق.
٦٥. البيان فى تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الخوئى، المطبعة العلمية، قم المقدّسة.
٦٦. البيان و التحصيل، ابن رشد القرطبى، ت ٥٢٠ هـ. ق، دار الغرب الإسلامى.
٦٧. بيست و پنج مقاله، محمد باقر المجلسى، ت ١١١١ هـ. ق، مكتبة المرعشى،
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٢١
- قم المقدّسة.
٦٨. البيع، للإمام الخمينى، ت ١٤٠٩ هـ. ق، إسماعيليان، قم المقدّسة.
٦٩. التاج الجامع للأصول، منصور على ناصف، ت ١٣٧١ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى.
٧٠. تأريخ ابن معين، يحيى بن معين الغطفانى البغدادى، ت ٢٣٣ هـ. ق، دار القلم، بيروت.
٧١. تأريخ الإسلام، شمس الدين الذهبى، ت ٧٤٨ هـ. ق، دار الكتاب العربى، بيروت.
٧٢. تأريخ الأمم و الملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، ت ٣١٠ هـ. ق، دار المعارف، القاهرة.
٧٣. تأريخ بغداد، أبو بكر، أحمد بن على الخطيب البغدادى، ت ٤٦٣ هـ. ق، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٤. تأريخ الخلفاء، السيوطى، ت ٩١١ هـ. ق، مطبعة السعادة، مصر.

٧٥. تاريخ خليفه، خليفه بن خياط، ت ٢٤٠ هـ. ق، دار طيبة، الرياض.
٧٦. التاريخ الكبير، إسماعيل بن إبراهيم البخارى، ت ٢٥٦ هـ. ق، دار الكتب العلميه، بيروت.
٧٧. تاريخ المدينة، لابن شبة البصرى، ت ٢٦٢ هـ. ق، دار الفكر، قم المقدسه.
٧٨. تاريخ مدينة دمشق (ابن عساكر)، على بن حسن الشافعى، ت ٥٧١ هـ. ق، مجمع اللغة العربيه، دار الفكر، دمشق.
٧٩. تاريخ يعقوبى، ابن واضح الأخبارى، ت ٢٨٤ هـ. ق، دار صادر، بيروت.
٨٠. تبصرة الحكام، برهان الدين بن فرحون، ت ٧٩٩ هـ. ق، مطبوع بهامش فتح العلى المالك، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، سنة ١٣٧٨ هـ. ق.
٨١. تبصرة المتعلمين، العلامة الحلّى، ت ٧٢٦ هـ. ق، مجمع الذخائر الإسلامى، قم المقدسه.
٨٢. تبين الحقائق، فخر الدين الزيلعى، ت ٧٤٣ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٨٣. تتمه المنتهى، شيخ عباس، ت ١٣٥٩ هـ. ق.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٢٢
٨٤. تحرير الأحكام، العلامة الحلّى، ت ٧٢٦ هـ. ق، مؤسسه آل البيت، قم المقدسه.
٨٥. تحرير الوسيلة، الإمام الخمينى، ت ١٤٠٩ هـ. ق، جماعة المدرسين، قم المقدسه.
٨٦. تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندى، ت ٥٣٩ هـ. ق، دار الكتب العلميه، بيروت.
٨٧. تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمى، ت ٩٧٤ هـ. ق، دار صادر، بيروت.
٨٨. تدريب الراوى، جلال الدين السيوطى، ت ٩١١ هـ. ق، دار الفكر، بيروت.
٨٩. تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبى، ت ٧٤٨ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٩٠. تذكرة الخواص، سبط بن الجوزى، ت ٦٥٤ هـ. ق، مؤسسه أهل البيت، بيروت.
٩١. تذكرة الفقهاء، العلامة الحلّى، ت ٧٢٦ هـ. ق، المكتبة المرتضوية، طهران. و مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم المقدسه.
٩٢. التراتيب الإداريه، عبد الحى الكتانى، ت ١٣٨٣ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٩٣. التشريع الجنائى الإسلامى، عبد القادر عوده، ت ١٣٧٣ هـ. ق، مؤسسه الرسالة، بيروت.
٩٤. تعليق و تحقيق، (القضاء للعراقى) للشيخ هادى المعرفة، مهر، قم المقدسه.
٩٥. التفریح، ابن جلاب، ت ٣٧٨ هـ. ق، دار الغرب الإسلامى، بيروت.
٩٦. تفسير آيات الأحكام، الصابونى، مكتبة الغزالى، دمشق.
٩٧. التبيان، محمد بن الحسن الطوسى - شيخ الطائفة -، ت ٤٦٠ هـ. ق، الأعلمى، بيروت.
٩٨. الخازن (لباب التأويل) علاء الدين البغدادى الخازن، ت ٧٢٥ هـ. ق، دار الفكر، بيروت.
٩٩. الدر المنثور، جلال الدين السيوطى، ت ٩١١ هـ. ق، نشر محمد أمين دمج، بيروت.
١٠٠. روح المعانى، الآلوسى، ت ١٢٧٠ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
١٠١. الصافى، المولى محسن (الفيض الكاشانى)، ت ١٠٩١ هـ. ق،
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٢٣
- مؤسسه الأعلمى، بيروت.
١٠٢. العياشى، أبو النضر محمد بن مسعود بن عياش، المكتبة العلميه، طهران.
١٠٣. فرات، فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفى، ت: القرن الثالث هـ. ق، مكتبة الداورى، قم المقدسه.

١٠٤. القمي، علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، ت: القرن الثالث هـ. ق، مكتبة العلامة، قم المقدسة.
١٠٥. الكبير، الفخر الرازي، ت ٦٠٦ هـ. ق، مطبعة البهية المصرية.
١٠٦. مجمع البيان، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، الشهير ب (أمين الإسلام)، ت ٥٤٨ هـ. ق، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٠٧. المنار، محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.
١٠٨. الميزان، السيد محمد حسين الطباطبائي، ت ١٤٠٢ هـ. ق، دار الكتب الإسلامية، طهران.
١٠٩. نور الثقلين، عبد علي بن جمعة العروسي الحوزي، ت ١١١٢ هـ. ق، مؤسسه إسماعيليان، قم المقدسة.
١١٠. تفصيل الشريعة، الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
١١١. تقرير أبحاث الكلپايگاني (مخطوط)، بقلم السيد علي الميلاني.
١١٢. تلخيص الخلاف، الشيخ مفلح الصيمري، ت ٨٧٣ هـ. ق، مكتبة المرعشي، قم المقدسة.
١١٣. تلخيص مستدرک الحاكم، للذهبي، ت ٨٤٨ هـ. ق، مطبوع بهامش المستدرک.
١١٤. التمهيد لما في الموطأ، أبو عمر القرطبي، ت ٤٦٣ هـ. ق، مكتبة السوادى، جدّه.
١١٥. التنبه، للفيروزآبادي، ت ٤٧٦ هـ. ق، عالم الكتب، بيروت.
١١٦. التنبه والإشراف، علي بن الحسين المسعودي، ت ٣٤٥ هـ. ق، دار الصاوي، القاهرة.
١١٧. التنقيح الرائع لمختصر الشرائع، الفاضل المقداد السيوري، ت ٨٢٦ هـ. ق، مكتبة المرعشي، قم المقدسة.
١١٨. تنقيح المقال، الشيخ عبد الله المامقاني، ت ١٣١٥ هـ. ق، المطبعة المرتضوية.
- السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٢٤
- النجف الأشرف.
١١٩. تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي - شيخ الطائفة - ت ٤٦٠ هـ. ق، دار الكتب الإسلامية، طهران.
١٢٠. تهذيب الأسماء و اللغات، أبو زكريا، محي الدين بن شرف النووي، ت ٦٧٦ هـ. ق، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢١. تهذيب تاريخ دمشق، عبد القادر بدران، ت ١٣٤٦ هـ. ق، دار المسيرة، بيروت.
١٢٢. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢ هـ. ق، دار صادر، بيروت.
١٢٣. توضيح المسائل، للإمام الخميني، نشر روح، قم المقدسة.
١٢٤. توضيح المسائل، للسيد الخوئي، المطبعة العلمية، قم المقدسة.
١٢٥. توضيح المسائل، للسيد الكلپايگاني، نشر صدر، قم المقدسة.
١٢٦. جامع الأحاديث، جلال الدين السيوطي، ت ٩١١ هـ. ق، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق.
١٢٧. جامع أحاديث الشيعة، تحت إشراف السيد البروجردي، ت ١٣٨٠ هـ. ق، نشر مدينة العلم، قم المقدسة.
١٢٨. جامع الرواة، محمد بن علي الأردبيلي، ت ١١٠٠ هـ. ق، مكتبة المصطفوي، قم المقدسة.
١٢٩. جامع الشتات، المحقق القمي، ت ١٢٣١ هـ. ق، الرضوان، طهران.
١٣٠. جامع عباسي، بهاء الدين العاملي، ت ١٠٣١ هـ. ق، مؤسسه فراهاني، طهران.
١٣١. جامع المدارك، السيد أحمد الخوانساري، ت ١٤٠٥ هـ. ق، نشر مكتبة الصدوق، طهران.
١٣٢. جامع المقاصد، المحقق الكركي، ت ٩٤٠ هـ. ق، مؤسسه آل البيت، قم المقدسة.
١٣٣. الجامع الصحيح، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت ٢٩٧ هـ. ق، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٣٤. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، ت ٦٧١ هـ. ق، دار الكاتب العربي،

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٢٥

القاهرة، سنة الطبع ١٣٨٧ هـ. ق.

١٣٥. الجامع للشرائع، يحيى بن سعيد الحلّى، ت ٦٩٠ هـ. ق، مؤسّسة سيد الشهداء عليه السلام، قم المقدّسة.

١٣٦. الجرح و التعديل، عبد الرحمن بن أبى حاتم التميمى الرازى، ت ٣٢٧ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

١٣٧. الجعفرىات، إسماعيل بن موسى بن جعفر عليه السّلام برواية محمد بن محمد الأشعث الكوفى - من أعلام القرن الرابع الطبعه الحجرية، الدار الإسلامية، طهران.

١٣٨. الجمل، (النصرة فى حرب البصرة) الشيخ المفيد، ت ٤١٣ هـ. ق، مكتبة الداورى، قم المقدّسة.

١٣٩. الجنایات المتحدة بين القانون و الشريعة، رضوان الشافعى، المطبعة السلفية، مصر.

١٤٠. جواهر الفقه، ابن البرّاج الطرابلسى، ت ٤٨١ هـ. ق، جماعة المدرّسين، قم المقدّسة.

١٤١. جواهر الكلام، محمد حسن النجفى، ت ١٢٦٦ هـ. ق، دار الكتب الإسلامية، طهران.

١٤٢. الجوهر النقى - بهامش السنن الكبرى - علاء الدين التركمانى، ت ٧٤٥ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.

١٤٣. الحاشية، محمد تقى الشيرازى، ت ١٣٣٨ هـ. ق، نشر الشريف الرضى، قم المقدّسة.

١٤٤. حاشية الجمل على شرح المنهج، الشيخ سليمان الجمل، دار الفكر، بيروت.

١٤٥. حاشية ردّ المحتار على الدرّ المختار، محمد أمين الشهير بابن عابدين، ت ١٢٥٢ هـ. ق، مصطفى الحلبي، مصر، سنة ١٣٨٦ هـ. ق.

١٤٦. حاشية الشبراملسى، أبو ضياء الشبراملسى، ت ١٠٨٧ هـ. ق، طبع مصطفى الحلبي، مصر، سنة ١٣٨٦ هـ. ق.

١٤٧. حاشية الشروانى على تحفة المحتاج، عبد الحميد الشيروانى، دار صادر، بيروت.

١٤٨. حاشية المكاسب، السيّد محمد كاظم اليزدى، ت ١٣٣٧ هـ. ق، دار العلم، قم المقدّسة.

١٤٩. حاشية المكاسب، الميرزا على الإيروانى، ت ١٣٥٤ هـ. ق، نشر مصطفى، طهران.

السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٢٦

١٥٠. الحاوى للفتاوى، جلال الدين السيوطى، ت ٩١١ هـ. ق، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥١. الحجّة، الشيبانى، محمد بن الحسن، ت ١٨٩ هـ. ق.

١٥٢. الحدائق الناضرة، الشيخ يوسف البحرانى، ت ١١٠٧ هـ. ق، جماعة المدرّسين، قم المقدّسة.

١٥٣. حدود الشريعة، محمد آصف محسنى، مطبعة أمير المؤمنين عليه السلام، قم المقدّسة.

١٥٤. حدود، قصاص، ديات، محمد باقر المجلسى، ت ١١١١ هـ. ق، نشر آثار إسلامى، قم المقدّسة.

١٥٥. حياة ابن ابى عقيل و فقهه، مركز المعجم الفقهى فى الحوزة العلمية بقم المقدّسة.

١٥٦. حياة الإمام الحسن العسكرى، الطبسى، محمد جواد، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدّسة.

١٥٧. الخراج، أبو يوسف، ت ١٨٢ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.

١٥٨. الخرائج و الجرائح، قطب الدين الراوندى - سعيد بن هبة الله - ت ٥٧٣ هـ. ق، مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدّسة.

١٥٩. الخصال، الشيخ الصدوق، ت ١٣٨١ هـ. ق، جماعة المدرّسين، قم المقدّسة.

١٦٠. الخصائص الكبرى، السيوطى، ت ٩١١ هـ. ق، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦١. الخلاف، محمد بن الحسن الطوسى - شيخ الطائفة - ت ٤٦٠ هـ. ق، نشر جماعة المدرّسين، قم.

١٦٢. دائرة المعارف الإسلامية، دار المعرفة، بيروت.

١٦٣. دائرة المعارف، البستانى، ت ١٣٠١ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.

١٦٤. دائرة المعارف القرن العشرين، محمد فريد وجدى، دار المعرفة، بيروت.
١٦٥. الدرارى المضية، محمد بن على الشوكانى، ت ١٢٥٥ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
١٦٦. درر الأخبار فيما يتعلّق بحال الاحتضار، الشيخ محمد رضا الطبسى، ت ١٤٠٥ هـ. ق، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.
١٦٧. الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلانى، ت ٨٥٢ هـ. ق، دار الجيل، بيروت.
١٦٨. الدروس الشرعية فى فقه الإمامية، للشهيد الأول، محمد بن جمال الدين مكى السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٢٧
- العاملى، ت ٧٨٦ هـ. ق، نشر جماعة المدرّسين، قم المقدّسة.
١٦٩. دعائم الإسلام، نعمان بن محمد بن منصور التميمى المغربى، ت ٣٦٣ هـ. ق، آل البيت، قم المقدّسة.
١٧٠. ذخيرة الصالحين فى شرح تبصرة المتعلّمين، محمد رضا الطبسى، ت ١٤٠٥ هـ. ق، (مخطوط).
١٧١. ذخيرة المعاد، زين العابدين المازندرانى، ت ١٣٠٨ هـ. ق، مطبعة رياض الرضا، الهند.
١٧٢. ذرايع البيان فى عوارض اللسان، الطبسى، محمد رضا، المطبعة العلميّة، قم المقدّسة.
١٧٣. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الآغا بزرك الطهرانى، ت ١٣٨٩ هـ. ق، المكتبة الإسلاميّة، طهران.
١٧٤. رجال الحلّى، (خلاصة الأقوال) الحسن بن يوسف بن مطهر الحلّى، ت ٧٢٦ هـ. ق، نشر الرضى، قم المقدّسة.
١٧٥. رجال صحيح البخارى، أبو نصر الكلاباذى، ت ٣٩٨ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
١٧٦. رجال النجاشى، أحمد بن على بن عباس النجاشى، ت ٤٥٠ هـ. ق، مكتبة الداورى، قم المقدّسة.
١٧٧. ردّ المحتار على الدرّ المختار، ابن عابدين، ت ١٢٥٢ هـ. ق، ط مصر، بولاق.
١٧٨. رسالة المحكم و المتشابه، السيّد المرتضى علم الهدى، ت ٤٣٣ هـ. ق.
١٧٩. روائع البيان، الصابونى، مكتبة الغزالي، دمشق.
١٨٠. الرواشح، مير محمد باقر الحسينى، الداماد، مكتبة المرعى، قم المقدّسة.
١٨١. الروضة البهيّة، زين الدين الجبجى العاملى (الشهيد الثانى) ت ٩٦٦ هـ. ق، جامعة النجف الدينيّة.
١٨٢. روضة الطالبين، أبو زكريا يحيى النووى، ت ٦٧٦ هـ. ق، المكتب الإسلامى، دمشق، بيروت.
١٨٣. روضة المتّقين، محمد تقى بن مقصود الأصفهانى (المجلسى الأول)، السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٢٨
- ت ١٠٧٠ هـ. ق، نشر بنياد فرهنگ، إسلامى، كوشانپور، طهران.
١٨٤. الروض المربع، منصور بن يونس البهوتى، ت ١٠٥١ هـ. ق، طبع السلفية، القاهرة.
١٨٥. رياض المسائل (الشرح الكبير)، مير سيّد على بن السيّد محمد على الطباطبائى، ت ١٢٣١ هـ. ق، مؤسّسة آل البيت، قم المقدّسة.
١٨٦. الرياض النضرة، أبو جعفر أحمد، المحبّ الطبرى، دار الندوة الجديدة، بيروت.
١٨٧. سبل السلام، محمد بن إسماعيل الصنعانى، ت ١١٨٢ هـ. ق، دار الريان، القاهرة.
١٨٨. السرائر، ابن إدريس العجلى الحلّى، ت ٥٩٨ هـ. ق، نشر جماعة المدرّسين، قم المقدّسة.
١٨٩. سفينة البحار، الشيخ عباس القمى، ت ١٣٥٩ هـ. ق، دار الأسوة، قم المقدّسة.
١٩٠. سنن أبى داود، سليمان بن الأشعث السجستانى، ت ٢٧٥ هـ. ق، دار إحياء السنّة النبويّة.
١٩١. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزوينى، ت ٢٧٥ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
١٩٢. سنن الدار قطنى، على بن عمر الدار قطنى، ت ٣٨٥ هـ. ق، دار المحاسن، القاهرة.



١٩٣. سنن الدارمى، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى، ت ٢٥٥ هـ. ق، دار الفكر، بيروت.
١٩٤. سنن سعيد بن منصور، ابن شعبة الخراسانى المكى، ت ٣٢٧ هـ. ق، دار الكتب العلميه، بيروت.
١٩٥. السنن الكبرى، أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقى، ت ٤٥٨ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
١٩٦. سنن النسائى، أحمد بن شعيب بن على النسائى، ت ٣٠٣ هـ. ق، دار الفكر، بيروت.
١٩٧. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبى، ٧٤٨ هـ. ق، مؤسسه الرساله، بيروت.
١٩٨. السيرة الحلبيه، على بن برهان الدين الحلبي الشافعى، ت ١٠٤٤ هـ. ق، بيروت.
١٩٩. السيرة النبويه، ابن هشام، ت ٢١٣ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٢٠٠. شذرات الذهب، أبو الفلاح، ابن عماد، ت ١٠٨٩ هـ. ق، المكتب التجارى، بيروت.
٢٠١. شرائع الإسلام، أبو القاسم، نجم الدين الحلبي (المحقق الحلبي)، ت ٦٧٦ هـ. ق، السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٢٩  
مطبعة الآداب، النجف الأشرف.
٢٠٢. شرح الأخبار، نعمان بن محمد بن منصور التميمى، ت ٣٦٣ هـ. ق، جماعة المدرسين، قم المقدسه.
٢٠٣. شرح الأزهاري، جمع من الشراح، طبع على نفقة عبد الله بن إسماعيل غمضان.
٢٠٤. شرح تبصرة المتعلمين، العراقى، الشيخ ضياء الدين، ت ١٢٦١ هـ. ق، مطبعة مهر، قم المقدسه.
٢٠٥. شرح الجمل على المنهج، شيخ سليمان الجمل، ت ١٢٠٤ هـ. ق، ط مصر، مصطفى محمد.
٢٠٦. شرح الخرشى، أبو عبد الله، محمد الخرشى، ت ١١٠١ هـ. ق، دار صادر، بيروت.
٢٠٧. شرح الزرقانى، عبد الباقي الزرقانى، ت ١٠٩٩ هـ. ق، طبع عيسى الحلبي، مصر.
٢٠٨. الشرح الصغير، مير سيد على الطباطبائي، ت ١٢٣١ هـ. ق، مكتبة المرعشى، قم المقدسه.
٢٠٩. شرح فتح القدير، محمد المعروف بابن الهمام، ت ٦٨١ هـ. ق، طبع مصطفى الحلبي، مصر، سنة ١٣٨٩ هـ. ق.
٢١٠. الشرح الكبير، أحمد الدردير، ت ١٢٠١ هـ. ق، طبع عيسى الحلبي، مصر.
٢١١. الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، محمد بن أحمد الدسوقي، ت ١٢٣٠ هـ. ق، طبع عيسى الحلبي، مصر.
٢١٢. شرح منتهى الإيرادات، منصور بن يونس البهوتى، ت ١٠٥١ هـ. ق، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
٢١٣. شرح نهج البلاغة، ابن أبى الحديد المعتزلى، ت ٦٥٦ هـ. ق، دار الكتب العلميه، قم المقدسه.
٢١٤. شعائر الإسلام، ملا محمد الأشرفى البارفروشى، ت ١٣١٥ هـ. ق، طبع سنة ١٣١٢ هـ. ق.
٢١٥. صحاح اللغة، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت ٣٩٦ هـ. ق، دار العلم للملايين، بيروت.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٣٠
٢١٦. صحيح البخارى، محمد بن إسماعيل البخارى، ت ٢٥٦ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٢١٧. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، ت ٢٦١ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٢١٨. صفه الصفوة، أبى الفرج ابن الجوزى، ت ٥٩٧ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٢١٩. صفحات سواد، عبد الحميد العباسى.
٢٢٠. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمر العقبلى المكى، ت ٣٢٢ هـ. ق، الدار العلميه، بيروت.
٢٢١. طبقات الشافعية، عبد الوهاب السبكي، ت ٧٧١ هـ. ق، عيسى البايى، مصر.
٢٢٢. الطبقات الكبرى، محمد بن سعيد بن منيع البصرى، ت ٢٣٠ هـ. ق، دار صادر، بيروت.

٢٢٣. الطرق الحكيمية، ابن قيم الجوزية، ت ٧٥١ هـ. ق، مصر، ١٣٨١ هـ. ق.
٢٢٤. العبر فى خبر من غير، شمس الدين الذهبى، ت ٧٤٨ هـ. ق، دار الكتب العلميه، بيروت.
٢٢٥. عبد الله سبأ، السيد مرتضى العسكري، دار الزهراء، بيروت.
٢٢٦. عجائب أحكام أمير المؤمنين عليه السلام، السيد محسن العاملى، ت ١٣٧١ هـ. ق.
٢٢٧. العروة الوثقى، السيد كاظم اليزدى، ت ١٣٣٧ هـ. ق، دار الكتب الإسلاميه، طهران.
٢٢٨. عقد الدرر، يوسف بن يحيى المقدسى السلمى، ت: القرن السابع، عالم الفكر، القاهرة.
٢٢٩. عقاب الأعمال، أبو جعفر محمد بن على بن بابويه القمى (الصدوق)، ت ٣٨١ هـ. ق، الطبعة الحجرية ١٢٩٩ هـ. ق.
٢٣٠. العقد الثمين، محمد بن أحمد الحسينى القاسى المالكى، ت ٨٣٢ هـ. ق، مؤسسه الرسالة، بيروت.
٢٣١. العقد الفريد، ابن عبد ربّه الأندلسى، ت ٣٢٧ هـ. ق، دار الكتاب العربى، بيروت.
٢٣٢. علل الشرائع، محمد بن على بن الحسين، الصدوق، ت ٣٨١ هـ. ق، المكتبة الحيدريه، النجف الأشرف.
٢٣٣. علماء معاصرين، للملّا على الواعظ التبريزى، ١٣٣٦ هـ. ق، المكتبة الإسلاميه،
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٣١  
طهران.
٢٣٤. عمدة القارى، بدر الدين العينى، ت ٨٥٥ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٢٣٥. عوائد الأيام، المولى أحمد بن محمد مهدى النراقى، ت ١٢٤٤ هـ. ق، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسه.
٢٣٦. العين، أبو عبد الرحمن الفراهيدى، ت ١٧٥ هـ. ق، دار الهجرة، قم المقدسه.
٢٣٧. عيون أخبار الرضا، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى، ت ٢٧٦ هـ. ق، دار الكتب العلميه، بيروت.
٢٣٨. عيون أخبار الرضا، محمد بن على الحسين الصدوق، ت ٣٨١ هـ. ق، مكتبة الطوس، قم المقدسه.
٢٣٩. عيون الأزهار، أحمد بن يحيى المرتضى، ت ٨٨٥ هـ. ق، دار الكتاب اللبنانى.
٢٤٠. الغارات، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الثقفى، ت ٢٨٣ هـ. ق، انجمن آثار ملي، طهران.
٢٤١. غايه المأمول، منصور على ناصف (بهامش التاج)، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٢٤٢. غايه المراد، محمد بن جمال الدين مكى العاملى (الشهيد الأول)، ت ٧٨٦ هـ. ق، مكتب الإعلام الإسلامى، قم.
٢٤٣. الغدير، عبد الحسين الأمينى، ت ١٣٩٠ هـ. ق، دار الكتاب العربى، بيروت.
٢٤٤. غمر عيون البصائر، ابن نجيم المصرى، ٩٦٩ هـ. ق، دار الكتب العلميه، بيروت.
٢٤٥. غنائم الأيام، الميرزا أبو القاسم القمى، ت ١٢٣١ هـ. ق، دار الخلافة، طهران.
٢٤٦. غنية النزوع، أبو المكارم ابن زهرة، ت ٥٨٥ هـ. ق، مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسه.
٢٤٧. غوالى اللالى، محمد بن على بن إبراهيم الأحسانى، ت ٩٤٠ هـ. ق، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، قم المقدسه.
٢٤٨. الفائق فى غريب الحديث، الزمخشرى، محمد بن عمر، ت ٥٣٨ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٢٤٩. الفتاوى الحديثيه، أحمد بن حجر الهيتمى، ت ٩٧٤ هـ. ق، مطبعة التقدم العلميه، مصر.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٣٢
٢٥٠. فتاوى الغياثيه، داود بن يوسف الخطيب، ت ٩٧٠ هـ. ق، المكتبة الإسلاميه، كويت.
٢٥١. الفتاوى الكبرى، ابن تيميه، ت ٧٢٨ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٢٥٢. فتح البارى بشرح البخارى، ابن حجر العسقلانى، ت ٨٥٢ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

٢٥٣. فتح المغيـث بشرح الفية الحديث، الحافظ العراقى، عالم الكتب، بيروت.
٢٥٤. فرائد الأصول (الرسائل)، الشيخ مرتضى الأنصارى، ت ١٢٨١ هـ. ق، الطبعة الحجرية.
٢٥٥. فرهنگ عميد، حسن عميد، نشر جاويدان، طهران.
٢٥٦. فرهنگ معين، محمد معين، نشر أمير كبير، طهران.
٢٥٧. الفروع، محمد بن مفلح المقدسى، ت ٧٦٣ هـ. ق، عالم الكتب، بيروت.
٢٥٨. الفروق، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافى، ت ٦٨٤ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٢٥٩. الفقه الإسلامى و أدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر، بيروت.
٢٦٠. فقه السنة، السيد سابق، دار التبيان، الكويت.
٢٦١. الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن الجزيرى، ت ١٣٦٠ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٢٦٢. الفقه على المذاهب الخمسة، محمد جواد مغنیه، ت ١٣٩٩ هـ. ق، دار التعارف، بيروت.
٢٦٣. فقه (فارسى) محمد تقى المجلسى، ت ١٠٧٠ هـ. ق، نشر فراهانى، طهران.
٢٦٤. فقه القرآن، سعيد بن هبة الله الراوندى، ت ٥٧٣ هـ. ق، المطبعة العلمية، قم المقدسة.
٢٦٥. الفقه المنسوب إلى الرضا عليه السلام، نشر المؤتمر العالمى، للإمام الرضا عليه السلام، مشهد المقدسة.
٢٦٦. فرائد الأصول، تقرير أبحاث ميرزا حسين النائينى، بقلم تلميذه الشيخ محمد على الكاظمى، مكتبة المصطفوى، قم المقدسة.
٢٦٧. قاموس الرجال، محمد تقى التستري، ت ١٤١٥ هـ. ق، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٣٣
٢٦٨. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، ت ٨١٧ هـ. ق، مؤسسه الحلبي، القاهرة.
٢٦٩. قرب الإسناد، أبو عباس عبد الله بن جعفر الحميرى، ت ٣١٠ هـ. ق، مؤسسه آل البيت، قم المقدسة.
٢٧٠. القضاء، الككلىگانى، بقلم السيد على الميلانى، مطبعة الخيام، قم المقدسة.
٢٧١. القضاء من كتاب تحقيق الدلائل فى شرح تلخيص المسائل، الشيخ ميرزا على الكنى، ت ١٣٠٦ هـ. ق.
٢٧٢. القضاء و الشهادة، المحسنى، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، قم المقدسة.
٢٧٣. قلائد الدرر فى بيان آيات الأحكام بالأثر، الجزائرى، الشيخ أحمد، ت ١١٥١، مكتبة النجف الأشرف.
٢٧٤. القواعد و الفوائد، محمد جمال الدين مكى العاملى - الشهيد الأول - ت ٧٨٦ هـ. ق، مكتبة المفيد، قم المقدسة.
٢٧٥. القواعد و الفوائد، للشهيد الأول، محمد بن جمال الدين مكى العاملى، ت ٧٨٦ هـ. ق، مكتبة المفيد، قم المقدسة.
٢٧٦. قوانين الأحكام الشرعية، ابن جزى، الغرناطى، ت ٧٤١ هـ. ق، دار العلم للملايين، بيروت.
٢٧٧. الكاشف، شمس الدين الذهبى، ت ٧٤٨ هـ. ق، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٧٨. الكافى، محمد بن يعقوب الرازى الكلينى، ت ٣٢٨ هـ. ق، المطبعة الإسلامية، طهران.
٢٧٩. الكافى فى الفقه، أبو الصلاح الحلبي، ت ٤٤٧ هـ. ق، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أصفهان.
٢٨٠. كامل الزيارات، أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمى (فقيه الطائفة)، ت ٣٦٧ هـ. ق، مكتبة وجدانى، قم المقدسة.
٢٨١. الكامل فى التاريخ، على بن أبى المكرم، المعروف بابن الأثير، ت ٦٣٠ هـ. ق، نشر دار صادر، بيروت.
٢٨٢. الكامل فى الضعفاء، عبد الله بن عدى الجرجانى، ت ٣٦٥ هـ. ق، دار الفكر، بيروت.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٣٤
٢٨٣. كشف الأستار، أبو بكر الهيثمى، ت ٨٠٧ هـ. ق، مؤسسه الرسالة، بيروت.

٢٨٤. كشف الرموز، زين الدين الحسن بن أبى طالب اليوسفى، المعروف بالفاضل الآبى، ت ٦٧٦ هـ. ق، جماعة المدرّسين، قم المقدّسة.
٢٨٥. كشف الظنون، مصطفى بن عبد الله الشهير ب (الحاج خليفة)، ت ١٠٦٧ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٢٨٦. كشف الغطاء، الشيخ جعفر كاشف الغطاء، ت ١٢٢٨ هـ. ق، نشر مهدوى، أصفهان.
٢٨٧. كشف الغمّة، على بن عيسى بن أبى الفتح الأربلى، ت ٦٠٠ هـ. ق، دار الكتاب الإسلامى، بيروت.
٢٨٨. كشاف القناع، منصور بن يونس البهوتى، ت ١٠٥١ هـ. ق، عالم الكتب، بيروت.
٢٨٩. كشف اللثام، الفاضل الأصفهانى، المعروف بالفاضل الهندى، ت ١١٣٥ هـ. ق، مؤسسه فراهانى، طهران.
٢٩٠. كفاية الأحكام، السبزوارى، محمد باقر بن محمد مؤمن، ت ١٠٩٠ هـ. ق، نشر مهدوى، أصفهان.
٢٩١. كفاية الأخيار، أبو بكر بن محمد الحصنى الدمشقى الشافعى، من أعلام القرن التاسع الهجرى، دار صعب، بيروت.
٢٩٢. الكنى و الألقاب، الشيخ عباس القمى، ت ١٣٥٩ هـ. ق، مكتبة الصدر، طهران.
٢٩٣. كنز العرفان فى فقه القرآن، الفاضل المقداد السيورى، ت ٨٢٦ هـ. ق، المكتبة المرتضوية، طهران.
٢٩٤. كنز العمّال، المتقى الهندى، ت ٩٧٥ هـ. ق، مؤسسه الرسالة، بيروت.
٢٩٥. لب الوسائل، الشيخ عباس القمى، ت ١٣٥٩ هـ. ق، مكتبة الصدر، طهران.
٢٩٦. اللباب فى شرح الكتاب، عبد الغنى الميدانى، ت ٤٢٨ هـ. ق، دار الحديث.
٢٩٧. لغت نامه دهخدا، منظمة طبع لغت نامه، طهران.
٢٩٨. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقى، ت ٧١١ هـ. ق، أدب الحوزة، قم المقدّسة.
٢٩٩. لسان الميزان، ابن حجر العسقلانى، ت ٨٥٢ هـ. ق، مؤسسه الأعلمى، بيروت.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٣٥
٣٠٠. مائة و خمسون صحابى مختلق، العسكرى، دار الزهراء عليها السلام، بيروت.
٣٠١. مبانى تكملة المنهاج، السيد أبو القاسم الخوئى، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.
٣٠٢. المبسوط، محمد بن الحسن الطوسى (شيخ الطائفة)، ت ٤٦٠ هـ. ق، المكتبة المرتضوية، طهران.
٣٠٣. المبسوط، شمس الدين السرخسى، ت ٤٩٠ هـ. ق، دار الفكر، بيروت.
٣٠٤. المجروحين، محمد بن حبان التميمى البستى، ت ٣٥٤ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٣٠٥. مجمع الأمثال، أبو الفضل النيسابورى الميدانى، ت ٥١٨ هـ. ق، دار الجيل، بيروت.
٣٠٦. مجمع البحرين، فخر الدين الطريحي، ت ١٠٨٥ هـ. ق، المكتبة المرتضوية، طهران.
٣٠٧. مجمع الرجال، زكى الدين، عناية الله بن مشرف الدين القهبائى، من أعلام القرن الحادى عشر، مطبعة الربانى، أصفهان.
٣٠٨. مجمع الزوائد، على بن أبى بكر الهيثمى، ت ٨٠٧ هـ. ق، دار الكتاب العربى، بيروت.
٣٠٩. مجمع الفائدة و البرهان، المولى أحمد، المقدسى الأردبلى، ت ٩٩٣ هـ. ق، جماعة المدرّسين، قم المقدّسة.
٣١٠. مجمع المسائل، محمد رضا الكلبيگانى، نشر دار القرآن الكريم، قم المقدّسة.
٣١١. المجموع، محى الدين بن شرف النووى، ت ٦٧٦ هـ. ق، دار الفكر، بيروت.
٣١٢. مجموع فتاوى ابن تيمية، أبو العباس بن تيمية، ت ٧٢٨ هـ. ق، جمعها عبد الرحمن بن محمد، السعودية ١٣٨٦ هـ. ق.
٣١٣. مجموعة ورام (تنبيه الخواطر)، أبو الحسن بن أبى فراس المالكى الأشرى، ت ٦٠٥ هـ. ق، طهران.
٣١٤. محاضرات للراغب، أبو القاسم حسين بن محمد الراغب الأصبهانى، ت ٥٦٥ هـ. ق.

٣١٥. محاضرات، تقرير أبحاث السيد الخوئى، بقلم محمد إسحاق الفياض، نشر الإمام موسى الصدر.
٣١٦. محاضرات فى فقه الإمامية، السيد هادى الميلانى، ت ١٣٩٥ هـ. ق، مؤسسه فردوسى.
٣١٧. المحكم و المتشابه، المنسوب إلى السيد المرتضى، الحجرية، ١٣١٢ هـ. ق.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٣٦
٣١٨. المحلى، ابن حزم، ت ٤٥٦ هـ. ق، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٣١٩. مختصر تاريخ دمشق، محمد بن مكرم (المعروف بابن المنظور)، ت ٧١١ هـ. ق، دار الفكر، دمشق.
٣٢٠. مختصر تفسير ابن كثير، اختصار الصابونى، دار القرآن الكريم، بيروت.
٣٢١. مختصر كتاب البلدان، أبو بكر أحمد بن محمد الهمداني (ابن الفقيه)، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٣٢٢. مختصر المزنى، أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى المزنى، ٢٦٤ هـ. ق، مطبوع بهامش الأتم للشافعى، دار المعرفة، بيروت.
٣٢٣. المختصر النافع، أبو القاسم، نجم الدين - المحقق الحلى - ت ٦٧٦ هـ. ق، دار الكتاب العربى، بمصر.
٣٢٤. مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة، العلامة الحلى، ت ٧٢٦ هـ. ق، مركز الأبحاث و الدراسات الإسلاميه، قم المقدسه.
٣٢٥. المدونه الكبرى، مالك بن أنس الأصبحى، بروايه سحنون بن سعيد التنوخى، ت ٢٤٠ هـ. ق، عن عبد الرحمن بن القاسم، دار صادر، بيروت.
٣٢٦. مرآة العقول، محمد باقر المجلسى، ت ١١١١ هـ. ق، دار الكتب الإسلاميه، طهران.
٣٢٧. المراسم فى الفقه الإمامى، حمزة بن عبد العزيز الديلمى، ت ٤٦٣ هـ. ق، نشر الحرمين.
٣٢٨. مراصد الأطلاع، عبد المؤمن البغدادى، ت ٧٣٩ هـ. ق، طبع عيسى الحلبى، مصر، سنة ١٣٧٣ هـ. ق.
٣٢٩. المرشد إلى كنز العمال، النديم المرعشلى، الشركة المتحدة للتوزيع.
٣٣٠. مروج الذهب، على بن الحسين المسعودى، ت ٣٤٦ هـ. ق، دار الأندلس، بيروت.
٣٣١. مسالك الأفهام، زين الدين الجبجى (الشهيد الثانى)، ت ٩٦٥ هـ. ق، مؤسسه المعارف الإسلاميه، قم المقدسه.
٣٣٢. مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام، الجواد الكاظمى، من أعلام القرن الحادى عشر، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٣٧
٣٣٣. المسالك و الممالك، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، (المعروف بابن خرداذبه)، ٢٣٣ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٣٣٤. المستدرک على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابورى، (الحاكم)، ت ٤٠٥ هـ. ق، دار الفكر، بيروت.
٣٣٥. المستدرک على معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، مؤسسه الرسالة، بيروت.
٣٣٦. مستدرک الوسائل، الميرزا حسين الطبرسى، النورى، ت ١٣٢٠ هـ. ق، مؤسسه آل البيت، قم المقدسه.
- 
- طبسى، نجم الدين، السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، در يك جلد، بوستان كتاب، قم - ايران، اول، ه ق السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى؛ ص: ١٣٧
٣٣٧. مستمسك العروة الوثقى، السيد محسن الحكيم، ت ١٣٩٠ هـ. ق، مكتبة النجفى، قم المقدسه.
٣٣٨. مستند تحرير الوسيلة، أحمد المطهرى، مطبعة الخيام، قم المقدسه، سنة ١٤٠٦ هـ. ق.
٣٣٩. مستند الشيعة، المولى أحمد بن محمد مهدى النراقى، ت ١٢٤٤ هـ. ق، مؤسسه آل البيت عليهما السلام، قم.
٣٤٠. مستند العروة الوثقى، تقرير أبحاث السيد الخوئى، المطبعة العلميه، قم المقدسه.
٣٤١. مسند أحمد، أحمد بن حنبل، ت ٢٤١ هـ. ق، دار الفكر، بيروت.

٣٤٢. مسند الحميدى، أبو بكر الحميدى، ت ٢١٩ هـ. ق، عالم الكتب، بيروت.
٣٤٣. مسند زيد، عبد العزيز بن إسحاق البقال، ت ٣١٣ هـ. ق، دار الكتب العلميه، بيروت.
٣٤٤. مسند الطيالسى، سليمان بن داود الفارسى (الشهير بأبى داود الطيالسى)، ت ٢٠٤ هـ. ق، دار الباز، مكه المكرمه.
٣٤٥. مشيخه الفقيه، الشيخ الصدوق، ت ١٣٨١ هـ. ق، المطبوع فى آخر (الفقيه) دار الكتب الإسلاميه، طهران.
٣٤٦. مصادر الحق، عبد الرزاق السنهورى، دار المعارف، مصر.
٣٤٧. مصباح الأصول، السيد سرور البهسودى، مطبعه النجف الأشرف.
٣٤٨. مصباح الفقاهه، الشيخ محمد على التوحيدى، ت ١٣٩٢ هـ. ق، مطبعه سيد الشهداء، قم المقدسه.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٣٨
٣٤٩. المصباح المنير، أحمد الفيومى، ت ٧٧٠ هـ. ق، مصطفى الحلبي، مصر.
٣٥٠. المصنف، عبد الله بن محمد بن أبى شيبه، ت ٢٣٥ هـ. ق، طبع السلفيه، الهند، سنه ١٣٩٩ هـ. ق.
٣٥١. المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، ت ٢١١ هـ. ق، المكتب الإسلامى، بيروت.
٣٥٢. المصنف، الكندى النزوى، ت ٥٥٧ هـ. ق، سلطنه عمان، وزارة الأوقاف.
٣٥٣. معارج الأصول، المحقق الحلّى، أبو القاسم، نجم الدين، ت ٦٧٦ هـ. ق، آل البيت، قم المقدسه.
٣٥٤. المعارف، أبو عبد الله بن قتيبه الدينورى، ت ٢٧٦ هـ. ق، دار الكتب العلميه، بيروت.
٣٥٥. معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابى البستى، ت ٣٨٨ هـ. ق، المكتبه العلميه، بيروت.
٣٥٦. معالم القربه، محمد بن محمد بن أحمد القرشى، ت ٦٤٨ هـ. ق، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسه.
٣٥٧. معالم المدرستين، العسكرى، مؤسس البعثه، طهران.
٣٥٨. معانى الأخبار، محمد بن بابويه القمى (الصدوق)، ت ٣٨١ هـ. ق، دار المعرفه، بيروت، سنه ١٣٩٩ هـ. ق.
٣٥٩. معتمد العروه الوثقى، تقرير أبحاث السيد الخوئى، مدينة العلم، قم المقدسه.
٣٦٠. معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، نجم الدين الطبسى بالاشتراك، نشر مؤسس المعارف الإسلاميه، قم المقدسه.
٣٦١. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموى، ت ٦٢٦ هـ. ق، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٣٦٢. معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الخوئى، دار الزهراء، بيروت.
٣٦٣. معجم فقه ابن حزم، لجنه موسوعه الفقه الإسلامى، دمشق، طبع دار الفكر.
٣٦٤. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبرانى، ت ٣٦٠ هـ. ق، وزارة الأوقاف العراقيه.
٣٦٥. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وضعه: جماعة المستشرقين، مكتبه بريل، لندن.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٣٩
٣٦٦. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصريه، القاهره.
٣٦٧. معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٣٦٨. معجم المغنى، دار الفكر، بيروت.
٣٦٩. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس، ت ٣٩٥ هـ. ق، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسه.
٣٧٠. المعرفه و التاريخ، يعقوب بن سفيان بسوى، ت ٢٧٧ هـ. ق، مطبعه الإرشاد، بغداد.
٣٧١. معيار اللغة، الميرزا محمد على الشيرازى، ت ١٢٧٣ هـ. ق، الحجرية، سنه ١٣٧٠ هـ. ق.
٣٧٢. معين الحكام، أبو الحسن الطرابلسى، ت ٨٤٤ هـ. ق، مصطفى الحلبي، سنه ١٣٩٢ هـ. ق.

٣٧٣. المغازي، محمد بن عمر بن واقد، ت ٢٠٧ هـ. ق، نشر عالم الكتب، بيروت.
٣٧٤. المغني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، ت ٥٤١ هـ. ق، عالم الكتب، بيروت.
٣٧٥. المغني في الضعفاء، أبو عبد الله الذهبي، ت ٧٤٨ هـ. ق، دار المعارف، حلب.
٣٧٦. مغني المحتاج، محمد الشربيني الخطيب، ت ٩٧٧ هـ. ق، المكتبة الإسلامية.
٣٧٧. مفاتيح الشرائع، الفيض الكاشاني، ت ١٠٩١ هـ. ق، مجمع الذخائر الإسلامية، قم المقدسة.
٣٧٨. مفتاح الكتب الأربعة، الدهسرخي، مطبعة مهر، قم المقدسة.
٣٧٩. مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي، ت ١٢٦٦ هـ. ق، مؤسسة آل البيت، قم المقدسة.
٣٨٠. مفتاح كنوز السنة، أ، ي فنسك، دار الباز، مكة المكرمة.
٣٨١. المفردات، الراغب الأصفهاني، ت ٥٦٥ هـ. ق، مؤسسة إسماعيليان، قم المقدسة.
٣٨٢. مقباس الهداية، عبد الله المامقاني، ت ١٣٥١ هـ. ق، مؤسسة آل البيت، قم المقدسة.
٣٨٣. المقتصر، أحمد بن محمد بن فهد الحلبي، ت ٨٤١ هـ. ق، مجمع البحوث الإسلامية،
- السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٤٠
- مشهد المقدسة.
٣٨٤. مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت.
٣٨٥. المقنع، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، القمي، (الصدوق)، ت ٣٨١ هـ. ق، دار العلم، قم المقدسة.
٣٨٦. المقنعة، محمد بن محمد بن النعمان، ت ٤١٣ هـ. ق، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
٣٨٧. مكارم الأخلاق، رضى الدين أبو نصر، الحسن بن الفضل الطبرسي. من أعلام القرن السادس - المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.
٣٨٨. المكاسب، الشيخ مرتضى الأنصاري، ت ١٢٨١ هـ. ق، منشورات النجف الأشرف.
٣٨٩. ملاذ الأخيار، محمد باقر المجلسي، ت ١١١١ هـ. ق، مكتبة المرعشي، قم المقدسة.
٣٩٠. الملل و النحل، جعفر السبحاني، جماعة المدرسين، قم المقدسة.
٣٩١. الملل و النحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الشهرستاني، ت ٥٤٨ هـ. ق، الشريف الرضي، قم المقدسة.
٣٩٢. مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ت ٥٨٨ هـ. ق، المطبعة العلمية، قم المقدسة.
٣٩٣. مناهج المتقين، عبد الله المامقاني، ت ١٣٥١ هـ. ق، المطبعة المرتضوية، النجف الأشرف.
٣٩٤. منتخب كنز العمال، علي بن حسام الدين المتقي، ت ٩٧٥ هـ. ق، المطبوع بهامش مسند أحمد.
٣٩٥. منتهى الإرادات، ابن النجار الفتوحى، ت ٩٧٢ هـ. ق، دار الجيل، القاهرة، سنة ١٣٨١ هـ. ق.
٣٩٦. المنجد، للأب لويس معلوف اليسوعي، دار المشرق، بيروت.
٣٩٧. من لا يحضره الفقيه، محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، ت ٣٨١ هـ. ق، دار الكتب الإسلامية، طهران.
٣٩٨. المنتقى، أبو محمد بن الجارود، ت ٣٠٧ هـ. ق، طبع الفجالة الجديدة، القاهرة، سنة ١٣٨٢ هـ. ق.
٣٩٩. المنتقى، أبو الوليد الباجي، ت ٤٩٤ هـ. ق، طبع السعادة، مصر، سنة ١٣٣٢ هـ. ق.
- السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٤١
٤٠٠. المنتقى، الأندلسي، ت ٤٣٩ هـ. ق.
٤٠١. منتهى المطلب، العلامة الحلبي، ت ٧٢٦ هـ. ق، الحجرية، نشر الحاج أحمد مؤيد العلماء.

٤٠٢. منهاج البراعة، الميرزا حبيب الله الخوئي، ت ١٣٢٤ هـ. ق، المكتبة الإسلامية، طهران.
٤٠٣. منهاج السنة، الحرّاني، ت ٧٥٨ هـ. ق، المكتبة العلمية، بيروت.
٤٠٤. منهاج الصالحين، السيد أبو القاسم الخوئي، المطبعة العلمية، قم المقدسة.
٤٠٥. منهاج الطالبين، النووي، ت ٧٧٧ هـ. ق، مصر، مصطفى الحلبي.
٤٠٦. المنية فى تحقيق حكم الشارب و اللحية، محمد رضا الطبسى، ت ١٤٠٥ هـ. ق، المطبعة العلمية، قم المقدسة.
٤٠٧. المهذب، ابن البرّاج الطرابلسى، ت ٤٨١ هـ. ق، جماعة المدرّسين، قم المقدسة.
٤٠٨. المهذب، أبو إسحاق الشيرازى، ت ٤٧٦ هـ. ق، عيسى البابى، مصر.
٤٠٩. مهذب الأحكام، عبد الأعلى السيزوارى، ت ١٤١٤ هـ. ق، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.
٤١٠. المهذب البارع، ابن فهد الحلّى، ت ٨٤١ هـ. ق، جماعة المدرّسين، قم المقدسة.
٤١١. موارد السجن، نجم الدين الطبسى، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسة.
٤١٢. موازين قضائى، حسين كريمى، نشر شكورى، قم المقدسة.
٤١٣. الموافقات، أبو إسحاق الشاطبى، ت ٧٩٠ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٤١٤. الموطأ، مالك بن أنس، ت ١٩٠ هـ. ق، برواية يحيى الأندلسى، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٤١٥. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، الكويت.
٤١٦. المؤلف من المختلف، فضل بن الحسن الطبرسى (أمين الإسلام)، ت ٥٤٨ هـ. ق، بنياد پژوهشهاى اسلامى، مشهد.
٤١٧. المؤلف و المختلف، على بن عمر الدار قطنى، ت ٣٨٥ هـ. ق، دار المحاسن، القاهرة.
٤١٨. موضح الأوهام، الخطيب البغدادى، ت ٤٦٣ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
- السجن و النفى فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٤٢
٤١٩. ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبى، ت ٧٤٨ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٤٢٠. النتف فى الفتاوى، على بن الحسين السغدى، ت ٤٦١ هـ. ق، مؤسسه الرسالة، بيروت، دار العرفان، عمّان.
٤٢١. نجاه العباد، للشيخ محمد حسن النجفى (صاحب جواهر الكلام) ت ١٢٦٦ هـ. ق.
٤٢٢. نخبه الدهر فى عجائب البرّ و البحر، شمس الدين الدمشقى (المعروف بشيخ الربوة)، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٤٢٣. نزهة الناظر فى الأشباه و النظائر، يحيى بن سعيد الحلّى، ت ٦٩٠ هـ. ق، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.
٤٢٤. نصب الراية، أبو محمد الزيلعى، ت ٧٦٢ هـ. ق، المكتبة الإسلامية، بيروت.
٤٢٥. نضد القواعد الفقهية، الفاضل المقداد الحلّى، ت ٨٢٦ هـ. ق، مكتبة النجفى، قم المقدسة.
٤٢٦. النظم الإسلامية، صبحى الصالح، دار العلم للملايين، بيروت.
٤٢٧. نظم الحكم بمصر فى عهد الفاطميين، عطية مصطفى، مطبعة الاعتماد، مصر.
٤٢٨. النفقات، الشيبانى، أبو بكر، أحمد بن عمرو، ت ٢٦١ هـ. ق، دار الكتاب العربى، بيروت.
٤٢٩. نكت النهاية، المحقق نجم الدين الحلّى، ت ٦٧٦ هـ. ق، جماعة المدرّسين، قم المقدسة.
٤٣٠. النهاية فى مجرد الفقه و الفتاوى، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى (شيخ الطائفة)، ت ٤٦٠ هـ. ق، منشورات قدس، قم المقدسة.
٤٣١. النهاية فى غريب الحديث، المبارك بن محمد الجزرى (ابن الأثير)، ت ٦٠٦ هـ. ق، مؤسسه إسماعيليان، قم المقدسة.
٤٣٢. نهاية المحتاج، محمد بن أبو العباس الرملى، ت ١٠٠٤ هـ. ق، طبع مصطفى الحلبي، مصر سنة ١٣٨٦ هـ. ق.



٤٣٣. النهاية و نكتها، نجم الدين، جعفر بن الحسن الهذلي (المحقق الحلّي)، ت ٦٧٦ هـ. ق، جماعة المدرّسين، قم المقدّسة. السجن و النفي في مصادر التشريع الإسلامي، ص: ١٤٣
٤٣٤. نهج السعادة، الشيخ محمد باقر المحمودي، مكتبة التضامن الفكري، بيروت.
٤٣٥. نهج الصباغة، الشيخ محمد تقى التستري، مكتبة الصدر، طهران.
٤٣٦. نوادر أحمد بن عيسى، مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدّسة.
٤٣٧. نيل الأوطار، محمد بن علي الشوكاني، ت ١٢٥٥ هـ. ق، دار الكتب العلميّة، بيروت.
٤٣٨. الهداية، محمد بن علي بن بابويه القمي (الصدوق)، ت ٣٨١ هـ. ق، دار العلم، قم المقدّسة.
٤٣٩. الهداية، أحمد بن محمد الصديق، ت ١٣٨٠ هـ. ق، عالم الكتب، بيروت.
٤٤٠. الهداية، أبو الخطّاب الكلوزاني، ت ٥١٠ هـ. ق، طبع القصيم، سنة ١٣٩١ هـ. ق.
٤٤١. هداية الطالب، الشيخ فتاح الشهيدي، ت ١٣٧٢ هـ. ق، مكتبة النجفي، قم المقدّسة.
٤٤٢. الوافي، الفيض الكاشاني، ت ١٠٩١ هـ. ق، الحجريّة، مكتبة المرعشي، قم المقدّسة، الطبعة الجديدة، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أصفهان.
٤٤٣. الوجيز، (في الفقه الشافعي) الغزالي، ت ٥٠٥ هـ. ق، القاهرة.
٤٤٤. وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحرّ العاملي، ت ١١٠٤ هـ. ق، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٤٥. الوسائل إلى مسامرة الأوائل، السيوطي، ت ٩١١ هـ. ق، دار الكتب العلميّة، بيروت.
٤٤٦. الوسيلة، علي بن حمزة الطوسي، ت ٥٦٦ هـ. ق، مكتبة المرعشي، قم المقدّسة.
٤٤٧. وسيلة النجاة، السيّد أبو الحسن الأصفهاني، ت ١٣٦٥ هـ. ق، الحجريّة.
٤٤٨. وسيلة النجاة مع تعاليق الشيخ الطبسي (مخطوط).
٤٤٩. الوفاء بأحوال المصطفى، أبو الفرج، عبد الرحمن المعروف ب (ابن الجوزي)، ت ٥٩٧ هـ. ق، دار المعرفة، بيروت.
٤٥٠. وفيات الأعيان، أحمد بن محمد بن خلكان، ت ٦٨١ هـ. ق، دار الثقافة، بيروت.
٤٥١. وقعة صفين، نصر بن مزاحم، ت ٢١٢ هـ. ق، مكتبة النجفي، قم المقدّسة.
٤٥٢. ولاية الفقيه، حسين علي المنتظري، المركز العالمي للدراسات الإسلاميّة.
٤٥٣. الينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، نشر: مركز بحوث الحجّ و العمرة.

### تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرِ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - "رَحِمَهُ اللهُ" - كان أحدًا من جهايزة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلواتُ الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجلَ اللهُ تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمة" للتحرى الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - ومع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرى الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتى المبتدله أو الرديئه - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءة و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...

- منها العداة الاجتماعيه: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكفاف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانيه - فى أنحاء العالم - من جهه أخرى.  
- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمة" [www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com) و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كاشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين فى الجلسه

(ى) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع "پنج رمضان" و "مفترق" و فائى" / "بنايه" القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهويه الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

البريد الالكترونى: [Info@ghaemiyeh.com](mailto:Info@ghaemiyeh.com)

المتجر الانترنتى: [www.eslamshop.com](http://www.eslamshop.com)

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجاريه و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميته، و غير ربحيته، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمه) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله اعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحان

# الغمامة

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

